

آمین

وہم اشہا الشرح المذکور الامام صبط المار دینی رحمہ اللہ تعالیٰ

PC-20 x 29

43

50

22 12 12

۲۹۷۱

250

ماہنامہ

②

4

412
 118
 Sub

MAHMOUD
 PRINTED BY
 L.

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله واهب المنن ذي الجود والاحسان والكرم الذي عم نواله على جميع خلقه فله الفضل والمنن أحده
 سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من الحكم وأشهد أن لا إله الا الله وحده
 لا شريك له شهادة تنجي قائلها من الكروب والخن وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد رابعه ورسوله الذي جاهد في
 سبيل الله حق جهاده فاولى ولا نهزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصره وبرؤيته تملوا (وبعد)
 فيقول العبد الفقير الفاني محمد بن الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقرى بلاء الشافعي مذهبا عامله الله
 بجزيل الاحسان وأوسع له المواهب والمنن قد اطلمت على حاشية العلامة الشيخ عطية القهوي المالكي الذي
 روضها على شرح المنظومة الرحبية المسمى بسبط المارديني فوجدته قد افاد فيها من العبارات النفيسة
 والجواهر الفريدة وقد اطال في ذلك فحسرت على من ليس له همة تناولها وقد أحبت أن اختصرها ليسهل
 على أمثالي تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمي القاصر وأنا أسأل الله من فضله أن يجعله له خالص وجهه
 الكريم وان ينفع به كما نفع بأصله انه على ما يشاء قدير وبعبداه لطيف خبير (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
 افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بها اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بفتح بر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم
 الله الرحمن الرحيم فهو أبتراى ناقص وقليل البركة والمراد بالنقص الشرعي لا الحسي ومعنى ذي بال أى
 شرف وعظمة أو حال يهتم به شرعا وليس محرما ولا مكروها ولا ذكرا محضا ولا جعل الشارع له مبدءا بغير التسمية
 والباء في التسمية للاستعانة أولا بالابسة وهي أصلية على الاصح وعليه فهي متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله
 أولف وهو أولى من جعله اسما ومقدما وعاملا لان الاخص أولى من الاعم وتقدمه يفيد الاهتمام والخصر وكونه
 فعلا لان الاسم في العمل انما هو للافعال والاسم مشتق من السمو وهو العلو فاصله سمو يسكون عينه وقيل
 من السمة وهي العلامة فأصله وسم والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن
 الرحيم صفتان مشبهتان بنينا للمبالغة من رحم بتزيله منزلة اللازم أو بجعله لازما ونقله الى فعل بالضم

والرحمة في الأصل رقة في القاب وانعطاف تعقضي التفضل والاحسان وهذا المعنى محال في حقه تعالى فهي في حقه تعالى بمعنى الانعام أو إرادته فهي صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثاني فإطلاقه مجاز وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص بالله تعالى ولانه أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع بالتشديد (قوله يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ما قبلها به حذف سكونها (قوله الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو أمان مصدر شاخ أو صفتوه شياخا حوى من كثرة المعاني لان معناه في الاصطلاح من باع رتبة أهل الفضل ولو صيبا وأما في اللغة فعنه من جاوز الأربعين وقال الراغب أصله من طعن في السن (قوله الامام) معناه لغة المتقدم على غيره وفي الاصطلاح من يهيج الاقتداء به وله معان أخر (قوله العالم) كل من اتصف بالعلم ولو كان مبتدئا في الطلب (قوله العلامة) وهي صيغة مبالغة فلا يوصف بها الا من حلز المعقول والمنقول والمراد به هنا كثير العلم (قوله وحيد دهره الخ) هو الواحد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد في دهره أي في عصره وأوانه (قوله محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد بن الشيخ بدر الدين الدمشقي الأصل المصري الشافعي رحمه الله تعالى ولد في رابع ذي القعدة سنة ست وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا المؤلف وشرح الشذور والقطر والتوضيح وغيره فافضله مشهور وكتبه منتفع بها الخ لوص نيته نعمة الله برحمته ورضوانه وأعاد علينا من بركاته آمين (قوله سبط المارديني) أي ابن بنته وقد اشتهر بجده أبي أمه المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف بن عبد الله المارديني نسبة لجامع المارديني أو لبلدة من بلاد العجم (قوله الحمد لله رب العالمين) الحمد الحادثة معناه لغة الثناء باللسان على الجليل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالفواضل وهي النعم المتعدية والثناء هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل ينبي أي يشعر ويخبر عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على الحامد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة بآبدال الحامد بالشاكر ومعنى الشكر اصطلاحا صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله والحمد على أربعة أقسام حمد قديم ولقديم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث والأولان قديمان والآخران حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف بالجميل ولا بد أن يكون المحمود فاعلا مختارا والمحمود به صفة يظهر انصاف شيء على وجه مخصوص ويجب أن يكون أي المحمود به صفة كمال يترك حسن العقل السليم الخالي من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم والمحمود عليه هو ما كان الوصف بالجميل بآثاره ومقابلته ويجب أن يكون كالا وأن يكون اختياريا ولو حكما والحمد هو ذكرا ما يدل على انصاف المحمود بالمحمود به والرب هنا المالك لانه تعالى مالك الجميع الاشياء وقيل هو في الأصل بمعنى التزيين وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وهو اسم من أسمائه تعالى ولا يطلق على غيره الامقيدا والعالمين اسم جمع لعالم وليس جماله لانه مقول على ما سوى الله تعالى ويجب أن يكون الجمع أعم من مفردة وقال بهضهم هو جمع لم يستوف شروط الجمع لان عالم يختص بالعقلاء (قوله والعاقبة للمتقين) أي بالحفظ في الدنيا والغور في الآخرة والمتقين جمع متق وهو التارك للمعاصي والتقوى كلمة جامعة لفعل الواجبات وترك المنهيات (قوله والصلاة والسلام) الصلاة اسم مصدر صلي وهي من التمتعقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والسلام هو بمعنى التسليم أو السلامة من النقائص وعطفه على الصلاة الخروج من كراهة افراد الصلاة عن السلام بخلاف البسملة والجرلة فان الابتداء يحصل بكل منهما وجمعهم أكمل (قوله على سيدنا محمد) وأصله سيودنا بوزن فيعلنا فاجتمعت الياء والواو سبقت احدهما بالسكون فنقلت الواو ياء وأدغمت فيها و يطلق السيد على من فاق قومه وعلا عليهم وعلى الخليم الذي لا يستغفره الغضب وعلى المالك وعلى الكريم وكل ذلك مجوع في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونافي سيدنا للعقلاء واذ اثبتت سيادته عليهم ثبتت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال صلى الله عليه

يقول الشيخ الامام العالم
العلامة وحيد دهره وفريد
عصره محمد بن محمد سبط
المارديني فسمع الله في مدته
الحمد لله رب العالمين والعاقبة
للمتقين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد

وسلم اعلاما واخبارا بمرتبته آتاسيد ولد آدم ولا فخر أى ولا فخر أعظم من هذا الفخر وهذا الحديث يقتضى
عدم ثبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو صلى الله عليه وسلم أفضل منه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم
من قوله آتاسيد العالمين فيحتمل انه قال ذلك تأدباً فى حق والده آدم لانه صلى الله عليه وسلم أفضل أولى العزم
وهم أفضل من آدم ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضاعف ونسبى به صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله
الجيدة وسبأنى الكلام عليه عند قول المتن خاتم رسل ربه (قوله سيد المرسلين) أى والنبين وهم مائة
ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثمانمائة وثلاثة عشر أو أربعة عشر أو خمسة عشر قال بعضهم وليسوا
محصورين فى هذا العدد دليل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر
العدد على سبيل التقريب لا التحديد (قوله وعلى آله) وهم مؤمنون بنى هاشم وبنى المطلب عندنا والمشهور
عند مالك بن وهاشم لا المطلب وهذا فى مقام منع الزكاة عليهم أى فى مقام الدعاء فهم كل مؤمن ومؤمنة
ولا يضاف إلا لمن له شرف من العقلاء (قوله وصحبه) أى أصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو كل من
اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم فى حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن وسبأنى مزيد بيان على ذلك على الكلام
فى خطبة الماتن ان شاء الله تعالى (قوله أجمعين) تأكيد لآل والعجب (قوله أما بعد) بالضم على نية
معنى المضاف اليه وهى كلمة يؤتى بها الانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر ويستحب الاتيان به فى الخطب
والمكاتبات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى به فى خطبه ومراسلاته
وهى فصل الخطاب الذى أوتيه داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب الذى أوتيه هو الفصل بين
الحق والباطل وأصلها ما يمكن من شئ بعد البسملة والجدلة الخ فهذه مباحث فمما ابتدأوا الاسمية لازمة
للمبتدأ ويكن فعل شرط والفاء لازمة له غالباً حيث تضمنت أمارة نى الابتداء أى المبتدأ والشرط وهو
يكن لزماً الزمهم ما هو الفاء ولصوق الاسم اقامة للآزم أى الاسم والفاء مقام للزوم أى المبتدأ وفعل
الشرط وابقاء لآثره أى المزموم فى الجملة والآثر هنا هو الاسمية والفاء لان آثراً للمبتدأ وعلاماته كثيرة منها
الاسمية والخبر فلصوق الاسم بمنزلة الخبر فى الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملتها الفاء والجزاء فلزوم
فاء الجزاء ابقاء له فى الجملة والمقصود لزوم تحقق مدخول الفاء بعدما ذكر فان المعنى لزوم وجوده بعدما ذكر
لوجود شئ تام المقار وجود شئ تام مقابله دما ذكر معلوم ضرورة فكذا الجزاء وتقييد المزموم الذى
هو الشرط بالبعدية قرينة قائمة على ان اللازم وهو الجزاء بعدما ذكر كما لا يخفى (قوله فهذا شرح) الاشارة
إلى الاحتمالات سبعة والاولى منها ان الاشارة راجعة لالفاظ باعتبار دلالتها على المعانى أى فهذه ألفاظ
مخصوصة دالة على معان مخصوصة والفاء الواقعة فى اسم الاشارة فى جواب الشرط المحذوف والمباحث الواقعة
فى اسم الاشارة كثيرة شهيرة فلانطيل بذكرها والشرح معناه الكشف والبيان ومن وظائف الشارح
ذكر القواعد المحتاج اليها وذكر قبود المسائل وشروطها وضم زيارات نفيسة يحتاج اليها المقام والاتيان
بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح العبارات وذكر الدلائل والتعليل (قوله لطيف) وهو يطلق على معان
متعددة منها الشفاف الذى لا يحجب ما وراءه ولذلك قيل فى تعريف الماء جوهر لطيف شفاف لانه لا يحجب
ما وراءه وهو اسم من أسمائه تعالى بالاجماع والاطف الرأفة والرفق وهو من الله تعالى التوفيق والعصمة
والمراد به هنا كونه بديع الحسن (قوله مختصر) أى قليل اللفظ لان المختصر ما قل لفظه سواء كثر معناه
أم لا ويقابله البسوط وهو ما كثر لفظه سواء سادى معناه أم لا ويجوز أن يراد باللطيف كونه رفيق الخ لم أى
صغير الحجم بديع الحسن فيكون حينئذ عطف مختصر عليه تأكيداً (قوله على المقدمة) وهى بكسر الدال من
قدم اللازم معنى تقدم أو المتعدي لانها مقدمة من فهمها على غيره وبالفصح من قدم المتعدي لان أهل العقول
قدموها لما اشتملت عليه الاول أولى لانها تقدم غيرها وما قدم غيره أولى من قدم نفسه لان الغالب أن
الشخص لا يقدم غيره الا اذا كان مقدما والمراد هنا ما يتوقف الشروع عليه فى مسائل العلم فهى علم على تلك
الالفاظ المخصوصة (قوله المسماة بالرحبية) أى التى لا امام أبى عبد الله محمد بن على بن محمد بن حسين الرحبي

سيد المرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين (أما بعد) فهذا
شرح لطيف مختصر على
المقدمة المسماة بالرحبية

في علم الفرائض نافع ان

شاء الله تعالى قال

(أول ما نستفتح المقالا

بذكر جدر بناتعالى

فالحمد لله على ما أنعمنا

جسداه يجلو عن القلب

العمى)

أقول افتتح هذه الأرجوزة

ببسم الله الرحمن الرحيم ثم

بالحمد لله تأسس بابا الكتاب

العزير و مراده بالافتتاح

الابتداء والمقالا مصدر قال

يقول والالف فيه للاطلاق

يقال قال يقول قول لا ومقالا

وقوله ومقالة والرب اسم من

أسمائه تعالى ولا يقال غيره

الامضا وتعالى أى ارتفع

عماية قول الجاحدون علوا

كبير أى أول ما نبتهدى

القول في هذه الأرجوزة

بذكر حمد الله تعالى والحمد

هو الشناء على الممجد وبجمل

صفاته والحمد على النعمة

واجب مرادف للشكر

باللسان والالف فى أنعمنا

لاطلاق وحدا مصدر

مؤكّد منصوب على

المصدرية ويجوز مبنى

للفاعل أى يذهب وفاعله

ضمير مستتر راجع الى الله

تعالى والعمى مفعول

مقصور يكتب بالياء وهو

فقد البصر أى جدا يذهب

الله به عن القلب العمى

وعى القلب هو الضار فى

الدين بخلاف عى البصر

قال الله تعالى فانهم لا تعمى

الابصار ولكن تعمى

القلوب التى فى الصدور

المعروف بابن موفق الدين نسبة الى بلد يقال لها رجة ببلاد الشام كما قاله بعضهم وفى الصحاح للجوهري وبنو رجب بطن من همدان قلعه منسوب اليها فتأمل وعدة أبيانها مائة وخمسة وسبعون بينا من الرجز بحر من بحور الشعر وزنه مستفعلان ست مرات (قوله فى علم) هو يطلق على ادراك الشئ على ما هو عليه فى الواقع ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهـ ذاقى العلم الضرورى ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق او جب أى دليل وهو المراد هنا سواء وافق الواقع أم لا (قوله الفرائض) جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة وعلم الفرائض هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذى حق حقه من التركة وموضوعه التركات وأركان الارث ثلاثة مورث ووارث وحق مورث وأسبابه سـ ما تى الكلام عاها كموانعه وشروطه ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكما أو تقديرا فى الجنين المنفصل بجنايه على أمه توجب الغرة فتنتقل الغرة لورثته لاننا قدرناه حتى عرض له الموت بالنسبة الى ارث الغرة عنه وتتحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما كالحمل والثالث ويختص بالقضاء العلم بالجهة التى بها الارث وبالدرجة التى اجتمع فيها وحده بعضهم بقوله هو العلم بالاحكام الشرعية العملية المختصة بعلقتها بالمال بعد موت مالكه تحق قفا أو تقديرا (قوله أول ما نستفتح الخ) أى نفتتح أى نبتهدى وانما قال نستفتح ولم يقل نبتهدى تفيلا بالفتح فى الفهم وتيسيرها عليه وعلى قارئها والمقالا بالالف الاطلاق أى اطلاق الصوت والمعنى أول ما نبتهدى القول وهو اللفظ الموضوع اعنى (قوله بذكر) بكسر الهمزة لغة كل مذكور وشرا عاقل سبق للثناء أو الدعاء وقد يستعمل شرعا لى كل قول يثاب قائله عليه (قوله جدر بنا) أى خالقنا ومعبودنا ومالكنا (قوله فالحمد لله) أى الشناء على الله تعالى بجمل صفاته وأل فى الحمد للاسماء متغراق كما عليه الجهور وأول الجنس كما عليه الرخصى أو للعهد كما عليه ابن النحاس واللام فى الله للاختصاص وعلى كل يستفاد اختصاصه تعالى بالحمد (قوله على ما أنعمنا) أى على انعامه أو نعمه والحمد على الاول أمكن لانه وصف قائم به تعالى والثانى أثرا نشئ عن الاول فالجـ د على الاول بلا واسطة وعلى الثانى بواسطة ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ سعد الدين النفثا زانى رحمه الله تعالى ايهما القصور والعبارة عن الاحاطة به ولـ لا يتوهم اختصاصه بشئ دون آخر والنعمة بكسر النون وسكون العين الاحسان وتقع على القابل والكثير وبالضم المسرة وبالفتح المتعنة من العيش اللين وأول الانعام على الشخص الاجداد واعظامها ايجاد الايمان فى قلبه وانما حمد الله على الانعام ليشاب عليه ثواب الواجب (قوله هذه الأرجوزة) من الرجز وهو بحر من بحور الشعر وزنه مستفعلن ست مرات كما تقدم واختار المصنف النظم على التثنية لأنه أسهل فى الحفظ وهو كلام موزون مقفى مقصود ليخرج بذلك كلام النبوة فلا يقال له شعر لعدم القصد وان كان موزونا مقفى وقال بعضـ هم فى تمرينه والنظم فى اللغة جمع الواو فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات المرتبة المعانى المتناسقة الدلائل على حسب ما يقتضيه العقل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) اعترض على الشارح بان المصنف لم يذكر البسملة وأجيب بان المراد بذكر الحمد أى ذكر كان فيشمل البسملة والحمدلة أو ان المصنف أتى بالبسملة لفظا وبالحمدلة خطا (قوله ثم بالحمد لله) وأتى بالجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والثبوت فهى أولى من الجملة الفعلية التى تدل على التجدد والحدوث (قوله تأسس بابا الكتاب العزيز) أى اقتداء بالكتاب أى القرآن العزيز برأى المعزز المكرم المعظم لانه مبدوء بالبسملة والحمدلة (قوله والالف فيه لا طلاق) أى ان القافية أطلقت عن حرف مقيد لانه أنى جم الامتداد الصوت ولا يست من بنية الكلمة (قوله والحمد على النعمة واجب) أى يثاب عليه ثواب الواجب اذا وقع فى مقابلة نعمة لفظا أو نية لانه يعاقب على تركه كما يعاقب على ترك الواجب الذى هو من الاحكام الخمسة (قوله عن القلب العمى) فاطلاق العمى على القلب مجاز لانه شبه الجمل بفقد البصر لان الجاهل لسكونه مقهرا يشبه العمى المقهرا الذى لا يرى أين يتوجه والقلب جسم لى الجوهر صنوبرى الشكل موضوع بين عظام الظهر والصدر والجنبين معلق بالعروق العلوية أغطاء لفوق وأدق لاسفل وسمى بذلك لتقلبه فى الامور ومنه قول الشاعر

قال (ثم الصلاة بعدو السلام
على نبي دينه الاسلام
محمد خاتم رسل ربه
والله من بعده وصحبه)
اقول ثم بعد حمد الله تعالى
أتى بالصلاة والسلام لقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما
وقال عليه الصلاة والسلام
من صلى على نبي كتاب لم تزل
الملائكة تستغفر له مادام
اسمى في ذلك الكتاب وقوله
على نبي دينه الاسلام هو
نبينا محمد خاتم الانبياء
والرسل صلى الله عليه وسلم
قال تعالى ما كان محمد أبا
أحد من رجالكم ولكن
رسول الله وخاتم النبيين
ويجوز في محمد الجر على أنه
بدل من نبي والرفع على أنه
خبر ابتداء محذوف أي هو
محمد وقوله وآله من بعده
وصحبه أي ثم الصلاة والسلام
على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه وآله صلى
الله عليه وسلم بنو هاشم
وبنو المطلب على الراج عند
الامام الشافعي والجمهور
وصحبه جمع صاحب مضاف
الى ضميره صلى الله عليه
وسلم ومفرد صاحب بمعنى
صحابي وهو من اتى النبي
صلى الله عليه وسلم ومنابه
ومات على الاسلام قال
﴿ونسأل الله لنا الآعانه

وما سمي الانسان الانسيه * ولا القلب الا أنه يتقلب
وأتى بالآية دليلة على دعواه (قوله ثم الصلاة) ثم للترتيب الذي كرى والصحيح أن الله سبحانه وتعالى يزيد صلى
الله عليه وسلم رفعة بصلاتنا ويثيب المصلي على ذلك أيضا خلافا لما قال ان الثواب خاص بالمصلي فقط لأنه صلى
الله عليه وسلم مستغن عن ذلك ورد بان الكمال يقبل الكمال وعطف السلام على الصلاة للخروج من كراهة
افراد أحدهما عن الآخر وهما مختصان بالانبياء فلا يجوز ان على غيرهم الاتباع أو أاما ورد من قوله صلى
الله عليه وسلم اللهم صل على آل بني أوفى فاجيب عنه بان من كان يستحق شيئا له أن يخص به من شاء
والترضى خاص بالعبادة والترحم بغيرهم قاله بعضهم وقد اختلف في وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
على أقوال الصحيح منها عندنا ان لا تجب الا في الصلاة في التشهد الاخير منها (قوله على نبي) وهو انسان حر
ذكر من بني آدم سايه عن منفرط بعاو عن دماء أبوعن خنأ أم ومختر زان القيود معلومة فلا تطيل بذكرها
وهو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه اما خبر أو مخبر و بتركه من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة
على الخلق فهو مشتق من نبأ ينبؤ اذا علا وارتفع فبأنه بدل من الواو (قوله دينه الاسلام) فمعنى الدين في اللغة
ما يدان به وينقاد اليه وشرع اوضح الهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم
بالذات فخرج بالوضع الالهى الاوضاع الصناعية بقوله سائق الاوضاع الالهية غير السائقة كانبات
الارض وبقوله لذوى العقول أفعال الحيوانات المختصة بالاختيار وبقوله باختيارهم الاوضاع السائقة
لا بالاختيار كالوجدان بيات وبقوله المحمود الكفر وقوله بالذات متعلق بسائق بمعنى الوضع الالهى بذاته
سائق لانه ما وضع الا كذلك والخير حصول الشئ الحسن شأنه أن يكون حاصله أى يناسبه ويليق به
والفرق بينه وبين الكمال اعتبارى فان ذلك الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القدرة الى الفعل كمال
ومن حيث انه مؤثر خير فالوضع الالهى الذى في التعريف هو ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام وسمى
دينا لاننا ندبنا به وسمى شرعا لانه شرع لنا وله لانه أملى علينا والاسلام معناه فى اللغة الاستسلام والخضوع
والانقياد لالوهية الله تعالى ولا يتحقق ذلك الا مع قبول الامر والنهي والايمان هو التصديق بما جاء من عند
الله تعالى والاقرار به وهما وان اختلفا فهما فاصدة فكل مؤمن مسلم وبالعكس لتلازمهما فى
المصادق (قوله خاتم) بفتح التاء اسم آله أى الذى ختموا به وبالكسر اسم فاعل أى الذى ختمهم والخاتم هو
الآخر قال عليه الصلاة والسلام أنا العاقب لاني بعدى (قوله رسل ربه) أى وأنبيائه قال تعالى ولكن رسول
الله وخاتم النبيين فببلى لمزم من كونه خاتم النبيين ان يكون خاتم المرسلين لان النبي أعم والرسول أخص ويلزم
من ختم الاعم ختم الاخص ولا عكس ولعل المصنف انما اقتصر على الرسول لضرورة الشعر أو على القول
بانهم ما بمعنى واحد (قوله وآله من بعده وصحبه) آله صلى الله عليه وسلم فى مقام الدعاء كل مؤمن وفى مقام منع
الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب وصحبه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بنينا صلى الله عليه وسلم مؤمنا
به بعد بعثته اجتماعا متعارفا أى ليس على خرق العادة بان لا يكون فى السماء اما من اجتمع به فى السماء فلا
يكون صحابيا ودخل فى من الكبير والصغير ولو ابن يوم والذكر والانثى وكذلك الملائكة الذين اجتمعوا به فى
الارض والجن كذلك وخرج بقيد بعد البعثة من اجتمع به قبلها ولم يجتمع به بعدها بعد اسلامه ويقيد مؤمنا
الكافر ولو أسلم بعد وفاته فانه ليس بصحابي (قوله بنو هاشم) وهو والمطلب ابنا عبد مناف وهاشم لقب جلد
النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عمر وواقب به هاشم لان قريشاً أصابهم قحط ففزعوا بغير اوجه له لقومه مرقاة
وثریدا فلذلك سمي به هاشم لهشمة العظام والمطلب مفتعل واسمه شيبة الحمد على الاصح وسمى بذلك لانه ولد فى
رأسه شيبة ظاهرة فى ذوائبيه (قوله ونسأل الله لنا الآعانه) أى الاقدار على الذى نطلبه وتيسير ما نريد بنون
العظمة اما من باب التحدث بالنعمة أو ارادهم بانفسه وغيره من المجتهدين فى بيان ما ذهب اليه الامام زيدى
الفرائض والسؤال هو المطلب فان كان من الاعلى سمي أمرا وان كان من الأدنى لاءلى سمي دعاء وان
كان من المساوى سمي التماسا وقصر سؤاله على الله تعالى لان خزائن الجود بيده وأمرها اليه فلا يعتمد الا عليه

فيمّا توأخينا من الابانة * عن مذهب الامام زيد الفرقي اذا كان ذلك من أهم الغرض (٧) أقول التوخي بالعلم المهمة القصد يقال

ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا سألت فاسأل الله كما قال الشاعر

لاتسألن بني آدم حاجة * وسل الذي أبوابه لا تحجب

الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

(قوله فيما توأخينا من الابانة) التوخي بتشديد الخاء المهمة بعد ما ياء ساكنة هو الاجتهاد لا القصد فقط فان التوخي بمعنى الاجتهاد لا يقال الا في الامور المهمة الجليل من الخير بخلاف التوخي بمعنى القصد فانه يقال لما هو أهم من ذلك ويقال تأخيت الشيء تحريرته والتحرى طلب الاخرى وكثيرا ما تستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتحرى والتوخي بذل المجهود في طلب المقصود اه يقال اجتهد في حل الصخرة ولا يقال اجتهد في حل النواة (قوله عن مذهب الامام) مفعول يصلح للمصدر والزمان والمكان بمعنى الذهاب وهو المرور أو محله أو زمانه واصطلاحا ترجع عند المجتهدين في مسألة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو المراد هنا والامام هو المقدم على غيره (قوله زيد الفرقي) ز يبدل من الامام وهو بالسكون للوزن (قوله اذا كان ذلك) أي المذكور من الابانة والتوخي (قوله من أهم الغرض) أي القصد رأسا على الغرض ما يرمى اليه الرماة فلما كان قاصدا الطريق يفتقر يدعى غرضا للمشابهة (قوله هو زيد بن ثابت) يكنى أبا سعيد وقيل أبا عبد الرحمن وقيل أبا خارجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وكان من كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في زمن سيدنا عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد بن ثابت المذكور وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وتيمم الدار يرضى الله تعالى عنهم أجمعين * وقد اجتمع في اسم زيد أشياء تتعلق بالفرائض لم تجتمع في غيره افرادا وجمعا وعددا وطرا وحاضرا بأما الافراد فالزاي بسبعة وهي عدد أصول المسائل وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وعددا من يرث بالفرض وحده وهم الزوجان والام والجدتان وولد الام وعددا من يرث السدس وعددا لوارثات بالاختصار والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار وعددا لوارثات بالبسط والدال باربعة وهي عدد أسباب الارث وفاقا وخلافا وعدد أقسام الورثة باعتبار الفرض والتعصيب وأما الجمع فالزاي مع الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار والزاي مع الدال أحد عشر وهي عدد الوارثات على سبيل البسط بزيادة مولاة المولى والياء مع الدال أربع عشر وهي عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون أنثى والزاي مع الياء والدال أحد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم لان أصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنان وأصحاب الثمن واحد وأصحاب الثلثين أربعة وأصحاب الثلث اثنان وأصحاب السدس سبعة وقد نظم بعضهم ذلك في بيت فقال

ضبط ذوي الفروض من هذا الرجز * خذ من ربنا وقل هب ادبر

وأما العدد فعدة حروف اسمها ثلاثة وهي عدد شروط الارث وموانعها وأسبابها وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعددا موانع واذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من الياء بقي ثلاثة أيضا وتقدم ما فيها وأما الضرب فاذا ضربت حروفه ثلاثة في مثله تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الأرجح ومن أراد المزيد على ذلك فعليه بالكتب المطبوعة بظفر بمراده (قوله علم بان العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو خلاف الجهل وخرج بحكم الذهن السلك والوهم بناء على انه مالا حكم فيه ما او بالجازم الظن وبالمطابق الاعتقاد التقليدي الغير المطابق للواقع (قوله خبر ما سعى فيه) أي من خبر شيء سعى فيه العبد والمراد بالعبد الشخص ذكر اكان أو أنثى حرا أو عبدا (قوله وفضل العلم) قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء أي فهم

فلان يتوخي الحق أي يقصده والابانة الاظهار والمذهب في الاصل الطريق ثم استعمل في الاحكام الشرعية وغيره او الامام هـ والذي يقصد به في أقواله وزيد بن ثابت رضي الله عنه ابن الفضالة ابن سعيد بن خارجة الصحابي الانصاري من بني النجار من أكابر علماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم والفرضي العالم بالفرائض والفرض القصد أي ونسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة فيما قصده من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زيد رضي الله تعالى عنه وأرضاه لان هذا من أهم القصد فانه لا يخفى من سأل الله تعالى وأسألو الله من فضله قال بعض العلماء يأمر الله بالمسئلة الاله عطي قال

(علم بان العلم خبر ما سعى فيه) وأول ما له العبد دعى وأن هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء بانه أول علم يفقد

في الارض حتى لا يكاد يوجد أقول علم منصوب على انه مفعول لاجله وهو علمه لقوله اذا كان ذلك من أهم الغرض أو علمه لقوله توأخينا الخ والعلم خلاف الجهل وبأن العلم متعلق بقوله علماء وأل فيه للعموم حتى يشمل كل

علم وقوله سعى ودعى مبنيان لما لم يسم فاعله وفضل العلم وخبريته أشهر من أن يذكر قال الشافعي وغيره طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعبد القريضة أفضل من طلب العلم اهـ والاحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة في الصحيحين من رواية ابن مسعود رضي الله عنه

لإحسد إلا في اثنين رجل آناه الله فلا فسلطه على هلكته في الخير ورجل آناه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس وقال صلى الله عليه وسلم من ردد الله به خبرا يفقهه في الدين وقوله وان هذا العلم أي وعلمنا بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص بانه أول علم يفقه في الارض أشار به - هذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره - يروه من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان هذا العلم سبقه (٨) وتظهر الفتن حتى يختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما صححه الحاكم

وغيره وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض فانهم من دينكم وانهم انصف العلم وانه أول علم ينزع من أمي وقوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان لان كاد من أفعال المقاربة وظواهر الأحاديث شاهدة بانه يفقد حقيقة قال

*(وان زيدا خص لاحاله بما حداد خاتم الرسالة من قوله في فضله منها

أفرضكم زيدونا هيك بها فكان أولى باتباع التابعي لاسمها وقد نحاها الشافعي)*

أقول وان زيدا معطوف أيضا على قوله بان هذا العلم أي ونسأل الله الاعانة على

ما قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب زيد رضي الله عنه لاجل علمنا

بان العلم خير مما سعى اليه الانسان ولعلمنا بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص بانه أول علم يفقه في الارض ولعلمنا بان زيدا

رضي الله عنه خص من بين الصحابة رضي الله عنهم بما

أكمل خشية من غيرهم وقال الله تعالى رفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات (قوله لاحسد الا في اثنين) أي لا غبطة لان الحسد الذي يعنى الغبطة هو معنى مثل ما للغريم مع بقاء نعمة الغير عليه وهو محمود فخرج الحسد المذموم وهو معنى زوال نعمة الغير عنه سواء تنزهها لنفسه أم لا وهذا هو الذي دللت الاحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الارض (قوله وهو علم الفرائض) قال بعضهم وهو أفضل العلوم أي بعد أول الدين (قوله نصف العلم) أي باعتبار ان للانسان حالتين حالة حياة وحالة موت لحالة الحياة تتعلق بالاصالة والازكاة وغيرهما وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة والوصايا وغيرهما وقبل غير ذلك (قوله ينزع من أمي) أي يموت أهله لانه ينزع من أهله لما ورد في الحديث ان الله لا يرفع العلم انتزاعا وانما يرفعه بموت العلماء (قوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان) هذا بناء على ما فهمه الشارح رحمه الله تعالى من أن لا داخله على يوجد لا على يكاد وليس كذلك بل هي داخله على يكاد أي لا يقرب من الوجدان أي يفقد حقيقة (قوله وظواهر الاحاديث الخ) هذا بناء على فهمه السابق وقد علمت ما فيه (قوله وان زيدا خص لاحاله) والخصوص تخصيص العموم ومعنى لا يحل له أولاد بكون المعنى وان زيدا خص حقيقة أي يقينا وأولاد (قوله بما حداد) أي أعطاه والحبوة العطية والحباء العطاء (قوله في فضله منها) التنبية لغة الايقاظ يقال نهته بمعنى أيقظته واصطلاحا عنوان البحث التي بحيث يعلم من البحث السابق اجالا (قوله أفرضكم زيد) وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لانه كان رضى الله عنه أصحهم حسبا وأسرعهم جوابا وقيل غ- يرد ذلك وقد جاء عن ابن عمر رضى الله عنه انه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضى الله عنه بالجابية ثم كان بالشام فقال من يسأل عن الفرائض فليأت زيدا بن ثابت (قوله وناهيلك بها) ناهيلك مبتدأ والجار والمجرور خبره ويحتمل غيره (قوله باتباع التابعي) وهو من اجتمع بالمصطفى وأخذ عنه (قوله لاسمها) هو ينصب مسمى بلالانه مضاف ونكرة فلا نافية للجنس ومسمى اسمها وما موصول مضاف لها وما زائدة أي لا مثل لهذه الشهادة فتكون تأكيد للشهادة والظاهر ان هذا آخر الكلام لان ما قبل مسمى أولها وهو أفرضكم (قوله وقد نحاها) أي قصده مذهب بعد النظر كما ذكره المصنف (قوله الشافعي) القرشي المطلبى الحجازي المكرضى الله عنه يلتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لانه أبو عبد الله محمد الشافعي بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد - يد زيد ابن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف والنبي صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ومنافقه شهيرة وفضائله كثيرة وله بغزة سنة خمسين ومائة ثم حبل الى مكة وهو ابن سنتين وتوفي بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع وثمانين ودفن بالقرافة بعد عصر الجمعة وعلى قبره من الجلال والمهابة والاحترام ما هو لا يتوق بمقام ذلك الامام قدس الله روحه ونور ضريحه ونفعنا ببركاته (قوله ولم يتابعه مقلداه) أي لانه مجتهد والمجتهد لا يقدر بجنه - داو كذلك عبارته كيف أخذ بقول من لو عاصرته وحاجبني لحجته (قوله فهالك فيه) أي نخذ القول في علم الفرائض أو في مذهب الامام الشافعي فالضمير اماراجع لعلم الفرائض كما ذكره الشارح وهو أولى أو اذهب الامام الشافعي الموافق لمذهب زيد لان هذه المنظومة انما وضعت على مذهب الامام الشافعي ومنهم من رجح الضمير الى مذهب زيد ولكن ما قدمناه أولى (قوله عن ايجاز) عن معنى الباء فيكون التقيد برخذ القول ملتبسا أو مصاحبا

ثم نا عليه النبي صلى الله عليه وسلم من فضيلة وعلمه وانه أمثل من غيره في علم الفرائض من قوله أفرضكم زيدونا هيك بهذه الشهادة لا يجاز له من سيد البشر وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم وناهيلك بمعنى حسبك وتأنى يلها بانها غاية تنهاك عن طلب غيرها قاله في المجمل فكان السيد زيد بن ثابت أولى بان يتبعه التابعون ويقلده المقلدون في الفرائض لاسمها - او قد نحاها الشافعي أي مال الى قوله وافقه في الاجتهاد ولم يتابعه مقلداه من غير نظر واجتهاد بل بعد النظر والاجتهاد حتى أنه يختلف قوله حيث اختلف قول زيد رضي الله عنه قال (فهالك فيه) القبول عن ايجاز

لايجاز وانما أتى بعن لصفة الوزن وأصل اليجاز القصر وهو قلة اللفاظ والاختصار كذلك فهما بمعنى واحد وهو الاتيان بالمعنى المراد بأقل من عبارة المتعارف وقيل اليجاز حذف طول الكلام وهو الاطناب والاختصار حذف عرض الكلام وهو تكرير الكلام مرة بعد أخرى وقيل غـ بذلك (قوله جمع لغز) بالتحريك على وزن رطب وهو الكلام المعصى يقال ألغزنى كلامه عـى ومن الالغاز نحو قول القائل ملغزافى اسم على * عاجز أعـى ترقى فانقلب * فان عاجز اذا عـى ذهب عنه فيبقى اجزافا اذا ترقيت الى مرتبة العشرات صارت الالف عشرة والجيم ثلاثين والزاى سبعين فاذا قلبتها حينئذ صارت اسمـ على * واعلم أنه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة أو لها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والثانى مؤن التجهيز بالمعروف فان كان الميت فقيرا فتجهيزه على من عليه نفقته فى حال حياته حتى الزوجة خلافا للامعة الثلاثة فعندهم مؤن التجهيز فى مالها وان كان الزوج غنيا وعلو ذلك بأنه ليس من توابع النفقة وهى تبع للاستمتاع وقد ذهب بالموت واذا ذهب المتبوع ذهب التابع وأما عندنا فعلاقة الزوجية باقية بدليل انه يغسلها ويرثها والثالث الديون المرسلة فى الذمة والرابع الوصية بالثلث فاقبل والخامس الارث وهو المقصود بالذات وله شروط وأركان وموانع وأسباب وقد شرع المؤلف فى بيان الاسباب والموانع فقال

(باب أسباب الميراث) *

(قوله باب) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا باب أسباب الميراث ويصح أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره اقرأ باب أسباب الميراث وان يكون مجرورا وأصله بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار باب ومعناه لغة فقرة فى سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه واصطلاحا اسم لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وانما ترجم المؤلفون كتبهم وجعلوها أبوابا وفصولا اقتداء بالكتاب العزيز فى كونه مترجما فصلا سور ولان القارئ اذا ختم بابا وأخذ فى غيره كان أنشط له وأبعث على التمسك والتحصين منه بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله كما ان المسافر اذا قطع ميلا أو فرسخا نفـ عنه كربة ونشط للسـير الى غيره وانما سميت نحو الابواب تراجم لانها تراجم عما بعدها لان ما يذكر فى الباب تنبئ عنه الترجمة وتبينه (قوله أسباب الميراث) وهو يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقاء وانتقال الشئ من قوم الى قوم آخرين والانتقال اما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الانبياء وأحكاما كانتقال المال الى الحمل ويطلق بمعنى الموروث وشرعا حق قابل للتجزى يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقربة بينهما أو نحوها كالزوجة والولاء فقولهم حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج بقابل للتجزى الولاء والولاية على النكاح اذ ينتقلان بالموت لمن له حق فى العصبية على الترتيب المذكور فى بابيه ولو كان بعيدا أو بعيدا بعد موت من كان له ذلك الحقوق الثابتة بالشراء ونحوه وبقيد القرابة الوصية على القول بانها تلك بالموت وقال الشنشورى فى شرحه للترتيب وخرج يثبت لمستحقه ما اذا اغتاب شخصا وتعذر استخلاصه لموته فلا يكفي استحلال وارثه بل يستغفر الله له كما نقله الرافعى وغيره عن الحنابلة (قوله وفى الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود) أى كالزوجة فانها سبب للارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من عدمها عدم الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده الوجود المانع اذ يلزم من وجوده عدمه والعدم وخرج الشرط اذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله لذاته راجع لهما أى لا وجود والعدم وذلك كالقرابة فانها سبب من أسباب الارث فان قام بها مانع من قتل أو غيره منع من الارث فالارث نظر الذات القرابة والمانع منه لالذات القرابة وانما هو لامرأ آخر طرأ وقال العلامة الاجهورى على المختصر وانما قال بالنظر لذاته لانه قد لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لعروض مانع أو تخلف شرط وذلك لا يقدح فى تسميته سببا لانه لو نظر الى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف لكان وجوده مقتضيا لوجود المسبب هكذا ذكره جمع منهم المنوسى رحمه الله تعالى (قوله فكان ينبغى الخ) لاجابة لهذا الاعتراض فانه اذا ترجم لشيء وزاد عليه فليس معيبا عندهم وانما المعيب العكس ولا فرق بين أن يكون المترجم المؤلف أو

مبرا عن وصية الالغاز) أقول هـ ك اسم فعل بمعنى أخذ والكاف فيه للخطاب واليجاز تقليب اللفظ والوصية واحد الوصم وهو اسم جنس جمع بمعنى العيب والالغاز جمع لغز وهو الامر الخفى ومعنى البيت فخذ القول فى علم الفرائض قولاً قليلا واضحا كثيرا المعنى مبرا عن عيب الالغاز وعن عيب الخفاء (باب أسباب الميراث) * أقول الاسباب جمع سبب وهو فى اللغة ما يتوصل به الى غيره وفى الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم لذاته والناظم رحمه الله تعالى لم يترجم فى الأرجوزة شيئا وانما ترجمها الناس وبقرؤها فكان ينبغى لمن ترجمها ان يقول باب أسباب الميراث وموانعه قال

غيره وان كان الاصل مساواة الترجمة المترجم له وحينئذ فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم لشيء وزاد عليه
 (قوله ميراث الوري) أي الادميين أما غير الادميين فلا توارث بينهم لعدم تكليفهم كاللائكة عليهم
 الصلاة والسلام وكالدواب وأما الجن فهم كالأدميين (قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة بزيادة بيت
 المال وهو سبب عام لانه لجميع المسلمين والاسباب الثلاثة خاصة (قوله كل يفيد ربه الوراثة) أي الارث
 كالزوجين لان كل واحد يرث من الآخر ما لم يمنع مانع وكذا الارث بالقرابة في الغالب أما الولاء فالعتيق لا يرث
 من العتيق على ما سياتي فكل في كلامه المراد به الكل المجموع لا الجسعي فتأمل (قوله وهي نكاح) وهو
 عقد يقتضي اباحة وطء بلا نكاح أو تزويج أو ترجمتهما ويقع به في التوارث بينهما ما لم يمنع مانع ككون
 الزوجة رقيقة أو كابية ويقع التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الاثمة الأربعة ولو كان الطلاق في
 العدة لا الزوجة الماطقة بآثافي مرض الموت عندنا خلافا للائمة الثلاثة فان ارث عند الخفية ما لم تنقض عدتها
 وعند الحنابلة ما لم تنزح وعند المالكية ولو انقضت عدتها واتصلت بازواج وعندهم أي المالكية أيضا لو
 تزوج المريض في مرض موته امرأة فالعقد باطل فلا ترثه ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلا لم يرثها
 (قوله وولاء) وهو لغة القرابة يقال بينهم ما ولاه بالفتح أي قرابة شرعا ما ذكره الشارح وعرفه بعضهم بقوله
 هو صفة تثبت للمعتق ولعصبته بمجرد عتقه وهو لغة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث وأخره المصنف
 عن النكاح لانه يورث به من جانب واحد دون النكاح فانه يورث به منهم اولا ليكون الارث به الا فرضا بخلاف
 الولاء فلا يكون الارث به الا تعصبا (قوله ونسب) وهو القرابة والمراد به الرحم وهو لفظ يشمل كل من بينك
 وبينه قرابة قرب أو بعدت كانت من جهة الأب أو من جهة الأم وهي مؤنثة قاله الجوهري وهي مشتقة من
 الرحمة وهي من العبد الحنانة والشفقة لان من بينهم قرابة برحم بعضهم بعضا ويشفق عليه لاسيما عند حقوق
 المضرة والشدة ولذا جاء عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لما خلق الرحم قال خاقتك واشتقت لك اسمي من
 اسمي فانت الرحم وأنا لرحمن فمن وصلك وصلني ومن قطعك قطعني اهـ ولكن ليس كل رحم يوجب التوارث
 بين الحي والميت فلا توارث الا في الجهات الاتية ان شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية الصحيح) أما الفاسد
 فلا توارث به عندنا وعند الامام مالك فان كان العقد فاسدا متفقا على فساد كذا كذا كذا كذا وان
 كان مختلفا في فساد بان وقع من غير ولي أو وقع من محرم بحج أو عمرة أو كان نكاح شغار فيه فسح بغير طلاق
 وفيه الارث اذا مات أحدهما قبل الفسخ سواء دخل الزوج به أم لم يدخل (قوله ويرث به المعتق) بكسر
 التاء أي من حيث كونه معتقا وحينئذ فلا يرد قول بعضهم وقد يرث العتيق المعتق كما واشترى ذمي عبدا
 وأعتقه ثم التحق السيد بدار الحرب فخرب فاسترق فاشترى عتيقه وأعتقه فانه يرثه أي بكونه معتقا لا بكونه
 عتيقا فيكون لكل واحد منهما الولاء على الآخر (قوله الابوان ومن أدلى بهما) فالمدلون بهما الاخوة
 والاخوان مطلقا وبنو الاخوة الاشقاء اولاد فقط والاعمام وبنوهم (قوله والا اولاد ومن أدلى بهما) (قوله
 وهم البنون والبنات وأولاد الابن ذكورا أو انا على تفصيل سيأتي بيانه (قوله ولا يختلف فيه عندنا)
 أي لفقد الشرط وهو عدم انتظامه فان كان منتظما ورث عندنا على الاربع فيقدم على الردي وتورث ذوى
 الارحام فان لم يكن منتظما فبإيراد الباقي على ذوى الفروض غير الزوجين فهو مقدم على ذوى الارحام
 فان لم يكن هناك من يرثه ورث ذوى الارحام ويرث مطلقا عند المالكية ولا يرث مطلقا عند الخفية
 والحنابلة سواء انتظم أم لا والمراد بانتظامه أن يصرف التركة في مصارفها الشرعية ولو كان فاسقا والاصل في
 ارثه قوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه رواه أبو داود وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث
 لنفسه بل للمسلمين ولانهم يعقلون عنه فيرثون كالعصبة (قائدة) الناس في الارث وعدمه على أربعة أقسام
 قسم يرث ويرث وقسم يرث ولا يرث وقسم يرث وقسم لا يرث ولا يرث فالاول كثير كالاخوان
 والاصل مع فرعه والزوجة ونحو ذلك والثاني كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم لا يرثون لقوله صلى
 الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء نرث ولا نورث ما تركناه صدقة والثالث المبعوض فانه لا يرث عندنا ويرث

(أسباب ميراث الوري)
 ثلاثة كل يفيد ربه الوراثة
 وهي نكاح وولاء ونسب
 ما بعدهن للموارث سبب
 أقول اسباب الارث المجمع
 عليها ثلاثة كل واحد منها
 يفيد ربه أي صاحبه وهو
 التصف به الوراثة ما لم يمنع
 مانع وهي النكاح وهو عقد
 الزوجية الصحيح ويرث به
 الزوج والزوجة أو الزوجات
 والولاء بفتح الواو والمد وهو
 عسوبة شبيهة بالعتق
 على عتيقه ويرث به المعتق
 ذكر ا كان أو أنثى وعصبة
 المعتق المنصوبون بانفسهم
 والنسب وهو القرابة
 ويرث به الابوان ومن أدلى
 بهما اولاد ومن أدلى
 بهما وقوله الوري المراد به
 هنا الادميون والوري
 في الاصل الخلق وقوله
 ما بعدهن للموارث سبب
 أي ليس بعد هذه الاسباب
 الثلاثة سبب رابع يجمع
 عليه ولا يختلف فيه عندنا لان
 بيت المال وان كان سببا
 رابعا على الاصح في أصل
 مذهبنا فقد أطبق
 المتأخرون على اشتراط
 انتظام بيت المال ونقله ابن
 سراقه وهو من المتقدمين
 عن علماء الامصار اهـ وقد
 أبسنا من انتظامه الى أن
 ينزل عيسى عليه السلام
 فلذلك نفاه الناظم قال

(و) يمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث رق وقتل واختلاف دين (١١) فافهم فليس الشك كاليقين) أقول

ومنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث علل إذا انصف الوارث بواحدة منها امتنع ارثه ونسبى موانع الارث المانع الاول الرق بجميع أنواعه فلا يرث الرقيق قنأ كان أومسذرا أو مكاتباً أو مبعثاً أو معلقة بصفة أو موصى بعقبة أو أم ولد لان موجب الارث الحرية الكاملة ولم توجد ولا يرث الرقيق أيضاً لانه لا مال له الا البعض فانه يرث عنه جميع مملكته ببعضه الحر ويكون جميع مورثته على الاصح وهذا القسم خارج عن عبارة الناطم فان الوارث فيه ليس برقيق المانع الثاني القتل فلا يرث القاتل مقتوله سواء قتله عمداً أو خطأ بحق أو غيراً أو حكم بقتله أو شهد عليه بما يوجب القتل أو ذكرى من شهد عليه والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من تركته المقتول شيء صححه ابن عبد البر وغيره ويرث المقتول قاتله بخلاف كما اذا جرح الولد أباه جرحاً يفضى به الى الموت ثم مات الولد الجرح قبل أبيه المجرور فان الاب يرث الولد القاتل قطعه وهذا خارج عن عبارة الناطم لانه لا يسمى قاتلاً والمانع الثالث اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم لم يثبت في الصحيحين وغيرهما ودخل القسمان في عبارة الناطم لان اختلاف الدين حاصل فيه ما ويرث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كلمة واحدة واحتققت الارث

عنه جميع مملكته ببعضه الحر لانه تام الملك والرابع كالرقيق والمرث فلا يرث ولا يرثان (قوله) ومنع الشخص (الح) الشخص مفعول مقدم وواحدة فاعل مؤخر وقد شرع المؤلف في بيان الموانع وهي جميع مانع وهو لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط وموانع الارث ستة اقصر المصنف على المتفق عليه وهي ثلاثة والثلاثة الباقية هي اختلاف ذوى الكفر الاصلي بالذمة والحرابة فلا يرث بين حرب وذمى والعاهد والمستأمن كالذمى على الرابع والثاني الردة أعادنا الله والمسلمين منها فلا يرث ولا يرث الا فيما وجب له من نحو جناية عليه قبل الردة كالجو جنى عليه ثم ارتد ومات سراية فديته لو رثته لولا الردة والثالث الدور الحكمى وهو ان يلزم من توريشه عدم توريشه كان يقرأ خ حائر للتركة بان لا يثبت فيه ثبوت نسبه به ولا يرث للدور وبيانه انه باقراره بالابن وثبوته تبين عدم ارثه لانه محبوب به فيلزم على ذلك بطلان اقراره لانه حينة لم يكن حائراً فيبطل نسب الولد واذا بطل فانه لا يرث وان كان اذا كان صادقا في نفس الامر فانه يجب ان يدفع له التركة فيما بينه وبين الله (قوله من علل ثلاث) العلل جمع علة وهي افة المرض وتطلق على كل حدث شاغل واصطلاحاً ما يرث في الشخص الحرمان من الارث بعد تحقق سببه (قوله الاول الرق) وهو افة العبودية وفي الاصطلاح عجز حكمى يقوم بالانسان سببه الكفر فلا يرث الرقيق ولا يرث وقد تصور أن يرث وصور ذلك بعضهم فيما اذا كان ذمياً وجنى عليه جناية تسرى الى النفس ثم نقض العهد وحارب فاسترق ثم مات رقيقاً بسراية تلك الجناية فان ديمته لورثته على الرابع وليس لنا رقيق كله يرث الا هذا (قوله الا البعض) هو مقتضى من قوله ولا يرث وانما يرث لانه يؤدي الى ارث الاجنبي في الحلة لانه ان كان بينه وبين السيد مهايأة فربما مات قريبه الحر في نوبة السيد فيحصل له الجميع وان لم تكن مهايأة فيحصل له البعض وكلاهما ممتنع (قوله) ويكون جميع مورثته على الاصح) عندنا وعند المالكية والحنفية كالقن وعند الحنابلة يرث ويرث ويحجب على حسب ما فيهم من الحرية فلو ماتت حرة عز وزوج وأخ شقيق حر وعن ابن مبعوض نصفه حر ونصفه رقيق فعندنا وعند المالكية والحنفية للزوج النصف وللأخ الباقي ولا يثنى للابن لنقصه وعند الحنابلة يرث ويرث على خلاف في كيفية ارثه عندنا ويحجب الزوج الى ربع ونحوه على الزوج نصف النصف وهو الربع مقابلته لنصفه الرقيق ويعطى نصف الربع وهو الثلث مقابلته لنصفه الحر ويرث الولد نصف ما يرثه لو كان حراً فله حينئذ ربع ونحوه وللأخ ما بقي لانه عاصب فالمسألة من ثمانية للزوج منها ثلاثة وللأب كذلك والدة ههنا الباقيان للأخ فلو مات الولد المبعوض عن أبيه وعن أمه فلهما الثلث مملكته بحريته ولا يبيعه ما بقي عندنا كالحنابلة ولا يثنى لهما عند المالكية والحنفية وماله مالك بعضه (قوله بحق) أى كقتل ولو كان بغيره يترصد كتماناً ومجنوناً وطفلاً ولو بقصد مصلحة كضرب الاب ولده للتأديب وكبسطه الجرح للمعالجة ونحو ذلك ولو حادثاً والمعنى فيه نعمة الاستحجال في بعض الصور وسد الباب في الباقي ويستثنى من العموم المفتى وراوى الحديث لانهم مخبران بخلاف القاضى لانه ملزم هذا كله عندنا أما على مذهب الامام مالك فعندنا ان كان القاتل عمداً وداناً فانه لا يرث من مال ولاديه وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الدية وعند الحنفية كل قتل أوجب الكفارة منع من الارث وما لا فلا الا القتل العمد العدو وان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع عن الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو بكفارة يمنع الارث وما لا فلا (قوله اختلاف الدين بالاسلام والكفر) وهو لغة الجود والستر فمن كفر نعمة الله تعالى بحمدها وسترها وشرعاً قول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر أو عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع وأما عكسه فعند الجمهور لا يرث خلافاً لما ذومعاوية رضى الله عنهم ومن وافقهما وسواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو النكاح أو الولاء خلافاً للامام أحمد رضى الله عنه في المسئلتين حيث قال ان أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيباً له في الاسلام والمسلم يرث من عتقه الكافر (قوله كما ثبت في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لان الكفر كلمة واحدة) أى عندنا على الاصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى فماذا بعد الحق

القسمان في عبارة الناطم لان اختلاف الدين حاصل فيه ما ويرث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كلمة واحدة واحتققت الارث

فأفهم (باب الوارثين من الرجال) أي الوارثين بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح والولاء والنسب قال (والوارثون من الرجال عشرة أسماء وهم معروف ومشتهر الابن وابن (١٢) الابن مهماتقولا والاب والجد له وان علا والاخ من أي الجهات كأنما قد أتوا لآله القرآنا

وابن الاخ المدلى اليه بالاب فاسمع موقالا ليس بالكذب والم وابن العم من أبيه فاشكر لذي الاجازة والتبيين والزوج والمعتق ذوالولاء

فجمله المذكور هؤلاء

أقول الوارثون المجمع على اربهم من المذكور عشرة وهم الابن وابن الابن وان قول والاب والجد ابوالاب وان علا والاخ سواء كان شقيقا أو لاب أولام فان القسرا أن العظام يميز قول بتوريشهم مطالقا وان اختلف القدر الموروث باختلاف جهاتهم ومن ابن الاخ المدلى الى الميت بالاب مع الام أو بالاب وحده والعلم من الاب وابن العم من الاب سواء كان من الاب مع الام أو من الاب وحده والزوج والمعتق والمراد بالمعتق من له الولاء من المعتق وعصبته المتعصبون بأنفسهم وهذه طريقة الاختصار في عددهم وأما طريقة البسط فيعدونهم خمسة عشر الابن وابنه والاب وأبوه والاخ الشقيق والاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والعم الشقيق والعم لاب وابن العم الشقيق وابن العم من الاب والزوج وذوالولاء قال (والوارثات من النساء سبع لم يعط

الا الضلال وعند المالكية والحنابلة اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداهما ملة ودليلهما قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (قوله فأفهم) أفهم معناه لغة حركة النفس في المعقولات واصطلاحا ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن والشك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن ادراك الطرف الرابع والوهم ادراك الطرف المرجوح واليقين علم الشيء بحقيقته

(باب الوارثين من الرجال)

ترجم للوارثين من الرجال دون الوارثات من النساء تغليبا للمذكور على المؤنث لان هذا الباب معقود للوارثين من الرجال والنساء كما أشار لذلك الشارح بقوله أي الوارثين بالاسباب الثلاثة (قوله الوارثون من الرجال) المراد بالرجال هنا المذكور كما سيأتي في كلام الشارح وان كانت حقيقة الرجل الذي ذكره البالغ من بني آدم (قوله معروفة مشتهرة) فالمراد بالمعرفة العلم لان المعرفة والعلم مترادفان وخص بعضهم العلم بالمركات والكليات والمعرفة بالبيانات والجزئيات والمراد بقوله مشتهرة أي مشهورة يعلمها كل أحد من الفرضيين (قوله الابن) أصله بنو بفتح فائه وعينه ولامه واو فسكن أوله وحجبه حمزة الوصل لتكون عوضا عما سقط وذلك لكثرة الاستعمال وجمعه أبناء بوزن أفعال كقلم وأقلام (قوله مهماتقولا) أي في أي درجة كان تولده ولا بد أن يكون مدليا للميت بمحض المذكور والاف في قولنا لا إطلاقا للثنية (قوله والاب والجد له) أي للميت المدلى بمحض المذكور وانما قدم ذكر الابن على الاب لقونه ولان الابن فرع الميت والاب أصله واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه لانه سزم منه وهذا يجب الابن الاب من التعصيب وورده الى الفرض (قوله وان علا) عبر في جانبه بالعلو في جانب الابن بالنزول لشرف الأصل على الفرع (قوله فاسمع مقالا) أي قولاً صادقا ليس فيه كذب لانه مجمع عليه (قوله ذوالولاء) أي صاحب الولاء فيدخل في ذلك عصبته المتعصبون بأنفسهم فالمعتق ليس قيداً (قوله فجمله المذكور هؤلاء) أي المذكورين في كلامهم وهم على سبيل الاختصار اثنان من أسفل النسب وهما الابن وابنه واثنان من أعلى النسب وهما الاب وأبوه وأربع من الحواشي الاخ وابنه والعم وابنه واثنان أجنبيان وهما الزوج والمعتق وقال بعضهم فائدة جله المذكور الوارثين هنا معاً عد الزوج والمعتق أربعة أقسام فروع وأصول وحاشية قريبة وحاشية بعيدة فالفروع اثنان الابن وابن الابن والأصول اثنان الاب والجد والحاشية القريبة أولاد الابوين وأولاد الاب وبنيهم وهم خمسة ثلاثة أصول واثنان فروع فالأصول الاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام والفروع ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والحاشية البعيدة أربعة وهم أولاد الجد أصول وفروع أيضا فالأصول العم الشقيق والعم للاب والفروع ابن العم الشقيق وابن العم للاب (تنبيه) إذا اجتمع كل المذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وتكون ممتلكهم من اثني عشر للاب السدس واثنان وللزوج الربع ثلاثة وللابن الباقي وهو سبعة (قوله والوارثات الخ) لما أنهى الكلام على الوارثين من الرجال شرع يذكر الوارثات من النساء المجمع على اربهن وهن سبع بطريق الاختصار اثنان من أسفل النسب وهما الام والجد واثنان من أسفل النسب وهما البنت وبنت الابن وواحدة من الحاشية وهي الاخت مأقاسواء كانت شقيقة أو لاب أولام واثنان أجنبيتان وهما الزوج والمعتقة وقوله لم يعط مبنياً للفاعل والشرع فاعله (قوله مشفقة) وهي وصف للام وهو من أشفق اذا خاف قال تعالى انا كنا قبل في أهلنا مشفقين أي خائفين من عذاب الله تعالى والحكمة في ان الام أشفق على الولد من أبيه لان ماء الام يخرج من تراثها فريدها من القلب وهو محل الشفقة والرحمة والاب يخرج ماؤهم من الصلب وهو بعيد عن القلب (قوله زوجة) بائبات التام وهو أولى في الفرائض للتميز وان كان الافصح الأشهر تركها كما في قوله تعالى وأصلحنا له زوجا وجعلنا له زوجة (قوله والجد له) أي

أنتي غيرهن الشرع بنت وبنت ابن وأم مشفقة بوزوجة و جدة ومعتقة والاخت من أي الجهات كانت فهذه عدتهن بنت) أقول الوارثات المجمع على ثورينهن من الاناث سبع لم يرد من الكتاب ولا من السنة ثورين غيرهن وهي البنت وبنت الابن ولا يفرق أبوه لولاء الام والزوجة والجد على

* (باب الفروض المقدرة
 في كتاب الله تعالى) *
 أقول الفروض جمع
 فرض وهو في اللغة القطع
 والتقدير والبيان وفي
 الاصطلاح خزيمة مدر من
 التركة قال

(واعلم بان الارث نوعان هما *
فرض وتعييب على ما
قسمما فالفرض في نص
الكتاب ستة * لافرض في
الارث سواها البته نصف
وربع ثم نصف الربع
والثلث والسدس بنص

الشرع
والثلثان وهما التمام
فاحفظ فكل حافظ امام)
أقول الارث المجمع عليه
توعان ارث بالفرض وارث
بالتعصيب لاثالث لهما
فالفرض في نص الكتاب
العزيز ستة لاسباع لهما في
القرآن العظيم والبت
سبع والثلث والثلثان والثلث

تفصيل فيها) والحاصل أن الجدة إذا لم يكن بينها وبين الميت ذكر فهي من قبيل الأم فترث باتفاق وإن كان
بينها وبين الميت ذكر فإن كان هو الأب فهي جدة من قبل الأب فترث كذلك بلا خلاف فإن كان هو الجد
ففيها خلاف فعند المالكية لا ترث وترث عند الحنابلة ومذهبنا ومذهب الحنابلة أنها ترث وكذا كل جدة
أدلت بجدد وارث * (فائدة) * إذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنات وبنات الابن والأم والزوجة
والأخت الشقيقة وتكون مسئلتهم من أر بعثة وعشر من للبنات النصف اثنا عشر وابنت الابن السادس
أر بعثة والزوج والابن ثلاثون والأم السادس أر بعثة والباقي واحد للأخت الشقيقة تعصيا فلوا جمع كل
الذكور والإناث ومات أحد الزوجين ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين فإن كان الميت هي الزوجة
فمسئلتها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين وإن كان الميت هو الزوج فمسئلتها من أر بعثة وعشر من ونصف
من اثنين وسبعين ولا يخفى عليك التفصيل فلا تطيل بذكره

*** (باب الفروض المقدرة) ***

اعترض بذلك المقدرة بعد الفروض لان الفرض لغة التقدير وحيتذ يكون في الكلام ركازة فكانه قال
باب المقدرة المقدرة بالتكرار وأجيب بان المراد بالفروض الواجبة وهي امام مقدرة أولاً وانما سميت تلك
الفروض مقدرة لانها سهام لا تزيد ولا تنقص الاسبب العول أو الرد (قوله وفي الاصطلاح جزءة مقدرة من
التركة) أي لو ارث خاص ولا حاجة لقول بعضهم الذي لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول لانه ليس من تمة
التعريف بل الاولى اسقاطه لايهاه خلاف المراد * (فائدة) * الفروض التي ذكرت في القرآن العزيز
منقسمة الى ثلاثة أقسام الاول مبين مقدار محدود وهي الستة المعروفة التي ذكرها المؤلف والثاني غير محدود
وغـير مقدار وهي بيان ارث الاولاد الذكور مع الاناث كما في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل
حظ الانثيين وكذا الاخوة والاحوات والثالث محدد مبين ولكنه لم يسم مقداره وهو ارث الأب مع الام كما في
قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فبني ما للام ولم ينص على ما يأخذه الاب لانه مفهوم
من قوله فلامه الثلث فعلم ان الباقي للأب (قوله واعلم) أي أيها الناظر في هذا الكتاب وهي كلمة يؤتى بها الشدة
الاعتناء بما بعدها (قوله فرض وتعصيب) وقدم الفرض على التعصيب لكون الارث به أقوى دليل ان
صاحبه لا يسقط وان استغرقت أصحاب الفروض التركة بخلاف العاصب فانه يسقط حينئذ ويضعهم جعل
الارث بالتعصيب أقوى دليل حيازة المال اذا انفرد وبكونه ذكرًا بخلاف أصحاب الفروض فان غالبهم
اناث ورجح بعضهم هذا القول (قوله نصف الخ) هذه طريقة التبدل ولا فرضيين في ذلك عبارات منهاطريقة
الترقي وهي أن يقال الثمن وضعفه وضعفه والسدس وضعفه وضعفه ومنهاطريقة التبدل وهي
الثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما والنصف ونصفه ونصف نصفه وأولى من ذلك التوسط بينهما ما بأن يقال
الرابع والثلث وضعف كل ونصف كل فتصعد درجة وتبسط أخرى (قوله لا سابع لها في القرآن الخ) وأما
السابع الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القرآن وان كان في الحقيقة في بعض صورها راجعاً إليها
(قوله هي النصف) وفيه أربع لغات تثليث فونه والرابعة تصيف وبتأنيده لكونه أكبر كسر مفرد قال السبكي
رحمه الله تعالى وكنت أود ان لو بدأ بالثلاثين كبد الله بهم ما حتى رأيت أبا النجاء بدأ بهم ما فاعجبني ذلك
وذكر في القرآن في ثلاث مواضع وهي قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم
وله أخذت فلها نصف ما ترك (قوله والرابع) وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم الباعوتسكينها والثالثة ترسيع
وذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ولهن الربع مما
تركتم (قوله والثلث) وهو نصف الربع وفيه ثلاث لغات ضم الميم وسكونها والثالثة ثمن وذكر في القرآن في
موضع واحد وهو قوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث (قوله والثلثان) وهو الثاني في عبارة التبدل وهو
الذي بدأ الله به وفيه لغتان ضم اللام وسكونها ومثل ذلك في الثلث والسدس وذكر في القرآن في موضعين
وهما قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك والثلث

القطع والفروض الستة النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث

والسدس وكلها بنص الشرع أي القرآن نعم لنافرض سابع ثبت بالاجتهاد وهو ثلث الباقي للحد في بعض أحواله مع الاخوة والافراد من بين الفروض شرع في بيان مستحقها فقال * (باب من له النصف) * فالنصف فرض خمسة أفراد * الزوج والانثى من الاولاد وبنت الابن عند فقد البنت * والاخت في مذهب كل مفتي وبعدها الاخت التي من الاب * عند انفرادهن عن معصب) أقول هذا شروع في ذكر من يستحق الفروض فالنصف فرض خمسة منفردين وهم الزوج عند انفراده عن الولد وولد الابن سواء كان ذكرا أو أنثى من الزوج أو من غيره ولو من زنا وفرض البنت الواحدة وبنت الابن عند فقد البنت والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما ثبت كل واحدة من هذه الاربع النصف عند انفرادها عن معصبها من الذكور فقولنا أدراجع الى الخمسة والزوج لا يكون الا واحدا وأما الاربع الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف الا اذا كانت منفردة عن مساويهن من الاناث فلو تعددت فرض للمتعددات اثلاثان كما سيأتي ويشترط أيضا انفرادهن عن معصب (١٤) لانه اذا كان مع الواحدة منهن من يعصبها ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض كما سيأتي وكل ذلك

بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله اخت فلها نصف ما ترك واجعوا على ان ولد الابن ذكر اكان أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتعصيب الذكور كالذكور والانثى كالانثى وعلى ان الماراد بقوله تعالى وله اخت فلها نصف ما ترك الاخت من الابوين والاخت من الاب دون الاخت من الام قال * (باب أصحاب الربع) * والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من قدمه وهو لسل كل زوجة أو أكثر * مع عدم الاولاد فيما قدرا وذكر اولاد البنين بعمد * حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد) أقول والربع فرض اثنين من أصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه ولد الزوجة أو ولد ابن لها سواء كان ولدها من الزوج أو من غيره وفرض الزوجة أو الزوجات ان كن متعددات مع عدم ولد الزوج أو ولد ابنه سواء كان منها أو من غيرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وقول الناطم والربع الى آخر الايات أي وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوجة من ينعم من النصف الى الربع وهو الولد ذكر اكان أو أنثى اذ لم يقم به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به مانع كان وجوده كعدمه فلا يحجب الزوج عن نصفه وقوله وذكر اولاد البنين بعمد الخ معناه حيث اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع فاعتمدنا أيضا وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كالولد في الارث والحجب والتعصيب اجماعا كما قدمنا وهل الولد المذکور في الآية العظيمة يشمل ولد الابن حقيقة أو مجازا خلاف * (باب من له الثمن) * (والثمن للزوجة والزوجات مع البنين أو مع البنات أو مع اولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطا فافهم) أقول والثمن فرض نوع واحد من أنواع الورثة فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد أو ولد الابن ذكر اكان أو أنثى اجماعا

ذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى وورثه أبواه فلا سهم الثالث فهم شركاء في الثلث (قوله والسدس) وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى لكل واحد منهنما السدس فان كان له اخوة فلا سهم السدس وله أخ أو اخت فلا كل واحد منهنما السدس ولم يتعرض الشارح لقول الناطم * فاحفظ فكل حافظ امام * ونحن نتعرض لذلك فنقول الحفظ ملكة يتدرجها على تأدية الحفظ فكل حافظ فاعلم أيها الطالب ما ذكرته لك من الاصول واحفظ حفظ تفهم واستحضار فكل حافظ امام أي مقدم على غيره من لم يكن مثله بان كان أدون حفظا أو لم يحفظ شيئا والاولى للطالب الجد والاجتهاد وملازمة الاشتغال وادامة التذكر كما علم من الاصول فقد ورد آفة العلم النسيان وقال بعضهم ما منعهم عن الوصول الاتضييع الاصول وينبغي تقييد العلم بالكتابة لما ورد قيد العلم بالكتابة وقال بعضهم العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيدك بالحبال الوثيقة فن الحاشية أن تصيد غزاله * وتتركها بين الحلائق طاقه

(قوله وهم الزوج عند انفراده الخ) أي عند عدم الفرع الوارث وخرج بالوارث غيره كابن رقيق أو قاتل أو نحو ذلك (قوله وفرض البنت الواحدة الخ) والحاصل ان البنت لا تستحق النصف الا بشرطين عدمين وهما عدم المساوي والمعصب وان بنت الابن لا تستحقه الا بثلاثة شروط عدم المساوي والمعصب والحاجب من الابن والبنت وان الاخت الشقيقة لا تستحقه الا باربعه شروط عدم المعصب والمساوي والاصل كالأب والفرع الوارث والاخت للأب لا تستحقه الا بخمسة شروط الاربعه المذكورة في الشقيقة والخامس عدم الشقيقة (قوله والربع الخ) أي يكون للزوج بشرط وجود الفرع الوارث ولو من زنا للعوقبهم والزوجة تستحقه بشرط عدمي وهو عدم الفرع الوارث (قوله لانه كالولد الخ) أي غالبالان ابن الابن ليس كالابن في الميراث والحجب والتعصيب من جميع الوجوه لان ابن الصلب لا يسقط أصلا بخلاف ابن الابن فانه قد يسقط في مسائل منها أبوان وبنتان صلب وابن ابن وكذا اذا كان فيهما زوج أو زوجة يسقط حينئذ فلا يكون في الارث والحجب كالابن أيضا لانه أي ابن الصلب يحجب بنت الابن وابن الابن لا يحجب ابلا يعصبها والتعصيب لان ابن الصلب يعصب بنت الصلب وابن الابن لا يعصبها فافترقا وأشار بقوله والحجب الى رد قول مجاهد ان ابن الابن لا يحجب الزوج ولا الزوجة والراجح من الخلاف شموله مجازا لا حقيقة (قوله والثمن للزوجة والزوجات)

بقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن النصف من وكنى في حجبها أو جهن من الربع الى الثمن (١٥) وجود واحد من البنين أو من البنات

أو من بنى الابن أو من بنات
الابن كما في الزوج وليس
الجمع شرط الاجماع لآية
والصنف جمع البنين
والبنات وأولاد البنين
لاجل النظام ودفع أجهام
اشتراط الجمع بقوله ولا
تظن الجمع شرطا وقوله
فانهم تكمله البيت

(باب من له الثلثان)
(والثلثان للبنات جمع)

ما زاد عن واحدة فسد
وهو كذلك لبنات الابن
فانهم مقالي فهم صافي
لذهن

وهو للاختين فيا يزيد
قضى به الاحرار والعبيد
هذا اذا كن لام وأب

أولاب فاعمل بهذا نصب
أقول والثلاث فرض
أربعة من أصناف الورثة
فرض الجمع من البنات
والمراد بالجمع هنا ما زاد عن
واحدة فيشمل البنين
فأكثر وفرض بنات الابن
ثنتين فأكثر وفرض الاختين
الشقيقتين فأكثر وفرض

الاختين للاب فأكثر اجماعا
بقوله تعالى فان كن نساء
فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك
وقوله تعالى فان كانتا اثنتين
فلهما الثلثان ما ترك وفيه

خلاف شاذ والاجماع على
ان هذه الآية نزلت في
أولاد الانوين وأولاد
الابدون أولاد الام وقد
قضى النبي صلى الله عليه
وسلم لبتى سعد بالثلثين

من تركه أبيهما كما صححه الترمذي والحبا كم غيرهما

أى الاربع فأقل الا في حق نحو مجوسى فيمكن أن يكن أكثر من أربع ويقسم الفرض عليهن على عدد
رؤسهن من غير تمييز بعهن عن بعض الا في صورة نادرة كمن له أربع زوجات وطلق واحدة منهن طلاقا
بائنا ثم تزوج مكانها أخرى ثم ماتت وجعلت المطلقة من الاربع وعلمت التي تزوجها جديدة فله جديدة ربع
فرضهن والباقي يقسم على الزوجات الاربع *(فائدة)* مما يذكر في المعية ان لنا زوجة تأخذ الثمن
والباقي يأخذه أخوها مع وجود أخ للميت وليس له وارث سوى من ذكر وجوابه ان أخاها ابن زوجها
وذلك بان تزوج ابن الرجل أم زوجته أبيه فيأبى منها الولد ثم يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنه وأباه
ثم يموت الاب عن زوجته وعن أخيه الذي هو ابن زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها
الباقي ولا شيء لأخيه لانه محجوب بابن ابنه ومما يذكر أيضا ان رجلا مات عن أربع نسوة فواحدة أخذت
الصداق والارث واحدة لم تأخذ صداقا ولا ارثا واحدة أخذت الصداق دون الارث واحدة أخذت
الارث دون الصداق فالجواب ان الاولى حرة على دين زوجها والثانية رقيقة تزوجها بالشرط قبل الحرار
من سيدها بغير مهر والثالثة كتابية فلها الصداق دون الارث والرابعة هي التي زوجها له سيده قبل عتقه
وهي حرة فلها الارث دون الصداق (قوله والثلثان للبنات الخ) هما أول القسم الثاني من عبارة الندلى
وهو الذى بدأ الله به في قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فهذا هو الدليل من القرآن
وظاهر الآية يقتضى عدم الثلثين للبنتين وصداق ذلك أمره صلى الله عليه وسلم لبتى سعد بن الربيع
رضى الله عنه من تركه أبيهما بذلك فتدروى الترمذى وأبو داود ورضى الله تعالى عنهم ان امرأة سعد بن
الربيع رضى الله عنه جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعهما بنتان فقال لرسول الله هاتان ابنتا سعد بن
الربيع قتل أبوهما على يوم أحد ولم يدع عهدهما لهما الا أخذ هذه فسأرى ولا ينكحها ولا مال لهما فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حتى يقتضى الله في ذلك فنزل قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا
ما ترك فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال اعطى البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ الباقي
وفي رواية اعطى بنتى سعد الثلثين واعطى أمهما الثمن وما بقى فهو لك قال الترمذى صحيح الاسناد فهذا سبب
نزل آية الوصية الخ فوجب علينا الاخذ بذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم لم قال أهل العلم وهو أول ميراث
قسم في الاسلام ولما بينت السنة ذلك قبل كلمة فوق مقحمة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقبل
ان كلمة فوق على التقديم والتأخير والتقدير اثنتين فافوقوهما وقيل غير ذلك (قوله وهو كذلك لبنات
الابن) أى المذكور وهو الثلثان وكذا يقال فيما بعده فصحيح حيث ذاك افراد (قوله فهم صافي الذهن) أى خالص
الذهن من كدورات الشكوك والاهام والذهن الفطنة والمراد هنا العقل يقال ذهن بالضم ذهانة حفظ
قابه ما أودعه وهو بالذال المعجمة ومن قال بالمهمل فكل كلام مهمل والمراد بخلوصها سلامتها من الكدورات
الدينوية المقاطعة عن الامور الدينية والاساسية تعدادات للمواهب الالهية والفيوض الرحمانية وفي هذا
اشارة من الناطم الى ان الشخص اذا لم يتفرغ للعلم عن جميع العلائق وينفرد للاشتغال به عن كل الخلائق
بقلب حاضر سليم وفهم دقيق مستقيم لم يحصل له شئ من ذلك (قوله قضى به الاحرار الخ) الاحرار جمع حرو وهو
خلاف الرقيق وقوله به أى بما ذكر من استحقاق الاختين فأكثر الثلثين والعبيد جمع عبيد وهو الرقيق
والمقصود به التعميم وقوله قضى أى أفتى لان الرقيق لا يكون قاضيا (قوله فان كن نساء فوق اثنتين) الآية
ظاهرها ان البنيتين لا يستحقان الثلثين لمفهوم فوق وروى عن ابن عباس رضى الله عنه - ما أنه قال للبنتين
النصف لذلك وهو مرادنا بالبعض فيما سبق ولكن هذا منكر لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة الاجماع
كما قاله ابن عبد البر وحيث ذكروا دليل الاجماع فيما زاد على البنيتين الآية المذكورة وفي البنيتين القياس على
الاختين وهو قياس أولوي وهذا يحاج به عن شبهة ابن عباس ان صح عنه (قوله والاجماع على ان هذه
الآية نزلت الخ) قال الرملى نزلت في قصة جابر لما مرض وسأل عن ارث اخواته السبع منه وما قاله الجلال
الحلى في الشرح على المنهاج من انها نزلت لما مات جابر قال الرملى هو غلط لان جابرا عاش بعد النبي صلى الله

حكم الذكور فيه كالاناث
ولا ابن ابن معها أو بنته
ففرضها الثلث كما بينته
وان يكن زوج وأم وأب
فثلث الباقي لها مرتب
وهكذا مع زوجة فصاعدا
فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو للاثنين أو اثنتين
من ولد الام بغير من
وهكذا ان كثروا أو زادوا
فمالهم فيما سواهم زادوا
ونسوى الاناث والذكور
فيه كما قد أوضح المصنوع
أقول والثلث فرض اثنتين
من أصناف الورثة أحدهما
الام حيث لا ولد للميت
ذكر أو أنثى ولا ولد ابن
وهو المراد بقوله ولا ابن ابن
معهما أو بنته أي بنت ابن
وحيث لا من اخوة الميت
جمع ذو عدد أي اثنان فأكثر
يستوى فيه الذكور والاناث
فيشمل الاخوين فصاعدا
أو الاختين فصاعدا والاخ
والاخت فصاعدا بقوله
تعالى فان لم يكن له ولد
ورثته أبواه فلاه الثلث
وقوله تعالى فان كان له
اخوة فلاه السدس والمراد
بالاخوة في الآية اثنان
فأكثر ذكران أو اثنيان
أو مختلفان ثم استفرد
فذكرانه يفرض للام
ثلث الباقي بعد فرض
الزوجية في صورتين
تلقبان بالغيراوين
وبالعمريتين لقضاء عمر
رضي الله عنه فيهما بذلك
احدهما أن يكون للميت زوج ولم وأب

عليه وسلم كثيرا وحديث ذلك الآية على ان المراد الاختان فصاعدا تأمل ويشترط في ارب هذه الاصناف
الاربعة الثلثين شروط عشرة موزعة عليهم فالاول وهن البنات له شرط واحد وهو عدم المعصب والثاني
وهن بنات الابن له شرطان عدم المعصب وعدم الفرع الوارث من أولاد الصلب والثالث وهن الشقيقات
له ثلاثة شروط عدم المعصب من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع الوارث والرابع وهن الاخوات للاب
له أربعة شروط عدم المعصب من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع الوارث وعدم الاخ الشقيق ذكر
كان أو أنثى منفردا أو متعددا (قوله والثلث فرض الام) أي بشرطين عدم الفرع الوارث وعدم
العدد من الاخوة أو الاخوات ذكرين أو اثنتين أو مختلفين أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين وارثين
أو محجوبين بحجب شخص كالأب أو بعضا وخرج بقولنا يجب شخص بحجب الوصف فالله محبوب بالوصف من
الأولاد أو الاخوة لا يجب غير لان وجوده كعدمه فحجب الشخص نحو مالومات عن أم وأخ شقيق وأخ لأب
فان الاخ الشقيق يجب الاخ لأب ومع ذلك يجب الام من الثلث وكذلك لومات عن أم ووجد عن اخوة
لام فان الاخوة للام محجوبون بالجد ومع ذلك يجب الام من الثلث الى السدس وقد جمع العلماء عدد
صور الاخوة الذين يجبون الام من الثلث الى السدس في خمسة وأربعين صورة وهي المنبرية لان وضعها
كالمنبر ولولا خوف الإطالة لذكرتها والله التوفيق (قوله وان يكن) أي يوجد زوج وأم وأب الخ قال في
شرح الترتيب ومات أخذه الام فيهما بالفرض خلافا لما أورده الصيلا في رحمه الله في شرح المختصر من
القول بان مات أخذه في هاتين المسئلتين بالتعصيب بالاب انتهى والقول بان لها ثلث الباقي فيهما هو الذي
قضى به سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ووافقه عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله
تعالى عنهم وهو مذهب الأئمة الاربعة وجهه ان كل ذكر وأنثى يأخذ المال أثلاثا يجب أن
يأخذ الباقي بعد فرض الزوجين كذلك كالأخ والاخت لغير أم وبان الاصل انه اذا اجتمع ذكر وأنثى
في درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للأنثى (قوله فلا تكن عن العلوم قاعدا) أي تاركها كسلا
أو تكبرا عن تعلم العلم ممن دونك سنا أو أقل منك منزلة في الدنيا فان ذلك من الامور العاطفة عن الخبر الواقعة
في الممالك أعادنا الله من ذلك بل جدد واجتهد في الطلب فان العلم لا ينال الا بالتعلم فشمروا عن ساعد
الجسد والاجتهاد وقم له على قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشاد فقد روي أنس بن مالك
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تعلم كسلا يعني لا يجتهد في طلب العلم أفضل عند الله من سبع مائة
عابد مجتهد وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ولم يدر كنهه كان له كفاة لان من الاجر وان لم يدر كنهه كان
له كفاة من الاجر وقال عليه الصلاة والسلام من كانت همته في طلب العلم سمي في السماء نبيا وكتب الله له
بكل شعرة في جسده ثواب نبي وكأنا أعتق بكل قدم رقية وبني الله بكل عرق في جسده مدينة في الجنة
ويدخل مع النبيين بغير حساب وقال بعضهم لا يسود حاسد ولا ينال الخير راقد ولا يحصل العلم قاعد
ومن يش من رحمة الله فهو جاحد فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة الواحدة من الخيرات ان يشاء
ملايكة لغيره في طول الزمان فسأل الله تعالى ان يعن علي بن أبي طالب بأدب احسانه وتفضلاته وبغفوه وغفرانه انه
رؤف رحيم جواد كريم (قوله بغير من) أي كذب (قوله ان كثروا أو زادوا الخ) أي على الاثنين أو بمعنى
الواو وجمع بين الكثير والزيادة للتأكيد والزاد هو الطعام في السفر والمراد هنا انهم لا يستحقون زيادة على
الثلث قال الشنشوري في البيت جناس ناقص مطرف بفتح الراء انتهى أما كونه ناقصا فلنقص أحد
اللفظين عن الآخر باختلافهما في عدد الحروف وأما كونه مطرفا فلوقوع الحرف الزائد آخر اللفظ كما هو
ظاهر هذا تقرير كلامه ونظيره بعض الشراح فقال الجناس الناقص هو أن تختلف الكلمتان في عدة
حروفهما منه وقوع الزيادة بحرف واحد في طرف إحدى الكلمتين فالذا سمي بالمطرف والمراد بالحرف
الواقع به الاختلاف ان يكون من بنية الكلمة والواو هنا من قوله زادوا ليس كذلك لانها ضمير الفاعلين
فهو كلمته مستقلة فليس في البيت جناس ناقص والذي يظهر أنه جناس تام كقول الشاعر

فلز وج النصف وللام ثلث الباقي بعده وللاب الفاضل والثانية ان يكون للميت زوجة فاكتر وأب فلز وج الربع وللام ثلث الباقي بعده وللاب الفاضل وثالث الباقي في الحقيقة سدس في الصورة الأولى ورابع في الثانية فهو من الفروض الستة واجمع اليها وانما قيل فيه ثلث الباقي موافقة لفظ القرآن تأديبا والثاني ممن فرضه الثلث العدم من أولاد الام ذكرين فاكتر وأنثيين فاكتر أو مختلفين فاكتر ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه ذكورهم واناثهم اجماعا لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أي أكثر من أخ لام وأكثر من أخت لام فهم شركاء في الثلث وظاهر التشرية التسوية في القسمة واليه أشار بقوله كاند أو وضع المسطور * (باب السدس) * (والسدس فرض سبعة من العدد أب وأم ثم بنت ابن وجد * والاخت بنت الابن ثم الجدة * وولاد الام (١٧) تمام العدة) أقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم

الاب والجد والام والجدة وبنت الابن والاخت من الاب والسابع وللام ذكر اكان أو أنثى ذكرهم الناطم هنا اجالا ثم أودف ذلك بتفصيل كل واحد وشرطه فقال

(فالاب يستحقه مع الولد وهكذا الام بتزويل الصمد وهكذا مع ولد الابن الذي مازال يقفوا ثمه ويحتذى وهولها أيضا مع الاثنين من اخوة الميت فقس هذين) أقول فالاب والام كل منهما يستحق السدس مع وجود الولد بنص القرآن وهو قوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وأشار الى هذا بقوله بتزويل الصمد والصمد اسم من أسماءه تعالى وولد الابن كالولد في هذا اجماعا كما تقدم لانه مازال يقفوا ثمه ويحتذى بالذال المجردة أي مازال يتبع الابن ويقتدى به في أحكامه

أطال ليلك حتى ماله مهر * أم نوم عينيك أهل الحى قد سحروا

والجناس بكسر الجيم وهو مأخوذ من جانس جناسا والمراد به تشابه اللفظين في النطق (قوله فلز وج النصف الخ) فاصلها ستة للزوج ثلاث وللأم ثلث الباقي سهم واحد وللاب الباقي وهو سهمان (قوله فلز وج الربع) فاصلها أربعة للزوج ثلث الباقي سهم كذلك وللاب وهو سهمان وقد خالف ابن عباس في هاتين المسئلتين وقال للام الثلث كاملا فیهما ووافق ابن سيرين في مسألة الزوج ووافق الجمهور في مسألة الزوج (قوله وظاهر التشرية التسوية الخ) وهذا مما خالف فيه أولاد الام غيرهم فانهم يخالفون غيرهم في أشياء لا يفضل ذكرهم على اناثهم لاجتماع اولادهم اذ يرثون مع من أدلوا به وهي الام ويحبونهم نقصانا وذكورهم أدلى بانثى ويرث ولا يعصب الذكركم منهم الاثني ولو احدثهم السدس (قوله وهكذا الام بتزويل الصمد) انظر ما أحسن هذا الترتيب الذي ذكره الناطم فانه ترتيب عجيب لانه أتى أولا بالاب ثم بالام عقبه، وخر اللحد عنهما لان الله تعالى جمع بين الابوين في قوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس والصمد اسم من أسماءه تعالى وهو السيد لانه يصمد اليه في الخواص أي يقصد وقيل هو الذي لا جوف له (قوله مازال يقفوا) أي يتبع الابن في أحكامه من ارث وحجب الذكرك كالكذكر والاثنى كالانثى قياسا عليه (قوله اجماعا قبل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معاذ فري الله عنه لانه روى عن ابن عباس انه قال لا يردها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وأقبل الجمع ثلاثين روى عن معاذ انه قال لا يردها عن الثلث الا الاخوة الذكور أو الذكور مع الاناث وأما الاخوات المرف فلا يردهن عنه لان الاخوة جمع ذكور والاناث الخلف لا يدخلن في ذلك ولكن الجمهور على خلافهما (قوله الميت) هو في كلامه باسكان الباء وهو من مات والموت مفارقة الروح الجسد والاصل ميتون فقلت الواو ياء وأدغمت في الباء يستوي فيه المذكور والمؤنث والتشديد والتخفيف لغتان الا ان الميت بالتخفيف يقال لمن مات حقيقة وبالتشديد يطلق على الحى قال تعالى انك ميت أي سموت وقال الشاعر

ومن يك ذار روح فذلك ميت * وما الميت الا من الى القبر يحمل

وقال غيره ليس من مات فاستراح ميت * انما الميت ميت الاحياء

(قوله مثل الاب) مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون المثلثة ومثله بفتح الميم والشاء كما يقال شبهه وعند مثل العين والكسر أفصح وهي ظرف زمان ومكان ولم يدخل عليها من حروف الجر سوى من (قوله في حوز ما يصيبه ومده) أي ما يصيبه من السدس ومده أي مدوده أي رزقه الموسع مأخوذ من قولهم مداه في رزقه أي وسع فيه فيكون تأكيدها قبله ويصح أن يكون المراد بده حجه من قولهم رجل مديد

(٣ - بقرى)

والسدس للام أيضا مع اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات مطلقا اجماعا قبل خلاف ابن عباس وغيره لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وقوله فقس هذين أي فقس على الاثنين من الاخوة في كلامي مازاد على اثنين وأولى قال (والجد مثل الاب عند تقدمه) في حوز ما يصيبه ومده الا اذا كان هناك أخوه لكونهم في القرب وهو اسوه أو أبوان معهما زوج وورث * فالام ثلث مع الجد ترث وهكذا ليس شيئا بالاب * في زوجة الميت وأم وأب وحكمهم وحكمهم سياني * مكمل البيان في الحالات) أقول والجد عند تقدم الاب مثل الاب في أخذه السدس مع وجود الولد أو ولد الابن اجماعا لظاهر الآية لان الجد يسمى أب وقوله في حوز ما يصيبه ومده ظاهره انه كالاب في جميع أحكامه فهو زوج جميع المال اذا انفرد أو يأخذ ما بقى الفروض ان لم يكن للميت ولد لامدانه لكنه مخالف للآية سائلا فلما استدلنا

ثلاث مسائل الأولى إذا كان مع الجد أخوة لابوين أو لاب فليس حكم الجد معهم حكم الاب لان الاب يحجبهم اجماعا لادلائهم به فهو اقرب منهم والجد يقاسمهم اكونهم يسارنه في القرب لان الجد والاخوة يدلون الى الميت بالاب فذلك يقاءمونه على تفصيل وسيأتي حكمه وحكمهم أي الجد والاخوة مكملوا وانضاف الى الحالات كلها بعد ذكر الحجب المسئلة الثانية احدى الغراوين وهي ابوان وزوج للام فيها ثلث الباقي بعد فرض الزوج فيأخذ الاب منها فلوكان (١٨) بدل الاب فيها جد كان للام معه ثلث جميع المال المسئلة الثالثة نازية الغراوين وهي

ابوان وزوجة فاكتر للام فيها أيضا ثلث الباقي بعد ربيع الزوجة ولو كان فيها بدل الاب جد كان للام معه ثلث الجميع أيضا فليس الجد شبيها بالاب في هذه المسائل الثلاثة لانه لا يساوي الاب في ادلائه الى الميت بنفسه قال (وبنت الابن تأخذ السدس اذا كانت مع البنت مثالا يحتذى وهكذا الاخت مع الاخت التي بالابوين ياأخي أدلت) أقول الرابع ممن فرضه السدس بنت الابن فاكتر اذا كانت مع البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن أو بنات الابن السدس تكمله الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين وما بقي فلاخت رواه البخاري وغيره وقوله مثالا يحتذى بالذال المعجمة المفتوحة مبنى للمجهول أي اجعل هذا مثالا يقتدى به ويقاس عليه كل بنت ابن فاكتر نازلة

القامة طو بل الباع (قوله ثلاث مسائل) بل ستة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي ثلاثة الأولى منها ان الاخوة لغبرام وبنهم يحجبون الجد في باب الولاء بخلاف الاب والابن الثانية ان الاب يحجب أم نفسه ولا يحجب الجد والثالثة ان الاب في نحو بنت وأب يرث السدس فرضا والباقي تعصيا بخلاف ولو كان الجد بدله فكذلك على الرابع وقيل انه يأخذ جميعه تعصيا بخلاف الجد الاب في حريان الخلاف فان قلت هل لهذا الخلاف غرة أم لا قلت غرة تظهر في تعصم المسئلة كما هو في بنت وجد فن قال انه يرث السدس فرضا والباقي تعصيا فاصلهما من ستة ومن قال انه يرث الكل تعصيا يقول الاصل من اثنين وتظهر الثمرة أيضا فيمألو أوصى بثلث الباقي بعد أصحاب الفر وض فعلى جعله كالأب تكون الوصية بثالث الثلث الباقي وعند من لم يجعله كالأب فالوصية بثالث النصف الباقي بعد فرض البنت (قوله وبنت الابن تأخذ السدس الخ) أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مساو وأن لا يكون الفرع الذي معها أكثر من بنت واحدة أما لو كان الولد ذكرا حجبها أو أكثر من بنت سقطت على ما يأتي والاخت للاب لا تأخذ السدس الا بشرط خمسة الأول أن لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مساو الثالث أن يكون معها أخت شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وارث يعني الاب الخامس أن لا يكون معها فرع وارث (قوله ياأخي الخ) أي بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة تصغير أخ (قوله اجماعا لقول ابن مسعود الخ) جعل الاجماع هو الدليل مستندا لقول ابن مسعود ولم يجعل قول ابن مسعود دليلا لانه ليس كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأصل القصة ما رواه البخاري عن هزيل بن شرحبيل وهو بالزاي المعجمة انه قال سئل أبو موسى الأشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للسائل انت ابن مسعود فانه سيوافقني فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المتقدمة فقام فقال لقد ضللت اذا أي ان قضيت فيها بذلك وما أنا من المهتدين لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس وللأخت ما بقي ففي الحديث ثلاث فوائد الأولى توريت بنت الابن مع البنت الثانية توريت الاخت مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين بطريق الأولى لانه اذا كان الثلثان لبنت الابن مع بنت الصلب فالأولى ان يكونا للبنتين فهذا حجة على من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل الى أبي موسى الأشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر فيكم (قوله وفهم منه) أي من قول ابن مسعود تكمله الثلثين لانه اذا كان هناك بنتان فأكتر فقد استغفروا الثلثين فتسقط بنت الابن أو فهم منه أي مما ذكر من قول ابن مسعود وقول الشارح سابقا مع البنت الواحدة فهذا حينئذ محترز التنقييد (قوله والسدس فرض جد الخ) أي ان الجدة مطلقا ترث السدس سواء كانت من قبل الام أو من قبل الاب لما روى ان الجدة أم الام جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسأله عن ميراثه فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فارجعي حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام مجدي بن سلمة الانصاري فقال مثل قول المغيرة فانفذها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة أم الاب الى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثه فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وأما القضاء الذي قضى به أبو بكر فهو لغيرك وما أنا برائد في الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجمعهما فهو بينكما أو ايتكم خلت به فهو لها ولا يرث عند الامام مالك أكثر من جدتين وقال

مع بنت ابن واحدة أعلى منها أو منهن فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السدس مع وجود العالية تكمله الثلثين أي وفهم منه انه لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكتر سقطت الا اذا كانت معها ابن ابن بعصها والخامس ممن فرضه السدس الاخت من الاب أو الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة من الابوين فان للاخت أو الاخوات من الاب السدس تكمله الثلثين اجماعا قيسا على التي قبلها فان كان فيها أختان فأكتر لابوين سقطت الاخت أو الاخوات للاب الا اذا كان معها أو معهن أخ لاب بعصها أو بعصهن قال (والسدس فرض جد في النسب) واحدة كانت لام وأب

* **ولد الام ينال السدس** والشرطي افراده لا ينسب) أقول السادس من يستحق السدس الجدة مطلقا سواء كان لامبت ولدا أو لم يكن وسواء كان له اخوة أو لم يكن له وسواء كانت من قبل الام أو من قبل الاب فاما أم الام وأم الاب وأمهاتهما (١٩) فنز كل واحدة منهن السدس

إذا انفردت وبشر كان في السدس إذا اجتمعنا اجماعا وأما أمهات الاجداد وأمهاتهن فبشر عندنا وعند الحنفية والجمهور لا دلالة لهم لوارث فبما سألني أم الاب خلافا لما لك رحمه الله ومن أدلت بغير وارث لا يرث شيئا كما أبي الام وسألتني في كلامه والسابع ممن يستحق السدس ولد الام ذكر أو أنثى بشرط أن يكون منفردا اجماعا لقوله تعالى وله أخ أو أخت فالكل واحد منهما السدس قال

(وان تساوى نسب الجدات وكن كلهن وارثات فالسدس بينهما بالسوية في القسمة العادلة الشرعية) أقول إذا خلف الميت جدتين أو جدات وتساهل نسبهن في الدرجة وكن كلهن وارثات أي مدليات بوارث كام أم أم وأم أم أب وأم أبي أب قسم السدس بينهما على عدل وهن بالسوية لما روي الحاكم على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين في الميراث بالسدس واجمعوا عليه وقيس الاكثر منهما عليهما وروي الامام أحمد أنه صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات وزواجه أبو داود في مراسيله والى الحديث

أي الامام مالك لا أعلم أحد أورث أكثر من جدتين منذ كان الاسلام الى اليوم وكأنه لم يصح عنده توريث زيد وعلي وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم أم أبي الاب أول يبلغه وبهذا الدليل أخذوا الخنابلة فوورثوا ثلاثا بالجمع مع القياس أي قياس كل جدة تدلى بوارث أخذوا الشافعية والحنفية وقيل ان أم الاب حاجبت عمر بن الخطاب فقالت له يا أمير المؤمنين أنا أولى بالميراث منها لانهم الوما ت لم يرثها ابن بنتها ولومت أنا ورثني ابن ابني **(قوله)** ولد الام ينال السدس الخ ينال بفتح المثناة التحتية مبنى لافعال من نال خيرا أي أصاب وقوله لا ينسب مبنى للمجهول وهي جملة خبرية أراد بها الامر والمعنى لا ينسب افراده ويجوز قراءته بالاشارة فوق مبنى لافعال الخطاب أي لا تنس أنت أيها الناظر في هذا الكتاب وفي بعض النسخ بدل هذا البيت **ولد الام له إذا انفرد** سدس جميع المال نصا قد ورد وهو بمعناه بل أصرح لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد في القرآن العظيم **(قوله)** وان تساوى نسب الجدات الخ لما انتهى الكلام على من يرث السدس شرعا يتكلم في شيء من أحوال الجدات استطراد اذ قال وان تساوى الخ هكذا في بعض النسخ باسقاط ترجمة باب ميراث الجدات وفي بعضها الترجمة ثابتة وقد يقال ان اسقاطها أولى لان ذكر الجدات هنا استطراد ويحل ذكرهن باب الجد أو الحجب **(قوله)** وكن كلهن وارثات وفي بعض النسخ وكن كلهن وارثات فعلى الأولى كلهن بالرفع تأكيذا لا سم كن ووارثات خبر كن منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة وعلى الثانية كلهن بالرفع أيضا تأكيذا للضمير الواقع مبتدأ ووارثات خبر للضمير فهو مرفوع وكسر لضرورة النظم أو أن الخ بمرحذوف تقديره عند العلماء ووارثات حال فتأمل وقد احتراز الناظم بوارثات عن الساقطة والمحجوبة أما الساقطة فهي التي تدلى بكور الى انات كام أبي الام لان الجدات أربعة أقسام قسم لا يرث وهو المذكر والثاني من أدلت ببعض انات خالص كام الام وأمهاتهما والثالث من أدلت ببعض الذكور كام الاب وأم أبي الاب وهكذا والرابع من أدلت بانات الى ذكر كور كام أم أب وكأم أم أب والاب وهكذا فكل جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية كما تقدم وأما المحجوبة فهي أم الاب مع وجوده ومثال ذلك ما اذا مات شخص وخلف جدته أم أم وجدته أم أبيه مع أبيه فهي محجوبة بأبيه فالسدس لام أمه وحدها والباقي للاب وليس لام الاب فيه شيء وهذا هو الأرجح عندنا وقبل ان لام الام نصف السدس وللاب النصف الآخر لانه حجب أمه ففائدة الحجب تعود اليه وأما مذهب الامام أحمد فالسدس بينهما لان الاب لا يحجب أم نفسه عنده فليس وجوده مؤثرا فيها ومذهب الامام مالك وأبي حنيفة كذهبنا أي على القول الاربع عندنا **(قوله)** على شرط الشيخين أي البخاري ومسلم وشرط الاول المعاصرة والقي يعني لا يروى عن أحد الا اذا عاصره واجتمع به وشرط الثاني المعاصرة فقط بان لا يروى الا عن كان في عصره وان لم يجتمع عليه فشرطه أوسع **(قوله)** ولو كانت احدي الجدتين أو الجدات الخ أشار الى أن الجمع في كلام الناظم ليس قيد ابل المراد به الاثنان فاكثروا ما التصور وفرضه ما اذا أدلت كل واحدة بجهة ظاهرة كام أم وكأم الاب مثلا أو ما صورة ما اذا أدلت احدهما أو احدهما بجهتين والاخرى بواحدة ففيها نوع خفاء على المبتدئ وايضا حدها ان يقال لفاطمة مثلا بنتان زينب وخديجة مثلا فتزوجت زينب بابت دعدو وأنت منه بنت وتزوجت خديجة بابن هند وأنت منه بابت ثم تزوج ابن خديجة بنت زينب فابن منها بولد ففاطمة نسبها لهذا الولد ام ام لانها أم زينب التي هي أم أمه ونسب اليه أيضا بانها أم أم أب لانها أم خديجة التي هي أم أبيه فبنت ففاطمة تدلى اليه بجهتين وأما هند فانها تنسب اليه بانها أم أبي لانها أم زوج خديجة الذي هو أبو أبيه فبنت ففاطمة تدلى بجهة واحدة وأما دعدو فانها تنسب اليه بانها أم أبي لانها أم زوج زينب الذي هو أبو أمه فاذا مات هذا الولد عن هذه الجدات فالسدس بين زينب وخديجة وهما متساويان في الادلاء اليه لان كل واحدة تدلى اليه بجهة واحدة لان زينب

أشار بقوله العادلة الشرعية في كثير من النسخ وفي بعضها المرضية ولو كانت احدي الجدتين أو الجدات تدلى بجهتين وبغيرها يدلى بجهة واحدة قسم السدس بينهما أو بينهما بالسوية أيضا على الاصح وهو داخل في عبارة وقيل يقسم على عدد الجهات قال (وان تكن قريبي لام حجت أم أب بعدى وسدس سلبت وان تكن بالعكس فالقولان في كتب أهل العلم منصوصان

لا تسقط البعدي على الصحيح * واتفق الجدل على التصحيح) أقول إذا اختلف نسب الجدتين أو الجدات في الترجمة والجهة بان كان بعضهن أقرب إلى الميت من بعض كما إذا كانت جدة قريبي لام وجدة بعدي لاب كام الام وأم أم الاب أو أم الجد فالقريبي للام تحجب البعدي للاب عندنا قطعاً وتأخذ السدس وحدها وهو المراد بقوله تحجب أم أب بعدي وعدسا سلبت بفتح السين المهملة بمعنى أخذت وان تكن المسئلة بالعكس بان كانت القريبي من جهة الاب (٢٠) والبعدي من جهة الام كام الاب وأم أم الام ففيها قولان منصوصان للشافعي وقيل وجهان

أصحهما لا تسقط البعدي من جهة الام بالقريبي من جهة الاب بل يشتركان في السدس لان اصلهما يتجبر بعدهما لان التي من قبل الام هي الاصل وبه قطع المالكية والقول الثاني تسقط البعدي من جهة الام وبه قطع الحنفية لبعدها وقوله واتفق الجدل على التصحيح هو بالجيم أي المعظم من أصحاب الشافعي اتفقوا على تصحيح القول الاول فالوجه الله

(وكل من أدلت بغير وارث فما لاحظ من الموارث وتسقط البعدي بذات القرب في المذهب الاول فقل لي حسبي) أقول كل جدة أدلت إلى الميت بغير وارث فهي ساقطة لاحظ لها في الميراث كام أبي الام لادلائها بغير وارث وهو أم الام فهي أولى منه بعدم الارث وإذا كانت القريبي والبعدي الوارثان كلناهما من جهة الام كام الام وأم أم الام أو كلناهما من جهة الاب كام الاب وأم أم امه وكام الاب وأم الجد فتسقط البعدي بالقريبي بلا خلاف عندنا في الصورتين وان كانا من جهة الاب والقريبي من

أم أمه وخديجة أم أبيه ولا تنى لباقي الجدات لان القريبي تحجب البعدي فان مات هذا الولد عن فاطمة وهند ودعد فقط وقد ماتت قبله زينب وخديجة فالسدس لفاطمة وهند بينهما بالسوية على الاربع وان كانت فاطمة تدلى اليه بجهتين وهند بجهة واحدة كما سبق ومقابل الاصح يقول لفاطمة التي تدلى اليه بجهتين ثلثا السدس ولهند التي تدلى اليه بجهة واحدة ثلث السدس واماد عد فلتنى لهما لانها أم أبي أم وأبو الام لا يرث فكذلك من أدلى به فتأمل (قوله لا تسقط البعدي على الصحيح الخ) هو بفتح التاء المثناة فوق وسكون السين المهملة وضم القاف والطاء وكون البعدي لا تسقط هو مذهبنا ومذهب الامام مالك خلافاً لابن حنيفة وأحمد لقريبي باجر ياعلى القاعدة ودليل مذهب الاماميين الاولين ان الاب لا يحجب أم الام فالام المدلية به أولى ان لا تحجبها قال في شرح الترتيب يستثنى من قولهم المحجوب بالشخص لا يحجب غيره حرمانا على قول الحنفية ما اذا ترك أباً وأم أب وأم أم أم فان أم الاب محجوبة بالاب ومع ذلك تسقط أم أم الام عندهم لقريبي والله أعلم (قوله ففيها قولان وقيل وجهان) والفرق بين القول والوجه ان القول مانص عليه الشافعي والوجه ما استنبطه أصحابه من قواعد وضوابطه (قوله فقل لي حسبي) أي قل أيها الناظر في هذا الكتاب يكفيني ما ذكرته من المسائل في أصحاب الفروض أو في الجدات فما ذكرته فيه كفاية للمبتدي ولا يقصر عن افادة المنتهي (قوله كام أبي الام الخ) ومثلاها أم أبي أم الاب في عدم الارث لان شرط ارث الجدة ان تكون مدلية إلى الميت بوارث وهذه ليست كذلك لان أبا الام غير وارث فمن باب أولى من يدلى به (قوله فمن أصحابنا من أجرى الخ) أي أجرى الخلاف المتقدم في قوله * وان تكن بالعكس فالقولان * أي فلا تحجب القريبي البعدي بل يشتركان وظاهر كلام السراج البلقيني ترجيحه والراجح خلافه (قوله ومنهم من قطع الخ) ورجح هذا القول العلامة ابن الهائم مستنداً في ذلك لما قطع به الاكثر من حتى في المهرور والمنهاج أن قريبي كل جهة تحجب بعدها (قوله وقد تناهت قسمه) أي انتهت لا بمعنى ارتفعت لان تناهت في الاصل بمعنى ارتفعت وعلمت مبالغة وهذا ليس مرادنا بل المراد انتهت أي تم الكلام عليها (قوله أي لا لبس فيه ولا خفاء) هو من اللبس والنشر المرتب فان الاشكال هو الالتماس والغموض هو الخفاء

(باب التعصيب)

سيأتي في الشرح انه مصدر عصب بالتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لبيه وهو أبها لانهم عنه - جوابه أي أحاطوا به وكل شيء استدار حول شيء فقد عصب به ومنه العصائب وهي العمام ثم وقيل لتقوى بعضهم ببعض من العصب بسكون الصاد المهملة وهو المنع والتشديد يقال عصب الشيء عصباً أي شدته والرأس بالعامة شدته ومنه العمام يشدهم بالرأس من جوانبه الاربع فالأبناء جانب والابناء جانب والاخوة جانب والاعمام جانب وأما اصطلاحاً فصح ما عرف به بالحمد ما قاله شيخ الاسلام العاصب بنفسه كل ذي ولاء وذو كرسب ليس بينهما وبين الميت أنثى فدخل في قوله كل ذي ولاء الذكور والاثني التي باشرت العتق ودخل في قوله وذو كرسب الزوج وخرج بقوله نسبه وخرج بقوله ليس بينهما وبين الميت أنثى ولذا الام والعاصب بغيره كل أنثى عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل أنثى تصير عصبية باجتماعها مع أخرى ومع أصحابه اعترض على التعاريف الثلاثة بادخال كل فيها فان لتعاريف موضوعات لبيان الماهية من غير تعرض لافرادها والتعريف بالكيفية مناف ذلك ويحجب عن ذلك بانهم قصدوا جعله ضابطاً محيطاً بالافراد فادخلوا كل المفيدة للاحاطة والشمول

جهة أبي الاب والبعدي من جهة أم الاب كام أبي الاب وأم أم أم الاب فمن أصحابنا من أجرى فيها القولين السابقين (قوله) ومنهم من قطع بان القريبي تحجب البعدي وهو المذهب الاصح وظاهر عبارة الناظم جريان الخلاف غالباً في الكل وليس كذلك فيعمل على الصورة الأخيرة فهي أم الاب وأم الجد قال (وقد تناهت قسمه الفروض * من غير اشكال ولا غموض) أقول قد انتهت بيان الفروض وبيان مستحقها وأصحابها من غير اشكال ولا غموض فيه أي لا لبس ولا خفاء قال *(باب التعصيب)*

(وحق أن تشرع في التعصيب * بكل قول مؤخر مصيب فكل من أحوز كل المال * من القرابات أو الموالى أو كان ما يفضل بقصد الغرضه * فهو أخو العصبية المفضله) أقول لما فرغ من ذكر أصحاب الفروض وأحكامهم شرع في ذكر العصبان وأحكامهم وآخرهم عن أصحاب الفروض لأن العاصب مؤخر في الاعتبار عن أصحاب الفروض لقوله عليه (٢١) الصلاة والسلام ألقوا الفرائض بأهلها

(كلاب والجد و جد الجد
والابن عند ربه والاعد
والاخ وابن الاخ والاعمام
والسيد المعقذى الانعام
وهكذا بنوهم جميعا

(قوله وحق أن نشرع الخ) هو بفتح أوله أى وجب وأما بالضم فعناه الشروع فى الشئ والاختذ فيه وقيل ان معناه طاب ما لا بد منه لانه وعده فيما سبق بقوله * فرض وتعصيب على ما قسمنا * وقوله فى التعصيب أى فى أحكامه والارث به (قوله بكل قول موجز) أى مختصر لان الإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب أداء، بأكثر منها ولما كان الاختصار مظنة الوقوع فى الحلل بترك شئ من المعانى لشدة المحافظة على تقليل اللفظ فرمى بآيتهم وجوده فى نظامه دفعه بقوله مصيب أى ليس بخطأ وهو اسم مفعول أى مصاب فيه (قوله فكل من أحرز كل المال الخ) والحاصل انه على ثلاثة أقسام كما نبه عليه المصنف عاصب بنفسه وعده بقوله كالأب الخ وعاصب بغيره وعده بقوله فيما يأتى * والابن والاخ مع الاناث * الخ وعاصب مع غيره وذكره فيما يأتى أيضا بقوله * والاخوات ان تكن بنات الخ (قوله من القربان) جمع قرابة والمراد بهم الأقارب لان القرابة صفة للأشخاص وليست مرادة هنا وإنما المراد هنا الأشخاص فتأمل (قوله فهو أخوال العصوبة) أى صاحبها والضمير فى قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من أحرز (قوله المفضل) أى على غيرهما من بقية العصابات أو المفضلة على الفرض وقد اختلف فى الارث بالفرض والتعصيب أيهما أفضل وأقوى على قولين جواز الشيخ ابن الهائم بانه بالفرض أقوى لتقديمه ولعدم سقوطه بضيق التركة وجواز الرشيدى فى شرح الجعبرية عكسه لانه يستحق كل المال ولان ذا الفرض انما فرض له لضعفه لتلايه قطعه القوى وهذا كان أكثر من فرض له الاناث وكان أكثر من يرث بالتعصيب الذى كور فالاصل فى الذى كور التعصيب والاصل فى النساء الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض لانه أصل فى الأقوى وهذا هو المعتمد (قوله فلاولى رجل ذكر) انما أتى به ليفيد ان المراد بالرجل الذى كر لان الرجل أصالة هو الذى ذكر البالغ من بنى آدم وليس مراداً وحيداً فالذكر أعم مما قبله وفى رواية فلاولى عصبته ذكر وعلى هذه فذكر أنخص مما قبله فتأمل والشرح وان ذكر هذا الرواية الثانية فتأتى الاولى فى كلامه وقال فيه متفق عليه (قوله والتعريف بالحكم دورى) أى كما هو معلوم عند العلماء ووجهه انه يلزم عليه ان معرفة العاصب متوقفة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته ويحجب بان هذا يقال ان يعرف أحد الأمرين دون الآخر (قوله وان سفل) هو بفتح الفاء وضمة هاءوا بالـ كسر أيضاً (قوله وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعتق الخ) وليس كذلك بل يقال ان الناطم رحمه الله أتى أولاً بكاف التمثيل إشارة الى عدم استيفاء الافراد فلماذا كر باقى عصبته المعتق لازم عليه ضياع كاف التمثيل (قوله فكل واحد من العصابات الخ) ظاهر كلامه يقتضى ان الابن يساوى من ذكر فى هذا الحكم وليس كذلك بل ان الابن لا يسقط من الميراث أصلاً بخلاف باقى العصابات فحينئذ يساوى بهم فى حكمين من أحكام العاصب فبساو بهم فى كونه اذا انفرد خارج جميع المال وياخذ ما أبقت الفروض ويخالفهم فيما اذا استغرقت الفروض التركة فانه لا يسقط وبقية لعصبة يستطون عند ذلك (قوله لقوله تعالى الخ) أتى بالآيتين والحديث على هذا الترتيب نظراً لما ادعاه من حيازة جميع المال اذا انفرد وأخذ ما أبقت الفروض ان كان هناك صاحب فرض فالآية الاولى دالة على أخذ العاصب جميع المال اذا انفرد والثانية دالة على أخذ الباقي ان كان هناك صاحب فرض لكن دلالة الاولى بالمنطوق والثانية بالمفهوم وأتى بالحديث لانه صريح فى أن العاصب ياخذ ما أبقت الفروض وأيضاً مفهوم قوله فى الحديث فبأبى الخ انه ان لم يبق شئ سقط العاصب ففيه الدلالة على الحالة الثالثة بالمفهوم (قاعدة) * لو اجتمع بنو ابن أو بنو اخوة أو بنو اعمام فى درجة واحدة فالـ ل أو الباقي بعد أصحاب الفروض بينهم بالسوية على عدد رؤسهم فلو مات شخص وخلف أربعة بنى ابن واحد من ابن وثلاثة من ابن آخر فالـ ل

قال (وما لذي البعدي مع القريب في الارث من حظ ولا نصيب والاخ والعلم لام وأب * أولى من المدي بشطار النسب) أقول تقدم ان من انظر من العصبية حاز جميع المال أو ما أبقت (٢٢) الفروض وذ كرفي هذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فأكثر من جهة واحدة فانهم ان

كان بعضهم أقرب الى الميت من بعض بحسب الأقرب الابعد فليس الا بعد حظ من الميراث والارث للأقرب فالابن بحسب ابن الابن وكل ابن ابن يحسب من تحت من بنى الابن لقربه والاب يحسب كل جد وكل جد يحسب من فوقه من الاجداد والاخ يحسب ابن الاخ والعلم يحسب ابن العم وكل ابن أخ وابن عم يحسب من تحته وكل ذلك بالايجاع وعطف المصنف النصيب على الحظ للتوكيد لان الحظ هو النصيب فان تساوى عاصبان فأكثر في القرب بان اتحدت درجتهما في جهة واحدة فانظر ان كان بعضهم يدلى الى الميت بأب وأب والاخر يدلى بأب فقط فالمدلى بالابوين أولى بالارث من المدلى بالاب اجاعا وهو مراده بالبيت الثاني فالارث للشقيق وحده وانما يكون ذلك في الاخوة وبينهم والاعمام وبينهم وفهم منه أنهم اذا استووا في الادلاء الى الميت بان كانوا كلهم أشقاء أو كانوا كلهم لاب قايس بعضهم أول من بعض بل يشتركون في الارث بينهم بالسوية وهو كذلك اجاعا كالبني وكبنينهم ولم يذكر هنا ما اذا اختلف جهة

أو الباقي بينهم على أربعة ولا تقل للأول نصفه ولا لثلاثة النصف الا خريبتهم لانهم تلقوا الميراث عن الميت لاعن آباءهم وكذلك القول في بنى الاخوة وبنى الاعمام (قوله وما لذي البعدي مع القريب الخ) أي ليس لصاحب الدرجة البعيدة مع صاحب الدرجة القريبة ارث وان كان قويا لجنبه بالأقرب منه درجة وان كان ضعيفا كان أخ لاب وابن ابن أخ شقيق فلا شيء لاني مع الاول اجاعا لكونه أبعد منه درجة وان كان أقوى من الاول * (فائدة) * ما هذه حجازية ولذي البعدي خبرها مقدم وجازة فندعه لكونه جار ومجور وراو من حظ اسمها مؤخر وهو مجرور وعن الزائدة لتعويض العموم وسوغ زيادتها سبق النفي وكون مجرورها نكرة ومع القريب في محل نصب على الحال (قوله وذ كرفي هذين البيتين الخ) أي فان استويا أو استويا وفي الجهة والدرجة والقوة اشتركا وان اختلفا في شيء من ذلك بحسب بعضهم بعضا وما ذكره المناظم بعض قاعدة ذكرها الجعبري في بيت واحد حيث قال

فبالجهة لتقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

أي التقديم يكون بالجهة أولا من الجهات الا في ذكرها ثم بالقرب الى الميت ثم بالقوة أي الشقيق مقدم على الذي للاب (قوله وجهات العصبية ستة) بناء على ان بيت المال غير منتظم ومن عددهم سبعة بناء على انتظامه فلا تنافي بين العبارتين وأما عند المالكية فجهات العصبية سبعة البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وأما عند الحنابلة فستة باسقاط بيت المال وأما عند الحنفية فخمسة فقط البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء باسقاط بيت المال وادخال الجد وان علاني الابوة وبنى الاخوة في الاخوة فان اجتمع في شخص جهة تعيب ورث باقواهما كابن هو ابن عم وقد يجتمع في الشخص جهة افرض ولا يكون ذلك الا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة فيرث باقواهما الا بهما على الاربع والقوة باحد أمور ثلاثة الاول أن تحسب احدهما الاخرى كبنته هي أخت من أم كان بطأ أمه الثاني أن تكون احدهما لا تحسب كام أو بنت هي أخت من أب كان بطأ بنته الثالث أن تكون احدهما أقل حجبا كجدة أم أم هي أخت من أب كان بطأ بنت بنته فتأتي منه بنت فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة وقد يجتمع في الشخص جهة افرض وتعيب كابن عم هو أخ لام أو زوج فيرث بهما حيث أمكن (قوله ثم العمومة) جعل أولاد الاعمام داخلين في الاعمام بخلاف أولاد الاخوة لان الاخوة لما شاركوا الجد وأولادهم لم يشاركوه جعل الاخوة والجد جهة واحدة وأولاد الاخوة جهة واحدة (قوله والاخوات ان تكن) أي توجد فهي تامة وبنات اسمها وانما كانت الاخوات مع البنات عصابات لانه اذا كان في المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتان وأخوات وأخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعدا المسئلة نقص نصيب البنات فاستبعدوا ان يزاحم أولاد الاب الاولاد أو أولاد الابن الابن ولم يمكن اسقاط أولاد الاب فعمل عصابات يدخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد الفرضيين بقولهم الاخوات مع البنات عصابات الجمع فقط حتى لا تكون الأخت الواحدة مع البنت عصبية بل الالف واللام في الجمعين للاستغراق فيتم حكم الجميع افراد على جميعها واذا ثبت ذلك في الافراد فيثبت في غيرها قبل الالف واللام للجنس فحينئذ النصف الذي تأخذه الأخت مع البنت تعصبا لا فرضا تأمل * (تتمة) * حيث صارت الأخت الشقيقة عصبية مع الغير صارت كالأخ الشقيق فتحسب الاخوة للاب ذكورا كانوا أو إناثا ومن بعدهم من العصابات وحيث صارت الأخت للاب عصبية مع الغير صارت كالأخ للاب فتحسب بنى الاخوة مطالقا ومن بعدهم من العصابات (قوله مع - بات) بفتح الصاد لف ونشر مرتب وبكسر هاء ان جعلت الضمير الاول واجعا للبنات والثاني للاخوات لف ونشر مشوش والمعنى واحد (قوله وليس في النساء الخ) أي ليس فيهن عصبية بالنفس الامن بانثرت

العتق

ثم العمومة ثم الولاء قال (والابن والاخ مع الاناث * يعصبن في الميراث والاخوات ان تكن بنات * فهن معهن معصبات وليس في النساء طراعه) * الا اني منت بعنق الرقبه) أقول لما فرغ من ذكر العصبية بنحوه شرع يذكر العصبية بغيره والعصبية مع غير

فالعصبة بغيره من أربعة البنات وبنت الابن والاخت لابون والاخت لاب فالابن فاكثر بعصب البنات فاكثر ومثله ابن الابن فاكثر بعصب بنت الابن التي في درجته فاكثر والاخ الشقيق فاكثر بعصب الاخت الشقيقة فاكثر والاخ للاب بعصب الاخت كذلك وهو المراد بقوله والابن والاخ مع الاناث * يعصبانهم في الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة أو مجازا على الاصح والاخ يشمل الاخ الشقيق والاخ للاب قطعاً والمراد بالابن والاخ الجنس حتى يشمل المنفرد والمتعدد وقوله مع الاناث أي (٢٣) مع البنات وبنت الابن والاخوات

المساويات كل منهم أي كل واحد منهم يعصب الاناث المساويات له في القرب والادلاء ومعناه انه يكون للذكر مثل حظ الانثيين اجماعاً لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى وان كانوا ذوات ذواتهم لذكر مثل حظ الانثيين واعلم ان ابن الابن كما يعصب

أخته وبنت عمه التي في درجته كذلك يعصب بنت ابن فوقه ان لم يكن لها فرض بان كان فوقها من البنات أو من بنات الابن أو منهن ما من يستغرق الثلثين وأما العصبة مع غيره فهي الاخت فاكثر شقيقة كانت أو لاب مع البنت أو بنت الابن فاكثر ومعناه ان للبنت وبنت الابن النصف فرضاً أو للبنات أو لبنات الابن الثلثين وما فضل للاخت أو لاختوات المساويات بالعصبة حديث ابن مسعود السابق وهذا معني قول الغرضيين الاخوات مع البنات عصبان وقوله وايس في النساء طراً عصبة الخ يريد العصبة بنفسه فانهم كلهم ذكور والمعتقة

العتق بنفسها * (فائدة) * ذكر بعض العلماء هنا غرضاً عظيماً ما ناطمه الله بقوله قاضي المسلمين انظر لحالي * وافت بالصحيح واسمع معالي مات زوجي وهمني فقد بعلي * كيف حال النساء بعد الرجال صير الله في حشاي اجنيبنا * لاحرام بل هو بوطء حلال فلي النصف ان أثبت بأنثي * ولي الثمن ان يكن من رجال ولي الكل ان أثبت بعت * هذه قصتي ففسر سؤالي والجواب أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقاً واعتقته ثم تزوجت به فمات منه ثم مات وهي حامل منه فان وضعت أنثى فلها النصف فرضاً لانها بنت الميت ولهذه الزوجة الثلث فرضاً والباقي تعصياً وان كان المولود ذكر افلها الثلث فقط والباقي للمولود تعصياً وان يكن المولود مائة أخذت جميع المال تعصياً وفرضاً لان لها الربع فرضاً بالزوجة والباقي بالولاء تعصياً حيث لا وارث له من النسب * (باب الحجب) *

اعلم ان هذا الباب عظيم الفائدة في الفرائض وهو أفقهها فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي والافهوعار من هذا العلم فذكر ومطالعته ولازم تأمله فلعلك تغفر بغوامض سره وما أحسن ما قال بعضهم في معنى ذلك

أقول ذا الباب عظيم الفائدة * بخذ فيه تحتوي مقاصده من لم يفز منه بسر غامض * يحرم أن يفتي في الفرائض (قوله وهو لغة المنع) قال في الصحاح حجه أي منعه عن الدخول والاخوة يحجبون الام عن الثلث ومنه حاجب المولك لمنعه الناس عن الدخول اليهم والحاجب المانع والمحبوب الممنوع قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون أي ممنوعون عن الرؤية (قوله وشرعاً المنع من الارث الخ) هذه عبارة مساوية لقول بعضهم منع من قام به سبب الارث من الارث بالسكينة أو من أوفر حظيه والحجب المنع من الميراث لكن المنع قد يكون بصفة ويسمى منعاً وقد تقدمت الموانع في كلام الناطم في قوله * ويمنع الشخص من الميراث الخ فاذا قام به مانع كالرفق منع من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه أو اقرب وهذا هو المراد هنا وينقسم الى قسمين حرمان وهذا لا يدخل على ستة وهم الاب والام والابن والبنت والزوجة وضابطهم كل من أدلى للميت بنفسه غير المعتق ونقصان ويدخل على جميع الورثة كانه قال الزوج من النصف الى الربع وهو سبعة أنواع الاول الانتقال من فرض الى فرض أقل منه وهذا في حق من له فرضان كالزوجين والام وبنت الابن والثاني من فرض الى تعصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلثين والثالث عكسه وهو الانتقال من تعصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والرابع الانتقال من تعصيب الى مثله وهذا في حق الاخت من الابوين أو من الاب فانها عصبية بالغريم مع أخيه أو عصبية مع الغريم مع البنت أو بنت الابن والخامس المراجعة في الفرض في حق الزوجة والجد وذوات الثلثين ونحوهن والسادس المراجعة في حق كل عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب والسابع المراجعة بالعدل كما صار ثمن المرأة في المنبر به تسعاً ونحو ذلك (قوله ونسقط الجدات من كل جهة بالام) استثنى القاضي وغيره صورة وهي ان الجدة قد تراث مع بنتها ان

فانما عصبية بنفسها وباقي الاناث صاحبات فروض وقوله طراً طرأ عليها وتشد يد الرأع معناها قطعاً أي بلا خلاف وبضم الطاء وتشد يد الرأع معناها حجبها وفي بعض النسخ * وليس في النساء حقاً عصبية * (باب الحجب) * وهولغة المنع وشرعاً المنع من الارث بالسكينة أو من بعضه والحجب نوعان حجب نقصان كانه قال الزوج بالولم من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث والام من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس وحجب حرمان كحجب ابن الاخ بالاخ وهو مراده هنا قال (والجد محبوب عن الميراث * بالاب في أحواله الثلاث ونسقط الجدات من كل جهة * بالام فانهم موقوفون على ما أشبهه

وهكذا ابن الابن بالابن فلا * تبغ عن الحكم الصحيح معدلا) أقول الجسد محبوب بالاب مطلقا سواء كان يرث بالتعصيب وحده كجد فقط أو بالفرض وحده كجد مع ابن أو بالفرض والتعصيب معا كجد مع بنت فان الجسد اذا كان معه أب في حالته الثلاث وورث الاب وجب الجسد بالاب وتسقط الجذات مطلقا بالام سواء كن من جهة الام أو من جهة الاب أو من جهة الجد وان علا وهذا معنى قوله من كل جهة وقوله فافهمه ونس ما أشبهه حشو وهكذا يسقط ابن الابن بالابن وكل ابن ابن نازل بابن ابن أعلى منه وهذا معلوم مما سبق في قوله وما الذي البعدى مع القريب في الارث من حظ ولا نصيب قال (وتسقط الاخوة بالبنين * وبالاب الادنى كجروينا وبنى البنين كيف كانوا * سميان فيه الجمع والوحدان ويفضل ابن الام بالاسقاط * بالجدة فافهمه على احتياط وبالبنات وبنات الابن * جمعوا ووحدا فافهمه فقل لي زدي) أقول وتسقط الاخوة (٢٤) سواء كانوا أشقاء أو اب أو ام أو مختلفين بالاب الاقرب وهو المباشر لولادة الميت الموروث

ذكرنا كان الميت أو أنثى وتسقط الاخوة أيضا بالبنين وبنى البنين وان نزلوا وابنت الجمعية مرادة بل كما تحجب الاخوة كذلك يحجب الاخ الواحد أو الاثنان وكما يحجبهم البنون وبنو البنين كذلك يحجبهم الابن الواحد وابنه وان نزلوا به صرح الناطم بقوله سميان فيه الجمع والوحدان ويفضل الاخ من الام على أولاد الابوين وعلى أولاد الاب بكونه يسقط أيضا بالجد وان علا وبالواحدة فاكثر من البنت أو بنت الابن فيحجب ابن الام بستة بالابن وابنه والاب والجد والبنت وابنة الابن والاخوان مطلقا في ذلك كله كالاخوة اجماعا قال (ثم بنات الابن يسقطن متى حاز البنات الثلاث يافتي الا اذا عصبهن الذكر من ولدا لابن على ما ذكرنا ومنه الاخوات اللاتي

كانت بنتا جدة أيضا فيكون السدس بينهما نصفين وذلك في جدة الميت من جهة أبيه وأمه وصورته ان يقال لزينب مثلاً بنتان حفصة وعمرة ولحفصة ابن ولعمرة بنت فنكح ابن حفصة بنت خالته عمرة فأتت بولد فلا تسقط حفصة التي هي أم أبي الولد أمها زينب لانهم أم أبي الولد وأخضروا ذلك ان يقال مات زيد عن فاطمة أم أبيه وعن أمها زينب وهي أم أمه فيشتركان في السدس وقال القاضي وغيره ليس لنا جدة ترث مع بنتها الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ) بحذف الياء لانه مجزوم بلا الناهية عن الحكم الصحيح الذي لا خطأ فيه معدلا بفخ الميم أي مجاوزة (قوله وبالاب الادنى) وهو المباشر لولادة لانهم يدلون به وكل من أدلى بواسطة حجبته تلك الوسطة فان قيل الاخوة للام يدلون بها ولا تحجبهم أحجب عن ذلك بأمرين أحدهما ان الاخوة للاب مثلاً عصبية يدلون بعصبية فلم يجز أن يدفعوه عن حقهم مع ادلائهم به لان من أدلى بعصبية لم يرث مع وجودها والاخوة للام ذوو فرض لا يدفعون الام عن فرضها بخلاف أن يرثوا معها الثاني ان الاخوة للام لا تأخذ الام فرضهم اذا عدموا فلم تدفعهم عنه اذا وجدوا والاخوة للاب يأخذن الاب حقههم اذا عدموا فيدفعهم عنه اذا وجدوا وسقطت الاخوة بالاب انما هو لادلائهم به وأما سقوطهم بالابن وابنه فهو أن الابن يسقط عصبوبة الاب ويرده للفرض فلان يسقط عصبوبة الاخ من باب أولى واذا سقطت عصبوبته فليس له جهة فرض يرث بها فيسقط بالسكينة وتحجب الاخوة بهذه الثلاثة اجماعا (قوله سميان الخ) هو بالسبين المهمة واحدة متى أي الجمع والانفراد في هذا الحكم سواء مضابط ذلك أن يقال الحاجب للاخوة والاخوان مطلقا الاصل الذكركر القريب والفرع الذي ذكر قرب أو بعد وحاصل ما ذكره الناطم ان يقال الجسد يحجب بالاب في الاحوال الثلاثة والجدات يحجبن بواحدة وهي الام وأولاد الابن يحجبون بواحدة وهو الابن والاخ الشقيق يحجب بثلاثة وهم الاب والابن وابن الابن والاخ للاب يحجب بخمسة هؤلاء الثلاثة والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارن عصبية مع الغير وابن الاخ الشقيق يحجب بستة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة كانت أو لاب اذا صارن عصبيتين مع الغير وابن الاخ الشقيق أو لاب والعم بالعم يحجب بمن ذكر وبالعم الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بمن ذكر وبالعم الشقيق وهو في الاصل الشاب أو السفي والمراد هنا طالب العلم وفيه إشارة

* يدلن بالقرب من الجهات اذا أخذن فرضهن وافيا * أسقطن أولاد الاب البواكيا وان يكن أخ لهم الى حاضر عصبهن باطننا وظاهرا) قول اذا اجتمع البنات وبنات الابن وحاز البنات الثلاثين بان كن اثنتين فاكثر تسقط بنات الابن كيف كن واحدة فاكثر قربت درجاتهن أو بعدت اتخذت درجاتهن أو اختلفت اجماعا الا اذا وجد ذكر من ولد الابن فانه يعصبهن اذا كان في درجاتهن أو نزل منهن على ما قطع به الجمهور ولا يعصب من تحت من بنات الابن بل يحجبهن لقربه ومثل البنات الاخوات اللاتي يدلن بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله يدلن بالقرب من الجهات أي من جهتي الاب والام اذا أخذت الشقيقات الثلاثين بان كن شقيقتين فاكثر أسقطن الاخوات للاب كيف كن الا اذا كان معهن أخ لاب فانه يعصبهن وقوله وافيا أي فرضهن الكامل وهو الثلاثان واحترز به عما اذا كان الاخوات للابوين واحدة وأخذت النصف فانما لا تحجب الاخوات للاب بل لهن معها السدس كما سبق وقوله البواكيا إشارة الى انهن يرثن البكاه فقط وقوله

باطنا وظاهرا كمل به البيت قال (وليس ابن الاخ بالمعصب من مثله أو فوقه في النسب) أقول ابن الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ التي في
 درجته ولا التي فوقه من بنات الاخ اجاءا لانهم من ذوى الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن التي في درجته واللاتي فوقه لانهم
 من أصحاب السهام وكذا لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهم مستغنيات بفروضهن (٢٥) (باب المشتركة) أي المسئلة المشتركة

فيها بين العصبية الشقيق
 وبين أولاد الام وهي بفتح
 الراء وبعضهم يكسر الراء على
 اسناد التثنية اليها مجازا
 وبعضهم يسميها المشتركة
 كما ذكرها المصنف قال
 (وان تجوز وجاهدنا
 واخوة للام حاز والثلاثا
 واخوة ابضا لام وأب
 واستغرقوا المال بفرض
 النصب فاجعلهم كلهم لام
 واجعل اباهم حجازي اليم
 واقسم على الاخوة ثلث التركة
 فهذه المسئلة المشتركة)
 أقول صورة المشتركة ان
 تخلف امرأة زواجا وأما
 وعددا من أولاد الام اثنين
 فأكثروا من الاخوة الاشقاء
 أحوا واحدا فأكثروا سواء كان
 معه أو معهم أخت شقيقة
 أو أخت أولم يكن فان
 الفروض فيها تستغرق
 التركة للزوج النصف
 وللأم السدس ولأولاد الام
 الثلث فالقياس سقوط
 الاخوة الاشقاء لانهم عصبية
 وبه قال أبو حنيفة وأحمد
 وروى عن الشافعي والمذهب
 الاعتماد على ان يجعلوا كلهم
 أولاد أم لا شتر اكهم في
 الادلاء بالام وتلغى قرابة
 الاب في حق العصبية الشقيق
 واحدا كان أو أكثر حتى
 لا يسقط ويقسم ثلث

الى أن زمن طلب العلم ينبغي أن يكون قبل زمن الشيخوخة لانهم يحمل القوة واليقظة غالبا وانهم ينبغي لطلب
 العلم ان يسكن ويتكلم بنفسه وماله في طلبه يحصل له مقصوده (قوله باطنا وظاهرا) فيه إشارة الى أن ذلك
 حكم بالحق لنفوذ ظاهره بباطنه وهذا يسمى الاخ المبارك وهو مالولاه سقطت وأما الاخ المشؤم فهو الذي
 مالولاه لو وثقه صورته نازوج وأم وأب وبنت وبنت ابن للزوج الربع وللأم السدس وللأب السدس
 وللبنات النصف ولبنات الابن السدس تكمله الثلثين فتعول المسئلة الخمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقط
 وسقطت معه بنت الابن لاستغراق الفروض التركة وتكون اذذاك عائلته لثلاثة عشر فلولاه لو وثقت كما بينا
 فهو أخ مشؤم عليه ومنه نازوج وأخت شقيقة وأخت لاب للزوج النصف وللأخت الشقيقة النصف
 وللأخت للأب السدس وحيث تعدل السبعة فلو كان معها أخ لاب سقطت وسقطت معها لثلاثة عشر فلولاه لو وثقت
 والعاصب يسقط اذا استغرقت أصحاب الفروض التركة فهو أخ مشؤم عليه لولاه لو وثقت * (تنبيه) انما
 قال الناظم في بنات الابن الا اذا عصبهن الذكركر لان بنت الابن فأكثروا عصبها ابن الابن سواء كان أحاه أو
 ابن عمها وكذا يعصبها من هو أقل منها درجة ان احتاجت اليه بخلاف الأخت للأب فأكثروا عصبها الا
 الاخ للأب فقط ولا يعصبها ابن الاخ معاقا لذلك قال الناظم * وليس ابن الاخ بالمعصب الخ (قوله باب
 المشتركة الخ) أي بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووي رحمه الله أي المشترك فيها وبكسر الراء على نسبة
 التثنية اليها مجازا كما سبقت في كلام السارح كما ضبطها ابن بونس وحكي الشيخ أبو حامد المشترك بتركه بناء
 بعد الشين (قوله ورنانا) أي الزوج والام بمعنى لم يمنعهما مانع من موانع الارث (قوله بفرض النصب) جمع
 نصيب أي بالنصيب المفروض لهم (قوله فاجعلهم كلهم) أي اجعل الاخوة الاشقاء والاخوة للام كلهم
 اخوة لام لا شتر اكهم في الادلاء بها (قوله حجازي اليم) أي كالحجازي البحر وتقدر كان الجميع كلهم اخوة لام
 لا شتر اكهم في الادلاء بها بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لا من كل الوجوه لئلا يرد ما اذا كان معهم أخت أو
 أخوات لاب فانهم يسقطون بالعصبية الشقيق ولا يقال يفرض للأخت للأب النصف وتعول الى تسعة ولا
 كذلك يفرض للأختين فأكثروا لثلاثين وتعول لعشرة كما قد يتوهم فانه توهم فاسد وينتج حينئذ ان أركانها
 أربعة زوج وذو سدس من أم أو جدة واثنان فأكثروا من أولاد الام وعصبية شقيق تامل (قوله ومن الاخوة
 الاشقاء أحوا واحدا الخ) خرج مالو كان فيها اثنا عشر شقيقة فقط فخرج عن المشتركة فكانت شقيقة
 فيفرض لها النصف وتعول الى تسعة أو شقيقتين فيفرض لهما الثلثان وتعول الى عشرة أو أخت وأخوات
 لأب فرض لهما أولهن وأعيان التسعة أو عشرة أو أخ أو أخت لاب سقطت معها فلا يفرض لهما معه شيء ولا
 تشريلك وهذا هو الاخ المشؤم (قوله والمذهب المعتمد عنه) أي الشافعي ان يجعلهم الخ أي الذكركر كاللاني
 لا شتر اكهم في ولادة الام فيرتون بالفرض لا بالعصوبة ويختلف التصحيح بقائهم وكثرتهم والى هذا يرجع
 عمر رضى الله عنه في ناني عام من خلافته وقد كان قضى فيها في أول عام من خلافته بانه لا شيء للاشقاء فاحتج
 عليه الاشقاء بقولهم هؤلاء انما ورنوا لثلاث بامهم وهي امنا هب ان ابانا كان حمارا وحجرا ملقى في اليم الخ
 فشرل بينهم فقيل له انك قضيت في أول عام بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى لان
 الاجتهاد لا ينفذ باجتهاد آخر (قوله وأشار به الى ما روى الخ) وقيل ان القائل له ذلك هو زيد بن ثابت
 رضى الله عنه وقيل غير ذلك (قوله ولو كان بدل الام جدة الخ) فيه إشارة الى مختار بعض أركانها لانهم سألوا
 يكن فيها زوج أو ذو سدس أو كان ولد الام واحد البقي للشقيق شيء فلا تشريلك ولو لم يكن فيها أولاد ام

(٤ - بقرى)

التركة الذي هو فرض أولاد الام عليهم وعلى عدد الاشقاء على عدد رؤسهم يستوي فيه الذكركر والاني
 من الفريقين وبه قال مالك وأهل المدينة بالبصرة والشام وقوله واجعل اباهم حجازي اليم أي كأنه لم يكن وأشار به الى ما روى الشافعي من
 ان الاشقاء قالوا لعمركم ان اراد اسقاطهم بأمر المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا ألبست أمنا واحدة فاستحسن
 ذلك وقضى بينهم بالتشريلك وذلك تلقيب باليمتو بالحجارة وبالحجارة به أيضا ولو كان بدل الام جدة لم يختلف الحكم ولو كان أولاد الام واحدا

فكذلك فلو كان الشقيق خنثى فيتقدر ذكوره وكون أولاد الام اثنتين تصح من ثمانية عشر اذهى من مسائل المشتركة بتقدير أن نؤتمتعول لنسبعة ولا تشرىك وهما متداخلتان فيكتفى بالأكثر فيعامل كل بالآخر فلا ضرر في حق الزوج والام أنثى وفي حق كونه ويستوى الامر ان في حق أولاد الام فلا زوج ستة وللام اثنان ولولدى الام أربعة وللمشكلى اثنان ويوقف أربعة ان ظهر أنثى فهي له أو ذكر فلا زوج ثلاثة منها وللام واحد وهذا مذهبنا أما عند المالكية فسيأتي في الاكدرية (قوله باب الجد والاختوة) أى في بيان حكمهم حالة الاجتماع أما حكمهم منفردا عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم وعلم ان الجد والاختوة لم يرد فيهم شئ من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كأبي حنيفة والمزني وابن سريج وابن اللبان وغيرهم رجعهم الله ان الجد كالأب فيجب للاختوة مطلقا وهذا هو المفتى به عند الحنفية ومذهب الامام علي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم يرون على تفصيل وخلاف ومذهب الامام زيد وهو مذهب الاثنية الثلاثة وافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف والجمهور ولكن هذا الخلاف انما كان في زمن المجتهدين وأما الآن فقد ضبط الحكم واستقر عند الفرضيين لا يزداد فيه ولا ينقص عنه (قوله ونبتدى) أى بلا همز لاجل الوزن والمعنى حيث فرغنا من بيان الميراث وأسبابه وموانعه والفرض والتعصيب ومن يرث ومن يحجب فانشرع الآن فيما رعدناه سابعة لانه وعده فيما مر به قوله * وحكمهم وحكمهم سيأتي * الخ والوعد لا ينبغي ان يخلف (قوله في الجد والاختوة) أى الاشقاء وأولاد اما الاختوة للام فهم محجوبون به كما تقدم وهذا مذكور في كلامه أيضا (قوله فالح) ألقى فعل أمر بالهمز مبني على حذف الباء أى أيها الطالب نحو أى جهة والسمع مفعول وألفه للاق أى اصغ لما أقول لك من الاحكام الآتية وانما أمر بالاستماع والاصغاء لانه أمرهم صعب المرام فقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه جدا فعن علي رضي الله عنه من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجد والاختوة والجرائم جمع جرثومة وهي الحجارة المحمأة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سئلوا عن عضاءكم واتركونا من الجد لا حياء الله ولا بياه وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما طعنه أبو لهو وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول في الجد شيئا ولا أقول في الكلاله شيئا ولا أؤلى عليكم أحدا (قوله واجمع حواشي الخ) أى أحضر في ذهلك أطراف الكلمات المفرقة واجمع أول الكلام وآخره وتفصيله واجماله واهتم بذلك اهتماما زائدا عسى أن تغفر ببعض المراد (قوله واعلم بان الخ) هي كلمة يؤتى بها الشدة الاعتناء بما بعدها والباء في بان زائدة للوزن (قوله ذو أحوال) أى باعتبارات مختلفة حاصلها أن يقال ما أن يكون مع الجد والاختوة صاحب فرض أم لا فهذا حالان وان نظرت لماله من المقاسمة والثلث وفيه هما تجدها خمسة أحوال لانه ان كان معه صاحب فرض فله خير أم ورثاثة وان لم يكن صاحب فرض فله خير أم من هذه خمسة أحوال وان نظرت لما يتصور في هذه الاحوال تجده عشرة وبيانها ان يقال اذا كان معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة أحوال اما تعين المقاسمة واما تعين ثلث الباقي واما تعين سدس جميع المال أو تسوى له المقاسمة سدس جميع المال أو المقاسمة وثلث الباقي أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو الثلثة وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة أحوال تعين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استواءهما فهذه ثلاثة تنضم للسبعة قبلها تصير الجمله عشرة واذا نظرت لوجود الاختوة الاشقاء فقط أو لأب أو هما معازدت الاقسام (قوله اذا لم بعد الخ) هو بضم العين وفتح الباء وكسر الدال وأصله يعود فدخل عليه الجازم فسكنت الدال ولما سكنت التقي ساكنان فحذفت الواو وحركت الدال بالكسرة لالتقاء الساكنين والاذى هو الضرر أى وان كانت القسمة تنقصه عن الاحتطه (قوله ان لم يكن هناك ذو سهام) أى أصحاب فروض والذي يمكن اجتماعهم معه من أصحاب الفروض ستة وهم الزوج والزوجة والبنات والبن والام والجد (قوله فاقم الخ) هو بفتح النون من القناعة وسيأتي الكلام عاينها وقوله عن استفهام أى طالب

لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق
* (باب ميراث الجد والاختوة) *
(ونبتدى الآن بما أردنا في الجد والاختوة اذ وعدنا فالح) نحو ما أقول السمعنا واجمع حواشي الكلمات (جمع) أقول شرع في بيان حكم الجد والاختوة لانه وعد به فيما سبق بقوله وحكمهم وحكمهم سيأتي مكمل البيان في الحالات والمراد بالاختوة الجنس ليشمل الاخ الواحد والاكثر ذكر كان أو أنثى من الابوين أو من الابدون الاختوة من الام لانهم يسقطون بالجد كما تقدم في الحجب وأشار بقوله فالح نحو ما أقول السمعنا الخ الى الاهتمام بمعرفة تفصيل أحوالهم واحكامهم لانها من المهمات قال (واعلم بان الجد ذو أحوال أنبيك عن علي التتوال يقاسم الاختوة فيهن اذا * لم يعد القسم عليه بالاذى فتارة يأخذ ثلثا كاملا ان كان بالقسمة عنه نازلا ان لم يكن هناك ذو سهام فاقمع بإيضاح عن استفهام

وتارة يأخذ ثلث الباقي * بعد ذوى الفروض والارزاق هذا اذا ما كانت المقاسمة تنقصه عن ذل بالمزاجه وتارة يأخذ سدس المال * وليس عنه نازلا بحال) أقول للجد مع الاخوة أربعة أحوال حال يقاسم فيه الاخوة وجوباً وحال يفرض له فيها ثلث المال وحال يفرض فيه ثلث الباقي بعد الفرض وحال يفرض له فيها سدس المال فيقاسم الاخوة كماخ منهم بشرط ان لا تنقصه المقاسمة عن الفرض وهو ثلث المال ان لم يكن معه - م صاحب فرض فان كان معهم صاحب فرض قاسم الاخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي بعد الفرض أو سدس الجميع وهذا هو المراد بقوله اذا لم يعد القسم عليه بالاذى بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض أو أكثر من الفرض كجد وأخوين كجد وأخ فيقاسم فيهما فيحصل له في الصورة الاولى الثلث وفي الثانية النصف وهو أكثر من الثلث وكأم وجد وأخ للام الثلث وللجد نصف الباقي مقاسمة كالأخ وذلك ثلث جميع المال وهو خير له من ثلث الباقي بعد فرض الأم ومن سدس الجميع وكزوج وجد وأخوين يقاسم الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم يعد القسم عليه بالاذى فان حصل له بالمقاسمة أقل من ثلث المال فرض للجد الثلث كاملاً بشرط ان لا يكون معهم ذوسهام أى صاحب فرض كجد (٢٧) وثلاثة اخوة فانه ان قاسم الاخوة حصل له ربع المال فتنقصه المقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقي بين الاخوة على ثلاثة وضابط هذا أن يزيد عدد رؤس الاخوة على مثليه ولا تنقص صورته فان كانوا أقل من مثليه فالمقاسمة خير له من الثلث وينحصر ذلك في خمس صور وهن جد وأخت له معهما الثلثان جد وأخ أو أختان له النصف في الصورتين جد وأخ وأخت أو ثلاث اخوات فيهما ختان وان كانوا مثليه استوى له المقاسمة والثلث وينحصر في ثلاث صور وهن جد مع أخوين أو مع أربع اخوات أو مع أخ وأختين وتارة يفرض له ثلث الباقي بعد الفروض فيما اذا كان معه أصحاب فروض

الفهم منى بطالب زيادة الايضاح فاني قد أوضحتها الايضاح المحتاج اليه الذى يغنيك عن السؤال (قوله والارزاق) جمع رزق وهو ما ينتفع به بالفعل ولو محرماً عند أهل السنة والمراد هنا رزق مخصوص وهو الارث المفروض أيضاً وهو عطف نفسه على ذوى الفروض ويحتمل ان يراد بالارزاق ما اذا كان على الميت دين أو عليه فلهما مقدمان على الارث فيكون أعظم مما قبله (قوله بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض) هو ما إذا كانت المقاسمة عن ثلث المال أو سدس المال أو ثلث الباقي وسيصرح به ومقتضى الشرح انه اذا استوى له ثلث المال والمقاسمة ان يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ثانياً في تحصيل المفتى ثالثها بالفرض والراجح من الأقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف في تأصيل المسئلة كجد وأربع اخوات فعلى الرابع أصل لها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التعبير بخلاف باختلاف تعبير المفتى لاحدهما وتظهر أيضاً فائدة الخلاف في الوصية بثلث الباقي بعد ذوى الفروض كزوجة وجد وأخوين وأوصى بثلث ما يبق بعد فرضيهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهمان للزوجة الربع وهو ثلاثه من ذلك فيكون الباقي تسعة فثلاثها لجد فزوا للموصى له ثلث السبعة الباقية سهمان والباقي للأخوين وعلى القول بالمقاسمة فالموصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجة والباقي بين الجد والأخوين فتكون الوصية على الاول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير المفتى على القول الثالث (قوله كجد وأخوين) هذا مثال لاستواء المقاسمة مع ثلث جميع المال وقوله وكجد وأخ مثال لتعين المقاسمة وسبأني التمثيل لتعين الثلث وهو كجد وثلاثة اخوة فيتعين له ثلث جميع المال فهو - هذه الاحوال الثلاثة اذا لم يكن معه صاحب فرض (قوله وكأم وجد وأخ) مثال لتعين المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض وقوله وكزوج وجد وأخوين مثال لاستواء الامور الثلاثة (قوله كزوج وأم وجد وأخوين) مثال لتعين سدس جميع المال فحمله ما ذكره الشارح سابقاً ولا حقا فيما اذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال تعين المقاسمة استواء الامور الثلاثة تعين ثلث الباقي تعين سدس جميع المال ويبقى من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال نحو زوج وجد وأخ استواء السدس وثلث

قوله (قوله) الفهم منى بطالب زيادة الايضاح فاني قد أوضحتها الايضاح المحتاج اليه الذى يغنيك عن السؤال (قوله والارزاق) جمع رزق وهو ما ينتفع به بالفعل ولو محرماً عند أهل السنة والمراد هنا رزق مخصوص وهو الارث المفروض أيضاً وهو عطف نفسه على ذوى الفروض ويحتمل ان يراد بالارزاق ما اذا كان على الميت دين أو عليه فلهما مقدمان على الارث فيكون أعظم مما قبله (قوله بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض) هو ما إذا كانت المقاسمة عن ثلث المال أو سدس المال أو ثلث الباقي وسيصرح به ومقتضى الشرح انه اذا استوى له ثلث المال والمقاسمة ان يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ثانياً في تحصيل المفتى ثالثها بالفرض والراجح من الأقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف في تأصيل المسئلة كجد وأربع اخوات فعلى الرابع أصل لها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التعبير بخلاف باختلاف تعبير المفتى لاحدهما وتظهر أيضاً فائدة الخلاف في الوصية بثلث الباقي بعد ذوى الفروض كزوجة وجد وأخوين وأوصى بثلث ما يبق بعد فرضيهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهمان للزوجة الربع وهو ثلاثه من ذلك فيكون الباقي تسعة فثلاثها لجد فزوا للموصى له ثلث السبعة الباقية سهمان والباقي للأخوين وعلى القول بالمقاسمة فالموصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجة والباقي بين الجد والأخوين فتكون الوصية على الاول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير المفتى على القول الثالث (قوله كجد وأخوين) هذا مثال لاستواء المقاسمة مع ثلث جميع المال وقوله وكجد وأخ مثال لتعين المقاسمة وسبأني التمثيل لتعين الثلث وهو كجد وثلاثة اخوة فيتعين له ثلث جميع المال فهو - هذه الاحوال الثلاثة اذا لم يكن معه صاحب فرض (قوله وكأم وجد وأخ) مثال لتعين المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض وقوله وكزوج وجد وأخوين مثال لاستواء الامور الثلاثة (قوله كزوج وأم وجد وأخوين) مثال لتعين سدس جميع المال فحمله ما ذكره الشارح سابقاً ولا حقا فيما اذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال تعين المقاسمة استواء الامور الثلاثة تعين ثلث الباقي تعين سدس جميع المال ويبقى من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال نحو زوج وجد وأخ استواء السدس وثلث

لو كان واحداً بشرط أن تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كأم وجد وثلاثة اخوة للام السدس سهم من ستة سهم وللجد ثلث الباقي سهم وثلاثا سهم لانه ان قاسم الاخوة يحصل له سهم وربع وان أخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى الفروض سبعة الامور الثلاثة وهو ثلث الباقي وكزوجة وجد وثلاثة اخوة للزوجة الربع سهم من أربعة وللجد ثلث الباقي سهم وللأخوة الثلاثة سهمان ولو أخذ الجد السدس أخذ ثلثي سهم أو قاسم الاخوة الثلاثة حصل له ثلاثة أرباع سهم فتنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فوجب له ثلث الباقي لانه خير له من المقاسمة ومن السدس وتارة يفرض له سدس المال مع أصحاب الفروض وذلك اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي كزوج وأم وجد وأخوين للزوج النصف وللأم السدس يفضل ثلث فالأخذ الجد السدس أخذ سهمان من ستة سهم وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا ان قاسم الاخوين فالقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للأخوين سدس يقسم بينهما وكبنتين وزوجة وجد وأخ يفرض له فيها السدس أيضاً لانه خير الامور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلا بحال الى ان لجد مع الاخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلولم يفضل عن أصحاب الفروض الا السدس فقط كأم وزوج وجد وأخ وكبنتين وأم وجد

واخوة كيف كانوا فرض للجد السدس وسقط الاخ والاخت وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدس المال كزوج وبنتين وولد
واخوة ولم يفضل شيء كبنتين وزوج وأم وجد واخوة فرض للجد في الحالين السدس وتعمل الاولى بنسب السدس وزاد في عول الثانية ولا
يسقط الجد ولا ينقص عن السدس بغير عول بحال وتسقط الاخوة قال (وهو مع الاناث عند القسم مثل أخ في سهمه والحكم الامع الام
فلا يحجبها * بل ثلث المال لها سهمها) أقول الجدمع الاخوات عند المقاسمة مثل أخ في تعصيبه الاخوات فيعصب الاخوات سواء كن لابوين
أولاب مساواته لهن في الادلاء بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجد مثل حظ الانثيين كالأخ فيكون له سهم الأخ وحكمه حكمه في كونه
يعصب الاخت فأكثر ويسقط فرضها الا اذا كان مع الجد أم وأخت فانه وان كان مثل الأخ في تعصيبه الاخت وفي مقاسمة اباه فليس مثل
الأخ في حجبهم مع الاخت لادم من الثلث الى السدس بل الجدمع الاخت لا يحجب الام فلها معه الثلث كاملا والباقي بين الجد والاخت مقاسمة
للاخت نصف ما للجد وتاقب هذه الصورة بالخرقاء وهكذا في زوجة وأم وجد وأخت لادم فيها الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي بين الجد
والاخت على ثلاثة سهام وانها سهم (٢٨) قال (واحسب بنى الاب مع الاعداد وارفض بنى الام مع الاجداد واحكم على الاخوة بعد العد

حكمت فيهم عند فقد الجد)
أقول جميع ما تقدم فيها
اذا كان مع الجد ولد لابوين
أو ولد لاب وذ كرفي هذين
البنتين حكم ما اذا كان مع
الجد أولاد لابوين وأولاد
لاب جميعا سواء كان معهم
صاحب فرض أول
يكن معهم صاحب فرض
فاحسب على الجد بنى الاب
مع بنى الابوين وعدمهم على
الجد كأنهم كأنهم صنف
واحد والمراد بقوله بنى
الاب أولاد الاب مطلقا
ذكورا كانوا أو إناثا وكذا
بنو الام ثم اذا أخذ الجد
حظه فاحكم على الاخوة بعد
ذلك حكمت فيهم عند فقد
الجد فيعصب بنو الاب
بالشقيق أو الاشقاء فلا
شيء لأولاد الاب الا اذا
كان من ولد الابوين شقيقة

الباقي نحو زوج وجد وثلاثة اخوة استواء المقاسمة وثالث الباقي نحو أم وجد وأخوين وبنتين كما كانت أحواله
العشرة المتقدم بيانها (قوله وهو مع الاناث الخ) يجوز في مع فتح العين واسكانها والفتح أولى والقسم بفتح
القاف وسكون السين أي المقاسمة وقوله مثل أخ في سهمه أي نصيبه حالة التعصيب فيأخذ مثل ما يكون
مثل الأخ في الحكم من كون الاخت نصيرته عصبة بالغير لكن ليس في جميع الاحكام كما سيأتي فلذا قال
الامع الام فلا يحجبها الاشارة الى ما ذكرنا من (قوله والباقي بين الجد والاخوة مقاسمة الخ) فاصلها ثلاثة وتصع
من تسعة لادم ثلاثا للجد أربع وللأخت اثنتان وهذا مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الأئمة
الاثلاثة رضي الله عنهم وأمام مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلادم الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت
لانها محجوبة بالجد عنه وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وفيها أقوال كثيرة (قوله بالخرقاء) اقيمت
بذلك لخرق أقوال الصحابة فيها أولان الاقاريل خرفتها أكثر من ساو هي بالخاء المعجمة والراء المهملة والقاف
والمد وتسمى أيضا بالثلثة لأن عثمان رضي الله عنه جعلها من ثلاثة وتسمى أيضا بالمربعة لأن ابن مسعود
رضي الله عنه جعلها من أربع وهي إحدى مبرعاته الخمس (قوله واحسب الخ) أي اعدد وهو يضم السين
والدليل على مقاسمة الاخوة للجد استواءهم معه في الادلاء بالاب فلما عجز الجد عن دفع الاخوة للاب
بانفرادهم كان دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز فلذلك استوى الفريقان في مقاسمة ثم لما
كان الاخوة الاشقاء أقوى سببا من الاخوة للاب دفعوهم عما صار اليهم حين ضعف عن دفعهم فلذلك أعادوا
عليهم ما أخذوه وليس يقدح أن تحجب الاخوة شخصاتم تعود فائدة ما يحجوه على غيرهم ألا ترى أن الأخ
للأب يحجب الام مع الشقيق ثم يعود السدس على الشقيق وحده وكذا الاخوان يحجبان الام مع وجود
الاب ثم تعود فائدة الحجب عليه دونهما وكذا الاخوات للادم يحجبان السدس مع وجود الجد ثم تعود فائدة
الحجب عليه لانها محجوبة بان به فكذلك هنا (قوله الا اذا كان من ولد الابوين شقيقة واحدة الخ) فن الصور
التي يبقى فيها الولد الاب شيء الزيدان الاربع وهي العشرية وهي جد وشقيقة وأخ لاب والعشرية بنسبة وهي
جد وشقيقة وأختان لاب ومختصرة زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لاب وتسعينية زيد وهي أم وجد
وشقيقة واخوان وأخت لاب (قوله فاصلها من ثمانية عشر) لان فيها سدسا وثلثا مابقي وما بقي تكون من

ثمانية

واحدة وفضل عن نصفها شيء فهو لولد الاب مثاله جد وأخ شقيق وأخ لاب يستوي للجد فيها المقاسمة والثلث

فله الثلث والباقي للشقيق ويسقط الأخ للاب بعد عده على الجد وكذلك جد وأخ شقيق وأخت لاب المقاسمة تخير للجد فله سهمان من خمسة
والشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الاخت للاب بعد عدها على الجد (مسئلة) * جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لاب يستوي للجد فيها الثلث
والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف فتعطي الشقيقة النصف يفضل سدس للأخ والاخت من الاب أثلاثا وتصع من ثمانية
عشر (مسئلة) أم وجد وأخ شقيق وأخت لاب للادم السدس سهم من ستة يفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان وللشقيق الباقي ثلاثة
وتسقط الاخت للاب وكذلك أم وجد وأخت شقيقة وأخ لاب للادم سهم وللجد سهمان وللأخت ثلاثة ويسقط الأخ للاب (مسئلة) * أم وجد
وأخت شقيقة واخوان لاب للادم السدس وثلث الباقي خير للجد فيفرض له فاصلها من ثمانية عشر لادم ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة يفضل
عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرضها ويفضل للأخوين لاب سهم بينهما نصفين فتصع من ستة وثلثين والنصف الذي تأخذه الشقيقة
في هذه الصورة تأخذه فرضا لانهم لو انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وحيث كان ثلث المال أو ثلث الباقي خيرا للجد وفضل نصف المال

أكثر فالنصف الذي نأخذ الشقيقة نأخذ فرضاً على الصواب كما نقتله الزايف والنووي عن نصيب ابن اللبان وأقره ونقله جماعة عن ز يرضى الله عنه - وهذا وارد على قول الجاهل به أنه لا يفرض للاخت مع الجد إلا في الكدريه وقوله وأرض بنى الام مع الاجداد أي أسقط أولاد الام بالجد قرب أو بعد فلا مدخل لهم معه في الارث وهذا تقدم في الجب في قوله ويفضل ابن الام بالاسقاط بالجد فافهمه على احتياط * (باب الاكدرية) * قال (والاخذ لا يفرض مع الجد لها) * فيما عدم مسئلة كلها (٢٩) زوج وأم وهما تمامها * فاعلم فغير أمة علامها

تعرف بإصاح بالا كدريه
* وهي بأن تعرفها حريه *
في فرض النصف لها
والسدس له * حتى تعول
بالفروض المجمله ثم يعودان
الى المقامه كما مضى
فاحفظه واشكرنا طمحه
أقول مذهب الشافعي
ومالك والجمهور أن الاخذ
لا يفرض لها مع الجد في
غير مسائل المعادة إلا في
المسئلة الاكدرية وصورتهما
زوج وأم وجد وأخت وهي
المراد بقوله

فيماء عدم مسئلة كلها
زوج وأم وهما تمامها
أي والجد والاخذ تمام
المسئلة فيكون الضمير وهو
هما راجعا للجد والاخذ
ويحتمل رجوعه للزوج
والام فالزوج النصف
والام الثلث يفضل سدس
كان القياس أن يفرض
للجد درة سقط الاخذ وبه
قال أبو حنيفة وأحمد وعند
الشافعي ومالك والجمهور
يفرض للجد السدس الباقي
و يفرض للاخذ النصف
لانها باطات عصوبتها بالجد
ولا حاجب يحجبها فتعول
المسئلة بنصفها وهو ثلاثة
أسهم من ستة الى تسعة

ثمانية عشر وتسع من ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر ولكل أخ للاب واحد فرضاً على الصواب وهو المعتمد (قوله وهذا وارد على قول الجاهل به الخ) وأجيب عن ذلك بأن يقال لا يعال للاخذ مع الجد إلا في الكدريه أو يقال لا يفرض للاخذ ويعال لها مع الجد إلا في الكدريه (قوله فيما عدم مسئلة كلها الخ) ومسئلة بالنصب منقولة لان ما عدم من شأنها ذلك وعن جماعة جواز حرها قال ابن هشام وهو شاذ وفي هذه المسئلة تضمين لانه قال كلها ثم قال زوج الخ وهو عند أهل العروض أن لا يستقبل آخر البيت بالمعنى حتى يضاف اليه البيت الثاني فتقدير كلامه كما هو زوج وأم وأخت وجد (قوله فاعلم فغير أمة علامها) أي أكل أمة أي جماعة علامها بتشديد اللام أي أعلمها لان مراتب العلماء متفاوتة فكل من كانت مرتبته أعلى كان أكمل من غيره وأتى المصنف بصيغة المبالغة ليزيد الاهتمام بالعلم لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل المسلم علماً في عمله أحياه المسلم وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام من زار عالماً فكأنما زار بيت المقدس محسباً وكرم الله له وجسه - مد على النار ومن أدرك مجلس علم فليس عليه في القيامة شدة عذاب رواه أنس بن مالك وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم إذا كان يوم القيامة قهر الله الخلائق لفصل القضاء ينصب تحت العرش كراسي من نور ثم ينادى مناد من قبل الله تعالى أين العلماء ورثة الانبياء فيقوم خلق من خلق الله لم يعلم عددهم الا الله تعالى حتى يقوموا بين يدي الله تعالى فمن كان علمه وعمله لله أجلس على كرسي منها ويوضع على رأسه تاج الكرامة ويقال له اشفع في تلامذتك ولو بلغ عددهم عدد نجوم السماء فقد شفعتك فيهم ومن كان علمه دنياً فقد نال حظها منها ولا حظ له في الآخرة فيؤمر به الى النار (قوله بإصاح) بالترخيم بالكسر على لغة من ينتظر وبالضم على لغة من لا ينتظر أي بإصاحي والمراد بالانتظار انتظار الحرف المحذوف الذي هو الياء وبالضم أي ضم الحاء على وزن يازيد (قوله بالاكدرية) أي لأنها كدرت على زيد مذهبهم وقبل لان الميتة من أكدر وقبل ان الجد كدر على الاخذ فرضاها وقبل غير ذلك (قوله حريه) أي حقيقة (قوله المجمله) أي المجتمعة (قوله واشكرنا طمحه) أي بالدعاء له أو بذكره بالجليل لانه قد صنع للمعروف ما ينفعهم لك الاحكام وبيانها فرجه الله رحمة واسعة وحياه الله عنا خير وأقدر وى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من صنع اليه معروف فقال جزاك الله خيراً فقد أباح في الثناء (قوله ويفرض للاخذ النصف لانها باطات عصوبتها الخ) ولانه ليس في الورث ثمن يسقطها وله عذر التعصيب فانقلب الى فرضها كالجد ولو فازت به لفضلت على الجد لاخذها ثلاثة أمثال ماله وهو ممنوع لان حافي درجة واحدة فجمع فرضها ما قسم بينهم على حدارتهم بالعصوبة رعاية للجانبين فهذا يدل على أنهم عاصبة وان قالوا يفرض لها مع - (قوله فينقلب الى التعصيب الخ) فان قيل لا أخذ الاخوة الا شقاء في المشتركة ما خد منهم من الثالث وقسموه للذكر مثل حظ الانثيين على أصل ميراثهم كما رجعت للاخذ هنا الى التعصيب وهو أصل ميراثهم مع الجد فالجواب أن الولا قلنا ذلك لادى الى بطلان أصل ميراثهم لانهم - انما ورتوا بقربة الام فقط (قوله فخص أحدهم ثلث المال) وهو الزوج لان له نصفاً عائلاً وهو تسعة والثاني ثلث الباقي وهي الام لان لها ثلثاً عائلاً وهو ستة والثالث ثلث باقي الباقي وهي الاخذ لانها أر بعث والرابع الباقي وهو الجد لان له ثمانية وبعابها أيضاً يقال خلف أر بعث من الورثة خلف أر بعث من الورثة أحدهم جزاً من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزءين والرابع نصف الجزء الثالث الجواب هي الاكدرية فالذي أخذ الجزء هو

ثم يعود الجد والاخذ الى المقاسمة فينقلب الى التعصيب ويقسمان فريضتهما بينهما أثلاثاً كما مضى وسهامهم - ما أر بعثة لا تنقسم اثلاثاً فتضرب ثلاثة في تسعة مبالغ المسئلة بعولها فتصع من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية وبعابها يقال هلك هالك وخلف أر بعثة من الورثة فخص أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي وقوله والاخذ لا يفرض مع الجد لها إلا في هذه المسئلة الاكدرية يد عليه مسائل نهت عليها في كشف الغوامض وشرحه وغيرهما فراجعهم

باب الحساب (٣٠) الفرائض وهو ناصيلها وتصحيحها لا علم الحساب المعروف مع أنه لا بد من معرفته لمن يريد

اتقان علم الفرائض قال
(وان ترد معرفة الحساب
لتنهى فيه الى الصواب
وتعرف القسمة والتفصيل
وتعلم التصحيح والتأصيل
فاستخرج الاصول في المسائل
ولا تكن عن حفظها بذهل
فانهم سبعة أصول

ثلاثة منهم قد تعول
وبعدها أربعة تمام
لا تعول يعرفها ولا انشلام)
أقول هذه الابیات الثلاثة

الاول كلها حشو والغرض
بيان أصول المسائل أولا
وأصل كل مسألة هو أقل
عدد يصح منه فرضها
وفروضها وأصول مسائل
الفرائض المتفق عليها سبعة
اثنتان وثلاثة وأربعة وستة
وثمانية واثناعشر وأربعة
وعشرون وهي قسمان
قسم منها قد يعول وهو
ثلاثة أصول وقسم منها لا
يعول وهو الاربعة الباقية
وقوله ولا انشلام كمال به
البيت لاجل القافية قال
(فالسدس من ستة أسهم
يرى

والسدس والرابع من
اثنى عشر

والثمن ان ضم اليه السدس
فاصله الصادق فيه الحدس
أربعة يتبعها عشرون
يعرفها الحساب أجمعونا
فهذه الثلاثة الاصول
ان كثرت فرضها تعول
أقول كل مسألة فيها سدس

الجد والذى أخذ نصفه هي الاخت والذى أخذ نصف الجزأين هي الام والذى أخذ نصف الاجزاء الثلاثة
هو الزوج فان لم يكن فيها زوج فهي الخرفاء وقد تقدمت أولم يكن فيها أم فلزوج النصف الباقي بين الجد
والاخت أثلاثا أولم يكن فيها جد كانت المباشرة وقد تقدمت أيضا أولم يكن فيها اخت كانت احدى
الغراوين اذا كان الاب بدل الجد وتقدم حكمها ولو كان بدل الاخت أخ سقطا اذا فرض له فلو كان بدل
الاخت نخني مشكل فاطريق في القسمة أن تعاملهم بالاضر فالاضر في حق الزوج والام أنوته في حق
الاخت والجد كورته وتصح من أربعة وخمسين لان مسألة أنوته من سبعة وعشرين وذكورته من ستة
وبينهما توافق بالثالث واذا ضربت ثلث أحدهما في الآخر حصل ما ذكرنا فبعض الزوج ثمانية عشر والام
اثنى عشر والجد تسعة ولا يعطى الاخت شيئا ويوفى الباقي وهو خمسة عشر الى البيان هذا مذهبنا وعند
السادة المالكية لا يوفى شيء بل يعطى كل واحد من الورثة نصف ماله من المسئلة من ستة مسألة وذكورته ومسئلة
أنوته وما بقي فهو للخت وتصح من مائة وثمانية لانها جامعة للمسئلة من ضرب حالي التذ كبر والتأنيث في
أربعة وخمسين فيكون للزوج خمسة وأربعون وللأم ثلاثون وللجد خمسة وعشرون والباقي للخت ثمانية

باب الحساب

ما تكلم على شيء من المسائل الفقهية شرعية تكلم على شيء من نتيجات المسائل الحسابية وهي تأصيل
المسائل وتصحيحها (قوله لا علم الحساب المعروف) أي الشامل لحساب الفرائض وغيره والحساب لغة مصدر
حسب الشيء بفتح السين يحسبه بضمها اذا عده وياق مصدره على فعلا كحسبان والعاد الحساب والمعدود
المحسوب واما حسب بالكسر فهو من أخوات ظن واصطلاحا علم بأصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات
العددية وقال بعضهم مناوله الاعداد بنوع التفريق والجمع لان جميع أنواع العدد لا يخرج عن هذين
النوعين وموضوعه العدد من حيث تحليله وتركيبه (قوله وتعلم التصحيح) أي تصحيح المسئلة وهو أقل
عدد يتألف منه نصيب كل واحد من الورثة تصحيحا (قوله لا تعول يعرفها) أي يعثر بها بمعنى يغشاها وينزل
بها ولا انشلام أي كسر وخل ويقال نلم الشيء ثلثا ما يعني كسره ولما كان العول يؤدي الى نقص كل
ذي فرض من فرض جعل كالحلل الذي في الاناء بسبب الكسر لانه خلل يدخل على المسائل ويعثر بها
(قوله المتفق عليها) خرج المختلف فيها وهما الثمانية عشر والستة والثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد
والاخوة والراجح أنهم ما تأصيل لا تصحيح وهما مبنيان على قاعدة وهي كل مسألة فيها السدس وثلث
ما بقي وما بقي تكون من ثمانية عشر وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلث ما بقي وما بقي تكون من ستة
وثلاثين (قوله ثلاثة أصول) وهي الستة وضعفها اثناعشر وضعف ضعفها أربعة وعشرون (قوله وهو
الاربعة الباقية) وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية (قوله فاصله الصادق فيه الحدس) أي
الظن والتخمين والمراد به هنا البقية وعلم ان الفرضي يقتصر بعد معرفة لفتوى الى ثلاثة أعمال من
الاعمال الحسابية التأصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود الاعظم منها الثالث والاقلان
وسيلتان له بدأ بهما وهما التأصيل والتصحيح والتأصيل مصدر أصلت العدد اذا جعلته أصلا وهو ما بني
عليه غيره واصطلاحا أقل عدد يخرج منه كسور المسئلة ويقسم على من فيها بعد فرض الذكرا شيئين اذا
تعضوا عصبه واتحدوا جهة وقربا وقوة والتصحيح تفصيل من العصب ضد السقم ولما كان المراد منه هنا غالبا
ازالة الكسر الذي وقع بين الفريق وسهامه من أصل المسئلة وكان الكسر بمنزلة السقم والنرضي بمنزلة
الطبيب لعلاج السهام المنكسرة بضرب مخصوص ليزول سقم الانكسار وتصحيح السهام سمي فعل ذلك
تصحيحا (قوله أربعة يتبعها عشرون) أي يتبعها في النطق بها وألفه لا اطلاق وكذا أجمعونا (قوله وكذلك
اذا كان مع السدس نصف أو ثلث) فيه اشارة الى ان الستة قد تكون من فرض واحد ومن فرضين فأكثر
وأما الاثناعشر والاربعة والعشرون فلا يكونان الا من فرضين فأكثر (قوله اذا كان فيها نصف وثلث)

وما بقي أصلا من ستة كما بينوا بن فاصلها من ستة وكذلك اذا كان مع السدس
نصف أو ثلث أو ثلثان كما بينت وعم وكام ولا يهاوعم وكام وبنين وعم وكذلك اذا كان فيها نصف وثلث كزوج وأم وعم وكل مسألة

فباربع وسدس فاصلهما من اثني عشر كزوج وأم وابن وكذلك اذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان كزوج وأم وعم وكزوج وابن وبنتين وعم فاصلهما من اثني عشر وفي كثير من النسخ والثلث والرابع من اثني عشر وهي صحيحة كأُم وزوجة وعم وكل مسألة فيها غن وسدس فاصلهما من أربعة وعشرين وهو معنى قوله أربعة يتبعها عشر وما كان وزوجة وأم وكذلك اذا كان مع الثمن ثلثان كزوج وبنتين ومعتق وقوله الصادق فيه الحدس حشوا لجل العاقبة والحدس في اللغة الظن والتخمين فهذه الاصول الثلاثة تعول اذا كثرت فروضها فزاد مجموعها على المال كزوج وأختين لام وأختين لاب فان فيها نصف او ثلثاين فتخصص أصحاب الفروض في المال على نسبة فروضهم فتجمع سهامهم من أصل المسئلة ويقسم المال على مجموع السهام يخرج حصة كل سهم وهذا هو العول لان العول في اللغة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح زيادة في عدد سهام أصل المسئلة ونقصان من مقادير الانصاء قال (فتبلغ الستة عقد العشرة * في صورة معروفة مشتهرة وتلحق التي تليها في الاثر * بالعول افراد الى سبع عشر والعدد الثالث قد يعول * (٣١) بثمنه فاعمل بما قول) شرع بين عول هذه الاصول الثلاثة وما

يبلغه كل أصل منها بالعول فالستة تعول الى سبعة والى ثمانية والى تسعة والى عشرة فتعول أربع مرات على توالي الاعداد الى أن تبلغ عشرة وذلك في صورة معروفة مشتهرة بام الفروخ بالخاء المعجمة وستأتي فتعول الى سبعة في زوج وأختين لابوين أو لاب أو مختلفتين فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما أسباعا للزوج نصف عائل وهو ثلاثة أسباع وللأختين ثلثان عائلان وهو أربعة أسباع وفي أم وأختين لام وأختين لغرهما وتعول الى ثمانية كزوج وأم وأختين لغيرهما وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لاب وتلقب هذه الصورة بالمباهلة

أي فتكون من ستة لان المخرجين بينهما تبين فيضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة دلالة تقيده بكون الستة من مخرج الحدس فقط بل تكون من غيره (قوله كزوج وأم وابن الخ) أي لان مخرج الربع من أربعة ومخرج السدس من ستة وهما عددان متوافقان بالانصاف يضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل ما ذكره المصنف (قوله لان العول في اللغة الارتفاع الخ) وفي اصطلاح الفرضيين زيادة ما يبلغه مجموع السهام المأخوذة من الأصل عند اردادها للفروض عليه ومن لازمه دخول النقص على أهلها بحسب حصصهم ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وانما وقع في زمن عمر رضي الله عنه وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال أول من عال الفرائض عمر رضي الله عنه لما اتت عليه الفرائض ودافع بعض بها بعضا وقال ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم أخر وكان امرا ورعا فقال ما أجده شيئا أو سعى لي من ان أقسم التركة عليكم بالحصص وادخل على كل ذي حق ما أدخل عليه من عول الفريضة اهـ وروى ان أول فريضة عالت في الاسلام زوج وأختان فلما رفعت الى عمر رضي الله عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق لالاخر حصة فاشيروا على قول من أشار بالعول العباس على المشهور وقيل على رضي الله عنه وقيل زيد بن ثابت رضي الله عنه واطاهر كما قال السبكي رحمه الله أنهم كاهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر رضي الله عنه اياهم واتفقوا على العول فلما انقضى عصر عمر رضي الله عنه اظهر ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في المباهلة فقبل له ما بالكم ثقل هذا العمر فقال كان رجلا مهابا فهبته (قوله والى ثمانية) أي فتعول بمثل ثلثها في ثلاث صور الاولى ما ذكره المؤلف نصف وثلثان وسدس والثانية نصفان وثلث وذكروا المؤلف أيضا بقوله وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لاب فللزوجة النصف وللأم الثلث وللأخت النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضي الله عنهما للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للأخت وعنه قول آخر هو ان للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت وتلقب هذه الصورة بالمباهلة لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما ان شاؤا المنذع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا ونفوسهم ثم نبهنا فنجعل لعنة الله على الكاذبين والابن لما أخذ من قولهم به الله أي لعنه وأبعده من رحمة أو من قولك أبهله اذا أهملته وأصل الابن الماذ كثرتم استعمل في كل دعاء يجتهد فيه وان لم يكن النعمان الثلاثة نصفان وسدسان كزوج وثلاث أخوات متفرقات (قوله وتلقب هذه الصورة بام الفروخ الخ) أي لانها شبيهت بنات وحواله أفراخه وقبل انهما تقبل لكل عائلة الى عشرة (قوله وبالسبعة عشر به)

وبصير نصف الزوج في صورتين ريعا وغانا بصير فرض الأم في الاولى غنا وفي الثانية ريعا وتعول الى تسعة كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل واحدة من الثلاث الباقيات السدس وكزوج وأختين لام وأختين لابوين أو لاب وتلقب هذه الصورة بالغراء لاشتراكها كالكوكب الاغروا الى عشرة كزوج وأم وأختين لام وأخت شقيقة وأخت لاب وكزوج وأم وأختين منها وأختين من غيرهما وتلقب هذه الصورة بام الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة ما فرخت بالعول والاثنا عشر تعول ثلاث مرات على توالي الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كبنتين وأم وزوجة وأم وأخت لام وأخت لغيرها والى خمسة عشر كبنتين وزوج وأبوين وكزوج وأختين لام وأختين لغيرها والى سبعة عشر كزوج وأم وولدها وأختين لغيرها وكجدتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أو لاب وتلقب هذه الصورة بام الفروخ بالجيم لا فونة الجميع وبالسبعة عشر به بفتح العين والاربعة والعشرون وهو الأصل الثالث من الاصول العائلية قد تعول وتلقب بالمسئلة البجيلة لقلة عولها وعولها مرة واحدة بثمنها الى سبعة وعشرين كاربعة بنات ابن وأربع جدات وثلث زوجات وكزوج وبنتين وأبوين وتلقب هذه الصورة بالمنبرية

قال (والنصف والباقي أو النصفان أصلهما في حكمهم اثنتان والثلث من ثلاثة يكون * والرابع من أربعة سنون * والثلثان ان كان فن ثمانية فهذه هي الاصول الثلاثة لا يدخل العول عليها فاعلم * ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) أقول لما فرغ من بيان القسم الاول من أصول المسائل وهي الاصول الثلاثة التي تعول شرع الآن في بيان القسم الثاني وهي الاربعة التي لاتعول فكل مسألة فيها نصف وما بقى كزوج وعم أو نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو اب فاصلها اثنتان والصورتان الاخيرتان تالمقان بالنصفيتين لان كلامهما فيها نصف ونصف وباليتميتين لانهما لا تغاير لهما وكل مسألة فيها ثلث وما بقى كام وعم أو ثلثان وما بقى كبنيتين وعم أو ثلث وثلثان كاخنتين لام وأختين لاب فاصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع وما بقى كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقى كزوج وبن وعم فاصلها أربعة وكل مسألة فيها ثلث وما بقى كزوج وابن أو ثلث ونصف وما بقى كزوج وبن وعم فاصلها خمسة هذه الاصول الاربعة لا يدخلها

العول كما تقدم فاذا عرفت أصل المسئلة فالك طريق التصحيح بعد ذلك تسلم من الخطا في القسمة فقد تصح المسئلة من أصلها وقد تحتاج الى ضرب يأتي بيانه قال (وان تكن من أصلها تصح فترك تطويل الحساب ربح فاعط كل سهم من أصلها مكمل أو عائلا من عولها) أقول اذا كانت المسئلة تصح من أصلها بان انقسم نصيب كل فريق على عدد رؤسه كام وعين وكزوج وثلاثة بنين وكثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام وكام الارامل فيقتصر في القسمة على تأصيلها ولا يحتاج الى تصحيح فلا تضرب بعض الرؤس في بعض والحاصل في أصل المسئلة ولا تنظر بين الرؤس والسهم لان هذا كانه تطويل في الحساب من غير فائدة فتركه ربح للراحة فاعط كل وارث سهمه من أصلها كاملا ان لم تكن المسئلة عائلة وعائلا

وتلقب أيضا بالدينارية الصغرى وأما الدينارية الكبرى فصورتها زوجة وبنات وأم واثنا عشر أخا وأختا والمتركة ستمائة دينار للبنتين أو بعامة لان لهما الثلثين وللأم مائة لان لها السدس وللزوجة خمسة وسبعون لان لها الثلث والباقي للاخوة خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت دينار واحد وقد نزلت بعلى رضي الله عنه فقالت له أخى مات وترك ستمائة دينار فاعطوني دينار واحد من الكل فقال لعل أخاك ترك من الورثة كذا وكذا وعبد من ذكر فقالت نعم فقال لها حقك معك (قوله المنبرية) أى لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطب قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل حينئذ فقال صار ثمن المرأة تسعا وهذا قد عنت الاصول الثلاثة العائلة لان المسائل تارة تكون عائلة وتارة تكون ناقصة وتارة تكون عادلة فاذا لم يدخلها العاصب بل قسمت على أصحاب الفروض فهي عادلة وان احتاجت للعاصب كما لو فضل شئ بعد أصحاب الفروض فهي ناقصة وان تراجعت الفروض وزادت فهي عائلة (قوله من أربعة سنون) السنن بفتح السين والنون الاولى الطريق أى كون الربع من أربعة طريقة مذكورة عند الحساب في الخارج وهي ان تخرج الكسر المنفرد سمية الا النصف فمخرجها اثنتان فالربع سمية الاربعة فهي مخرج السدس سمية الستة فهي مخرجه وهكذا (قوله ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) وفي بعض النسخ * ثم اسلك التصحيح فيها واقسم * وهي مكية أيضا أى اقسام مكية بين الورثة على ماسياتى وقد تم الكلام على الاصول الثانية التي لاتعول وهي الاثنان وضعف او ضعف ضعفا والثلاثة فيكمل بذلك الاصول السبعة المتفق عليها وبقي أصلا مختلف فيها وهما الثمانية عشر والستة والثلاثون وهما أصلا على الراجح لا تصححان وقد تقدم الكلام عليهما (قوله وان تكن من أصلها تصح الخ) أى اذا كانت المسئلة تنقسم على من فيها من غير كسر فلا تضرب الرؤس في بعضها لان ذلك خطأ في الصناعة وترك ذلك ربح للراحة (قوله وكثلاث زوجات الخ) أى فهي منقسمة عليهم من أصلها وهي اثنا عشر للزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة منهم سهم واحد وللأم الثلث أربعة منقسمة عليها والباقي خمسة أسهم للأعمام الخمسة لكل واحد منهم سهم (قوله وكام الارامل) وتقدم انها جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أو اب وتقدم انها من اثني عشر وتعول الى سبعة عشر للجدتين اثنان لكل واحدة منهن سهم وللزوجة ثلثة لكل واحدة سهم وللأخوات للام أربعة لكل واحدة سهم وللشقيقات ثمانية لكل واحدة سهم فلا يحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض لانها قد انقسمت من أصلها على من فيها بغير كسر (قوله وان ترى المسهام) أى الخطأ والنصيب (قوله بالوفق) أى بالنظر في الوفاق

ان كانت عائلة ففي ثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام أصلها اثنا عشر ومنها سهم واحد لثلاثة أسهم على ثلاث زوجات منقسمة لعلك عليهن لكل زوجة سهم وثلثها أربعة للام والباقي خمسة منقسمة على الأعمام لكل عم سهم وفي المبالغة وهي زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة وتعول الى ثمانية للام ثلث عائلا وهو سهمان من ثمانية فهو في الحقيقة ربع ولكل من الزوج والأخت نصف عائلا وهو ثلاثة أثمان وفي أم الارامل وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أو اب أصلها اثنا عشر وتعول الى سبعة عشر للجدتين السدس عائلا وهو سهمان من سبعة عشر لكل جدة سهم وللزوجات الربع عائلا وهو ثلاثة أسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللأخوات للام الثلث عائلا وهو أربعة لكل أخت سهم وللأخوات الباقيات الثلثان عائلا وهما ثمانية لكل منهن سهم فتعول الى سبعة عشر وعادة الورثة سبعة عشر وكانت التركة فيها سبعة عشر دينارا ولذلك تلقب بالسبعة عشرية قال * (وان ترى المسهام ليست تنقسم * على قوى الميراث فاتبع ما رسم * واطلب طريق الاختصار في العمل * بالوفق والضرب بحائلك الزلل

واردد الى الوفق الذي يوافق * واضربه في الاصل فأنت الحاذق * ان كان جنسا واحداً أو أكثر * فاحفظ ودع عنك الجدال والمراء
أقول اذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤس فريقه من الورثة فسمه من غير كسر بأن انكسر نصيب فريق أو
أكثر عليه فاتبع ما رسم أي اتبع الاثر الذي رسمه العلماء واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق
وعدد رؤسهم وبين الرؤس بعضها مع بعض واضربه في أصل المسئلة واعمل بالوفق والضرب لان كل مسئلة اذا مضرت رؤس فريقها بعضها
في بعض والحاصل في أصلها مع قسمها من الحاصل سواء كان فيها انكسار على كل الفرق أو على بعضها على جهة التباين أو النوافق أو لم يكن
فيها انكسار فان لم يكن فيها انكسار فتصع من أصلها ولا تحتاج الى ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الرؤس في الرؤس
كما اذا خلف خمس جسدان وخمس اخوة لام وخمس أعمام أصلها ستة للجدات السدس سهم (٣٣) يباين عددهن ولا اخوة الثلث سهمان

يباين عددهم والباقي ثلاثة
للأعمام يباين عددهم
والرؤس مماثلة فاضرب
عدد رؤس أحد الفرق
وهو خمسة في أصل المسئلة
وهو ستة فتصع من ثلاثين
ولو ضربت الرؤس بعضها
في بعض والحاصل في أصلها
اصحت من سبع مائة وخمسين
واذا كانت المسئلة تصع في
عدد قليل فتصعها من عدد
أكثر منه خطأ في الصناعة
الحسابية فاذا سلك الحاسب
طريق الاختصار بالوفق
والضرب جانبه الخطأ وذلك
بأن تنظر ان وقع الكسر
على فريق واحد وكانت
السهم تباين رؤس الفرق
المنكسر عليه كام وخمس
أعمام فاضرب عدد رؤس
في أصل المسئلة ان لم تكن
عائلة أو في مبلغها بالعول
ان عالت يحصل المطلوب في
المثال اضرب عددا لأعمام
وهو خمسة في أصلها ثلاثة
تصع من خمسة عشر وفي

لذلك تجد بين الرؤس وسهامها موافقة وقوله والضرب أي للوفق على الوجه الآتي فهو أخصر من ضرب
الكامل في الكامل وان كان محصيا أيضا لكان فيه طول ومنفعة بغير فائدة فتركه أولى (قوله فأنت الحاذق)
أي العارف المتقن المحكم يقال حذقته بالكسر أي عرفته وأتقنته ويقال حذق العمل بالفتح والكسر
حذقا وحذاقا وحذاقة أحكمه (قوله ودع عنك الجدال والمراء) عطف المراء على الجدال عطف تفسير
والجدال مقابلة الجدة بالجمة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمذموم الجدال لاجل المغالبة وأما الجدال لظهور
الحق فهو محمود ان كان مبتغيا به وجه الله تعالى والمراء تقدم انه تفسير للجدال قال القرطبي في منته صرا الصراح
ما رويته أمار به مراء جادلته اه فعلم من هذا ان الجدال والمراء مترادفان فعطف أحدهما على الآخر من
عطف المترادفين وفي الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ترك المراء وهو مبطل بني
له بيت في ربض الجنة ومن تركه وهو محق بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت في أعلاها رواه أبو
داود والترمذي رحمهما الله عن أبي امامة رضي الله عنه وروى ابن الجنيته قال المنذرى رحمه الله بفتح الراء
والباء الموحدة والاضاد المجمة ما حوالها اه وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله تعالى من رواية
البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من طلب العلم ليباهي به العلماء أو
ليماري به السفهاء أو ليصرف به وجوه الناس اليه فهو في النار (قوله وهو طلب الموافقة الخ) والحاصل
أن للعلماء نظرين النظر الاول بين الرؤس والسهام وهو لا يكون الا بالتوافق والتباين فقط ولا يتأتى فيه
التداخل ولا التماثل لان المماثلة اذا وجدت بين الرؤس والسهام كانت منقسمة وأما التداخل فان كانت
الرؤس داخله في السهام فهي منقسمة أيضا وان كانت السهام داخله في الرؤس فالنظر بالموافقة أولى من
التداخل فلذلك كان النظر بين الرؤس والسهام بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم فيه
هذا وأما النظر الثاني فانه يكون بين الرؤس بعضها مع بعض وسيأتي في كلام الناظم انه يكون بالنسب
الاربع وسيأتي بيانها في كلام الناظم في قوله * وان ترى الكسر على أجناس * الخ
(قوله ولو ضربت الرؤس بعضها في بعض الخ) وبيان ذلك انك تضرب رؤس الجدات الخمس في رؤس
الاخوات الخمس يحصل من ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب المذكور وهو خمسة
وعشرون في رؤس الأعمام الخمسة فيحصل من ذلك مائة وخمسة وعشرون وهذا يسمى جزء السهم فيضرب
في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل سبع مائة وخمسون وهو ما ذكره المؤلف وهذا تطويل لا فائدة فيه (قوله
تصع من خمسة عشر) هذا مثال لما عول فيه (قوله تصع من خمسة وثلاثين) هذا مثال لما فيه
العول الزوج نصف عائل وهو ثلاثين من سبع مائة وخمسة وعشرون منقسمة عليه

(٥ - بقرى)

زوج وثلاث أخوات لابوين أصلها ستة وتقول اني سبعة ثلاثة للزوج منقسمة عليه وأربعة
للاخوات تباين عددهن فاضرب عددهن وهو ثلاثة في مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصع من أحد وعشرين للزوج تسعة ولكل أخت
أربعة وان كانت السهام توافق رؤس الفريق فاردد الفريق الموافق الى وقعه واضربه في أصل المسئلة ان كان المنكسر عليه فريقا واحدا
يحصل المطلوب كام وستة أعمام أصلها ثلاثة للام سهم تصع ينقسم عليها ويفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسمان عليهم وتوافقان عددهم
بالنصف فرد عدد رؤسهم الى نصفه ثلاثا واضربه في أصلها تصع من تسعة وفي زوج وعشرين اختا لأب أصلها ستة وتقول اني سبعة ثلاثة
للزوج تصع تنقسم عليه وأربعة للاخوات لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالربع فرد عدد من الاربعة خمسة واضرب الخمسة في مبلغ
أصلها بالعول وهو سبعة تصع من خمسة وثلاثين وقوله أو أكثر أي حكمه مقه قال

(وان تر الكسر على أجناس * فانهم في الحكم عند الناس * تحصر في أربعة أقسام * يعرفها الماهر في الاحكام * مماثل من بعده مناسب * وبعده موافق مصاحب * والرابع المبين المخالف * ينبك عن تفصيلهن العارف) أقول اذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بان انكسر على فريقين أو أكثر نصيبه وقوله * وان تر الكسر على أجناس * فانظر الفريق الذي تباينه سهامه تحفظه كاملا والفريق الذي توافقه سهامه ترده الى وقفه وتحفظه وفقه ثم تنظر في المحفوظين أو في محفوظ من المحفوظات فاحوالهما منحصرة في أربعة أقسام اما أن يكونا متماثلين وهما المتساويان الخمسة وخمسة واما أن يكونا متناسبين وهو أن أقلهما جزأ من أكثرهما أي ينسب الى الاكثر بالجزئية كنصفه (٢٤) وثلاثة وعشر ونصف ثم هذا تعبير العراقيين المتقدمين والمتأخرون يعبرون عنهما

بالتداخلين واما أن يكونا متوافقين وهو أن يكون بينهما موافقة بجزء من أجزاء كالاربعة والستة فانهما متوافقان بالنصف واما أن يكونا متباينين وهو أن لا يكون بينهما موافقة بجزء من الأجزاء كالخمسة والتمانية فاذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط وقد يكون على ثلاث فرق وقد يكون على أربعة ولا يتجاوزها ولكل حالة حكم اقتصر المصنف على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط فقال

(نخذ من المماثلين واحدا ونخذ من المناسبين الزائدا واضرب جميع الوفق في الموافق واسلك بذلك أنهمج الطرائق ونخذ جميع العدد المبين واضربه في الباقي ولا نداهن فذلك جزء السهم فاعلمه واحذر هديت ان تضل عنه واضربه في الاصل الذي

والاخوان العشرين الثلاث عاتلان وهما أربعة أسهم من سبعة مضرورة في جزء سهمها خمسة بعشرين لكل واحدة منهم سهم (قوله فانهم في الحكم عند الناس الخ) أي فالنسبة الواقعة بين المثبتين عند الفرض بين محصورة في أربعة أقسام وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين كما سيأتي في كلامه (قوله يعرفها الماهر في الاحكام) أي الخادق في الاحكام الفرضية والحسابية فانها أصل كبير في الفرائض (قوله من بعده مناسب) أي بعده في الذكر عدد مناسب أي بينه مناسبة أي مداخلته وقوله العرف أي العالم بالاعمال الحسابية (قوله على فريقين الخ) والحاصل ان الانكسار على فريقين وثلاث فرق متفق عليه واما على أربع فرق فعندنا كالحنفية والحنابلة خلافا للمالكية لان الجدات عندهم لا ينكسر عليهم فرضهن وذلك لان الانكسار على أربع فرق لا يكون الا في اثني عشر أو أربعة وعشرين ولا يرث عندهم الاجداتان فقط والسادس من هذين الاصلين الذي هو نصيبهما من قسم عليهم (قوله نخذ من المماثلين واحدا) أي اذا كان بينهما مماثلة الخمسة وخمسة مثلا (قوله ونخذ من المناسبين الخ) أي المتداخلين كاثنتين وأربعة أو خمسة وعشرة فيكتب في بالاكثر ويضرب في أصل المسئلة (قوله واضرب جميع الوفق في الموافق الخ) أي اذا كان بين الرؤس موافقة لخمسة عشر وثلاثة وثلاثين مثلا فيبينهما موافقة بالثلاث لان الخمسة عشر لها ثلث صحيح وهو خمسة وللثلاثة والثلثين ثلث صحيح وهو أحد عشر فيؤخذ ثلث أحدهما ويضرب في كامل الآخر وما تحصل يكون جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة (قوله أنهمج الطرائق) أي أوضحها فان المنهاج هو الطريق الواضح (قوله ونخذ جميع العدد المبين الخ) أي بان تضرب كامل أحد المتباينين في كامل الآخر وما حصل هو جزء السهم فيضرب في المسئلة (قوله ولا نداهن) أي لا تصانع لان المداينة هي المصانعة بمعنى المداينة (قوله فذلك) أي ما حصلته من النسب الاربع وهو أحد التماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر ومسطح المتباينين هو جزء السهم الواحد من أصل المسئلة (قوله الذي تأصلا) تأكيدا لاصلته (قوله واحد) أي اضبط لان الاحصاء هو الضبط (قوله فالقسم اذا صحح) أي لا خطأ فيه لانك قد صححت المسئلة بالقواعد الصحيحة وهي المذكورة في كلامه (قوله يعرفه الا بعم) وهو الذي لا يقدر على الكلام أصلا أي كلام العرب وان أفصح بالعجمية والمراد بالفصح هو البليغ قال القرطبي فصيح بالضم فصاحة صار فصحا أي بليغا اه (قوله كام وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام) هذا مثال لتباين الرؤس السهام مع تماثل الرؤس وقوله أو خمسة عشر مثال للتوافق في فريق والتباين في آخر مع تماثل الرؤس (قوله كام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عمما) هذا مثال للتوافق مع التماثل والمراد بقوله والتناسل بان المتداخلان (قوله وتبعان من أربعة وعشرين) لكن الاولى مثال لتوافق الرؤس السهام في فريق وتباينه في آخر مع تداخل الرؤس فيهما والثانية مثال لتوافق الرؤس

تأصلا * وأحص ما انضم وما تحضلا وأقسمه فالقسم اذا صحح * يعرفه الا بعم والفصح) أقول اذا كان الكسر السهام على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذي يابنته سهامه ووفق الفريق الذي وافقته سهامه فانظر في المحفوظين المثبتين فان كانا متماثلين نخذ أحدهما وان كانا متناسبين نخذ الزائد منهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان كانا متباينين فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر فالخامس في كل حالة من الحالات الاربع هو جزء سهم المسئلة فاضربه في أصلها ان لم يكن عائلا وفي مبلعه بالعول ان كان عائلا يحصل التصحيح وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة كما سيبينه فالمحفوظات التماثلات كام وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام أو خمسة عشر عمما و كام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عمما في الصور الثلاث ونص من ثلاثين والتناسلان كام وأربعة اخوة لام وأربعة أعمام أو اثني عشر عمما و كام وأربعة أعمام أو أربعة وعشرين

والموافقان كام وخمسة عشر أخلام وعشرة أعمام أو ثلاثين غمناو كام وثلاثين أخلام وعشرة أعمام أو ثلاثين غمناو الشوافق فيها كلها بين المحفوظين بالخمس وجزء سهم كل صورة منها ثلاثون وتصع من مائة وثمانين والمتباينان كام وثلاثة أخوة لام وعين أو ستة أعمام وكام وستة أخوة لام وعين أو ستة أعمام جزء سهم كل منها ستة وتصع من ستة وثلاثين فاقسم في كل صورة قما صحت المسئلة على الورثة بان تضرب جزء سهم المسئلة في نصيب كل فريق من أصل المسئلة وتقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل رأس منه من جملة التصحيح وان وقع الانكسار على ثلاث فرق أو على أربع فرق فانظر ما بين كل فريق وسهامه واحفظ عدد رؤس الفريق المتباين ووفق رؤس الفريق الموافق ثم انظر المحفوظات فان كانت كلها متماثلة فاحدها جزء السهم وان كانت متداخلة (٣٥) فاكثرها جزء السهم وان كانت متباينة

فاضرب بعضهما في بعض فالحاصل جزء السهم وان كانت كلها متوافقة أو مختلفة فانظر في المحفوظين منها وخذ أحدهما ان تماثل أو أكبرهما ان تماثل الباقي والحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا وفي جمعه ان تباين ثم انظر بين ما أخذته وبين المحفوظ ثالث وخذ أحدهما أو أكبرهما أو الحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر وفي كل ما سبق فالأخوة وذا نائبا هو جزء سهم المسئلة ان كانت المحفوظات ثلاثة فان كانت أربعة فانظر بين ما أخذته نائبا وبين المحفوظ الرابع وخذ أحدهما أو أكبرهما أو مضروب أحدهما في وفق الآخر وفي كل ما سبق جزء سهم المسئلة اضربه في أصلها كما تقدم يحصل التصحيح فلو خلف خمس جدات وخمسة أخوة لام وخمسة أعمام فجزء سهمها

السهم في الفريقين مع تداخل الرؤس فيهما (قوله والموافقان كام وخمسة عشر أخلام الخ) أي اضرب وفق أحدهما في كامل الآخر والموافقة بينهما بالخمس لان خمس الخمسة عشر ثلاثة وخمس العشرة أعمام اثنان فاذا ضربت الثلاثة في العشرة والاثنين في الخمسة عشر فالحاصل ثلاثون وهو جزء السهم كما ذكر الشارح وقوله أو ثلاثين غمناو لان بينهما موافقة بثلاث الخمس لان ثلث خمس الخمسة عشر واحد فيضرب في الثلاثين وثلث خمس الثلاثين اثنان فيضربان في الخمسة عشر فيحصل ما ذكر (قوله وكام وثلاثين أخلام وعشرة أعمام) مثال لتوافق فريق سهامه وتباين الآخر والموافق بين المحفوظين لان وفق الفريق الأول خمسة عشر وبين هذا المحفوظ مع عشرة أعمام توافق بالخمس فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وقوله أو ثلاثين غمناو مثال لتوافق رؤسهم لان سهامهم ثلاثة فثلثها واحد وثلث الثلاثين عشرة ولا يخفى الموافقة بين هذا المحفوظ والفريق الأول (قوله وتصع من ستة وثلاثين) لكن الأولى مثال للتباين بين الرؤس والسهام وكذلك بين الرؤس وتسمى سهامها لانها التباين وكذلك مسألة غمناو التباين والثانية مثال للتباين فريق سهامه موافقة الآخر والثالثة كذلك والرابعة مثال للتوافق بين الرؤس والسهام في الفريقين (قوله للتداخل) أي بين الرؤس بعض سهام بعض وأما بين الرؤس والسهام فتباين في الجميع (قوله فجزء سهمها مائة وخمسون) وجه ذلك انك تأخذ خمس العشرة الجدات وهو اثنان وتضربها في الخمسة عشر أخلام يكون الخارج ثلاثين خذ خمسها ستة واضربه في الخمسة والعشرين غمناو يكون الخارج مائة وخمسين وهي جزء السهم كما ذكر المؤلف فلجدات السدس سهم من ستة في مائة وخمسين بمائة وخمسين لكل واحدة منهم خمسة عشر وللأخوة للام سهمان من ستة في مائة وخمسين بثلثمائة لكل واحد منهم عشرون وللأعمام الباقي وهو ثلاثة في مائة وخمسين باربع مائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فاذا أحصيت ما ذكر تجده كاملا (قوله وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين) وجه ذلك انك تأخذ وفق الستة الجدات ثلاثة وتضربه في كامل العشرة الأخوة للام يحصل ثلاثون لان بين الجدات الست والعشرة الأخوة للام توافقا بالنصف ثم تضرب الثلاثين في السبعة الأعمام يحصل مائتان وعشرة وهو جزء السهم كما ذكر المصنف فيضرب ذلك في أصل المسئلة وهو اثناعشر يحصل ما ذكر المؤلف فللزوجتين الربع ثلاثة أسهم مضروبة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحدة منهما ثلثمائة وخمسة عشر وللجدات السب السدس سهمان في مائتين وعشرة باربع مائة وعشرين لكل واحدة منهم سبعون وللأخوة للام الثالث أربعة أسهم في مائتين وعشرة بثلثمائة وأربعين لكل واحد منهم أربعة وخمسون والباقي ثلاثة أسهم للأعمام السبعة مضروبة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحد منهم تسعون فاذا جمعت ما ذكر وجدته كاملا (قوله وتصع من ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين) وبيان ذلك انك تأخذ رؤس الزوجات الأربع وتضربها

بخمسة لثمائل وتصع من ثلاثين أو خلف خمسة أخوة لام وعشر جدات وعشرين غمناو جزء سهمها عشرون للتداخل وتصع من مائة وعشرين أو خلف عشر جدات وخمسة عشر أخلام وخمسة وعشرين غمناو جزء سهمها مائة وخمسون لتوافق بين الرؤس بالخمس وتصع من تسعمائة وتلو خلف جدتين وثلاثة أخوة لام وخمسة أعمام أو جدتين وستة أخوة لام وخمسة عشر غمناو جزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات وتصع من مائة وثمانين ولو خلف أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر أخلام وأربعة أعمام فاصلها اثناعشر ووقع الانكسار فيها على أربع فرق وجزء سهمها أربع لثمائل المحفوظات وتصع من ثمانية وأربعين ولو خلف زوجتين وست جدات وعشرة أخوة لام وسبعة أعمام لكان جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت مائة وخمسمائة وعشرين وان خلف أربع زوجات وخمسة عشر فاصلها أربع لثمائل المحفوظات وتصع من ثمانية وأربعين ولو خلف أربع زوجات وخمسة عشر فاصلها أربع لثمائل المحفوظات وتصع من ثمانية وأربعين ولو خلف أربع زوجات وخمسة عشر فاصلها أربع لثمائل المحفوظات وتصع من ثمانية وأربعين

(تنبيه) الجزء يضم الجيم مهموزا لا تحذف ويجوز في الزاي السكون والضم والحذف بالحاء المهملة والذال المهملة الاحتراز والزاي بالزاي وآخره غين مججمة هو المثل والاحصاء الضبط والضم هنا الجمع والقسم بفتح القاف معـ يدقسم وبكسر القاف النصيب وكلامه محتملها والظاهر الفتح والاعجم الذي لا يفهم عن مقصوده ولا يبينه والفصح ضده وغالب ذلك حشو وقال (فهذه من الحساب جل * يأتي على مثالهن العمل من غير تطويل ولا اعتساف * (٣٦) فاقنع بما بين فهو كاف) أقول الجمل بفتح الميم جمع جملة بسكونها أي فهذه جل من الحساب

بجدة عن المثل يأتي بها العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل في العبارة ولا ارتكاب غير طريق العمل والمثال الصفة التي نصف المراد والتطويل هنا ضد الاختصار والاعتساف بكسر الهمزة هو لاخذ على غير الطريق واقنع من القناعة وهي الرضا بالقسم والماضي قنع وزن فرح فهو قنع وقانع وقنوع وقنيع وبين مضموم الاول مكسور والثاني مشدد مبنى باسم بسم فاعله أي وضع والكافي المنعني عن غيره والبيتان كلاهما مشو وتطويل لا يحتاج اليهما * (باب المناهجات) * أقول هذا باب نوع من تصحيح المسائل أي الذي قبله تصحيح بالنسبة إلى ميت واحد وهذا تصحيح بالنسبة إلى ميتين فصاعدا فلماذا ذكره عقبه والمناجات في الاصطلاح ان يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر سميت مناسخة لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية أو لان المال ينتقل فيها من وارث الى وارث والنسخ في

في عدد الجذات الخمس يحصل عشرون تضربها في البينات السبع لتباين الرؤس بحـ ل مائة وأربعون فهي جزء السهم كذا كره المؤلف فلان وجات الثمن ثلاثة أسهم من أصل المسئلة بعولها وهو سبعة وعشرون مضروبة في مائة وأربعين باربع مائة وعشرين لكل واحدة منهم مائة وخمسة وللجذات الخمس السدس عائلا من الأصل المذكور أربع أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسة مائة وستين لكل واحدة منهم مائة واثناعشر والبنات السبع الثلاث من الأصل المذكور ستة عشر سهما مضروبة في مائة وأربعين بالفين ومائتين وأربعين لكل واحدة منهم ثلثمائة وعشرون وللجذات السدس عائلا أربع أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسة مائة وستين فاذا جمعت ما ذكره وجدته ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين كما ذكر المؤلف (قوله من غير تطويل) أي في العمل بل باقتصار ولا اعتساف بكسر الهمزة أي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الجادة بين الفرضيين والحساب (قوله فاقنع الخ) أي ارض لانه من القناعة وهي الرضا باليسير من العطاء من قولهم قنع بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والا حاديت في فضل القناعة كثيرة شهيرة فمنها ما رواه البيهقي في الزهد عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الأثير رحمه الله تعالى حديث عز من قنع وذلل من طمع أه وأما قنع بالفتح فعناه سأل وما أحسن ما قال بعضهم

العبد حران قنع * والحر عبدان قنع فاقنع ولا تقنع فها * شئ يشين سوى الطمع

فقوله العبد حران قنع بكسر النون بوزن فرح أي رضى وقوله والحر عبدان قنع بفتح النون بوزن ضرب أي سأل وقوله فاقنع فعل أمر وهو بفتح النون بوزن افرح وقوله ولا تقنع فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو بكسر النون بوزن تضرب أي لا تسأل غيرنا لقل وسبيلك لانه القادر على الاعطاء والمنع فاذا أعطاك لم يقدر أحد على المنع واذا منع لم يقدر أحد على الاعطاء فهو المعطى المانع قد سأل الله تعالى أن يعفنا سعادة الدارين من فضله وكرمه وقوله شئ يشين سوى الطمع الشين هو الشئ المستكره المستعجب أي لم يكن هناك أقيع من الطمع فهو بذل صاحبه أعاذنا الله منه * (قائدة) * في معرفة قسمة القيراط وهي ان تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في خرج القيراط وهو أربع وعشرون وتقسم الحاصل على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث ومثال ذلك لتوضيح القاعدة زوج وأم وأخت شقيقة وأولاد وتسمى هذه الصورة بالمباهلة كما تقدم فاصل المسئلة ستة وتعول الثمانية فان أردت قسمتها على مخرج القيراط فاضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط يحصل اثنان وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فللزوج تسعة قراريط وللأخت كذلك لان لها ثلاثة كل زوج واضرب للام اثنتين في أربعة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسمها على الثمانية يخرج لها تسعة قراريط فاذا جمعت ذلك وجدته أربع وعشرين وعلى هذا فقس (قوله باب المناهجات) ولما انتهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة إلى واحد شرع في تصحيحها بالنسبة إلى اثنين فأكثر وسميت مناسخة لانها من النسخ وهو لغة لازلة والنقل يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الكتاب أي نقلته ونشر عارف حكم شرعي باثبات آخر وما ذكره المؤلف هو اصطلاح الفرضيين وفيه مناسخة لان المعنى ازالة أو تغيير ما صحت منه الاولى بغير الثاني أو بالمصحح الثاني (قوله هديت) هذه جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله لان العامل أخذ والمعمول وفق وهديت معترضة بينهما والهداية هي الدلالة مطلقا وقيل على الخير

اللغة الازالة أو النقل ومنه نسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه قال (وان تمت آخر قبل القسمه) فصح الحساب واعرف سهمه فقط

واجه بمجل له مسئلة أخرى كما * قد بين التفصيل فيما قدما وان تكن ايست علمها تنقسم * فارجع الى الوفق بهذا قد حكم وانظر فان وافقت السهاما * فخذ هديت وفقها تاما واضربه أو جعها في السابقة * ان لم يكن بينهما موافقة وكل سهم في جميع الثانية * بضرب أولى وفقها لانيه وأسهم الأخرى في السهام * تضرب أولى وفقها تاما

فهذه طريقة المناصفة * فارق بها رتبة فضل شائخه) أقول اذا مات انسان ثم مات آخر من ورثة الاول قبل قسمة تركته ففصح مسئلة الميت الاول واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل له مسئلة أخرى بان تصح مسئلة وتقسيمها كما تقدم ثم اقسام سهام هذا الميت الثاني من مسئلة الاول على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لان الحاجة الى عمل مثله ماتت امرأة عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين أو أبوين فس- له الميت الاول تصح من أصلها ستة لازوج ثلاثة وللام سهامين وسهم ومسئلة الثاني وهو الزوج في صورتين تصح من ثمة وسهامه من الاولى ثلاثة منقسمة على مسئلته فتصح المناصفة كلها من ستة وهذا امراده بقوله كما قد بين التفصيل فيما قد ما وان لم تنقسم ام الثاني على مسئلته فارجع الى الوقف بان تنظر هل بين سهام الثاني ومسئلته موافقة أو مباينة فان وافقت سهامه مسئلته فخذ وفق مسئلته واضربه في المس- له السابقة وهي مسئلة الميت الاول وان لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين مسئلته موافقة بان تباينها فاضرب مسئلته جميعها في السابقة يحصل في الحالين تصح المناصفة بمثاله والمسئلة الاولى بحالها مات الزوج عن ستة بنين أو عن أم وأخوين لام وأخ لآب فسئلته في صورتين تصح من أصلها ستة وسهامه من الاولى ثلاثة لا تنقسم على مسئلته (٣٧) بل توافقه بالثلث فاضرب ثلث مسئلته وهو سهامان في مسئلة

الاول وهي ستة تصح المناصفة من اثني عشر للام من الاولى أربعة ولعمها سهامان ولورثة الزوج ستة مات الزوج فيها عن عشرة بنين أو عن بنت وخمسة اخوة لأبوين أو لأب صحت مسئلته فيها من عشرة لكل ابن سهم وللبنات خمسة ولكل أخ سهم وسهامه أي الزوج من الاولى ثلاثة تباين العشرة فاضرب العشرة جميعها في الاولى تصح المناصفة من ستين ام الاولى منها عشرة ولا معها عشرون ولورثة الزوج ثلاثون فاذا أردت ان تقسم المناصفة فاضرب سهام كل وارث من المسئلة الاولى في جميع المسئلة الثانية عند مباينتها لسهام صاحبها وفق الثانية عند موافقتها واضرب

فقط فيكون المراد بها التوفيق والعصمة وهو المراد هنا وقوله علانية أي جهرا (قوله رتبة فضل شائخه) أي مرتبة عالية قال القرطبي في مختصر الصحاح شمع الرجل ثم وخا أي ارتفع بانفه تكبرا والانه ارتفع كبرا وأنوف شمع وجبال شواخ (قوله فاذا أردت ان تقسم المناصفة) أي بان تقول من له شيء من الاولى أخذه مضروبا في كل الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في كل سهام مورثه من الاولى عند التباين أو في وفقها عند التوافق (قوله ولم يذ كر سوى ما اذا مات ميتان فقط الخ) واذا أردت معرفة ما اذا مات أكثر من ميتين فصح المسئلة الاولى واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل للمسئلة الثانية أخرى وانظر هل بينهما أي بين سهام الثاني منها ومسئلته موافقة أو مباينة ثم اضرب وفق مسئلته في كامل الاخرى بان تصحها وتقسيمها كما تقدم ثم اقسام سهام هذا الميت الثاني من المسئلة الاولى على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لان الحاجة الى عمل وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فارجع الى الوقف أو جميع مسئلته في جميع الاولى عند التباين يحصل تصح المناصفة ثم نجعل ما صحت منه المسلمتان أولى بالنسبة الى الميت الثالث وتنظر بين سهامه وبين مسئلته كما صحت في الاوليين ثم في الرابعة كذلك ومثال ذلك ماتت امرأة عن زوجها وأمها وعمها ثم مات الزوج عن خمسة بنين فالمسئلة الاولى من ستة لازوج النصف ثلاثة وللام الثلث سهامان ولعم مابق وهو سهم واحد فثلاثة الزوج لا تنقسم على مسئلته لان مسئلته من خمسة عدد رؤس بنيه فينقسم مابقين فاضرب المسئلة الاولى ستة في الثانية وهي خمسة يحصل ثلاثون فاجعل ذلك أولى بالنسبة للثالثة ثم ماتت الام عن أربعة اخوة لأب فخذ سهام الام من الاولى اعتبارا بالتصحيح عشرة واعرضها على مسئلتها وهي أربعة فتجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب النصف الاربعين في الثلاثين يحصل ستون ومنها تصح ثم ماتت الام عن عشرة بنين فخذ سهام عشرة واقسمها على مسئلته لكل واحد سهم فتصح المناصفة الجامعة للمسائل الاربع كلها من ستين فاقسمها كما علمت فلورثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم ستة ولورثة الام عشرون لكل واحد منهم خمسة ولورثة الام عشرة لكل واحد منهم واحد ولك طريق أخرى في العمل بان تقسم مسئلة الاولى وهي ستة على المسائل الاربع فالزوج منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة تباينها فثبت الخمسة وللام منها اثنتان على مسئلتها وهي أربعة توافقه بالنصف فرد الاربع الى نصفها اثنين وأثبتها ولعم منها واحد على مسئلته وهي عشرة تباينها فثبت العشرة فصارت الماثبات خمسة واثنين وعشرة فجزء سهامها

سهام كل وارث من الثانية في جميع سهام مورثه عند التباين وفي وفقها عند التوافق في صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن ستة بنين تقدم انهم تصح من اثني عشر موافقة مسئلة الثاني سهامه بالثلث لام الميتة الاولى من مسئلتها سهامان في وفق الثانية وهو سهامان فلها أربعة ولعمها سهم من السهمين يحصل له سهامان ولكل من أولاد الزوج من الثانية سهم في ثلث سهام مورثه وهو سهم يحصل له سهم وفي صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن بنت وخمسة اخوة تقدم انهم تصح من ستين لمباينة سهام الثاني مسئلته فاضرب لام الاولى سهمين في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون ولعمها سهام في العشرة فله عشرة واضرب لبنت الميت الثاني خمسة من مسئلته في سهامه الثلاثة فلها خمسة عشر واضرب لكل من اخوته سهام في الثلاثة فله ثلاثة أسهم وقس على ذلك وقد اخذ المصنف رحمه الله تعالى ولم يذ كر سوى ما اذا مات ميتان فقط لاجل التسهيل على المبتدئ ولم يذ كر كيفية قسمة التركة وهي الثمرة المقصودة بالذات فحسن نذ كرها وذلك ان التركة اذا كانت من الامور المعدودة بالتساوية قدر او قيمة كالدرهم والدينار .

ففيها طرق منها أن تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسيم الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن أم وزوج وبنين
وتركة مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر للزوج وثلثة للام أو بعة وللم خمسة فاضرب الزوج بثلثة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة
يخرج لها خمسة وعشر ودينارا واضرب للام أو بعة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها ثلاثون وثلاثون وثلث واضرب للم خمسة
في المائة واقسم الحاصل على المسئلة (٣٨) يخرج له أحد وأربعون وثلثان ومنها أن تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهم

كل وارث يحصل نصيبه في
المثال اقسم المائة على المسئلة
وهي اثنا عشر يخرج ثمانية
وثلاث اضربها في ثلاثة
الزوج واربعة الام وخمسة
الم يحصل لكل واحد
ما ذكرناه ومنها أن تنسب
سهام كل وارث من المسئلة
إليها وتأخذ من التركة
بتلك النسبة فالأخوذ حصته
فنسبة ثلاثة للزوج إلى
المسئلة ربعها فخذها ربع
المائة وهو خمسة وعشرون
ونسبة أربعة للام إلى المسئلة
ثلث فلها ثلث المائة وهو
ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة
خمس للام ربع وسدس فله
ربع المائة خمسة وعشرون
وسدسها ستة عشر وثلثان
وهذا الوجه يعمل به في
التركة المعدودة وغيرها
سواء كانت أحراراً أو مملوكات
أو منفصلة منسوبة القيمة
أو مختلفة

(باب ميراث الخنثى المشكل)
أقول كان ينبغي أن وضع
الترجمة أن يقول باب ميراث
الخنثى المشكل والمفقود
والجمل فإن الناطم ذكرهما
أيضاً أو يفرد كل مسألة من
المسائل إلى الثلاث باب
والخنثى المشكل قسمان
قسم له آلة الرجال وآلة

عشرة للزوج من ستة ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين
بنيه الخمسة وللأم اثنتان من ستة فاضربهم في العشرة فلها عشرون فاقسمها بين أخواتها لاربعة وللعم واحد
من ستة في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنيه فحصل لكل واحد من ورثة الزوج والام والعم ما قدمناه (قوله
كيفية قسمة التركة الخ) اعلم أن القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقسموه وهي
مؤنثة وانما ذكر ضميرها في قوله تعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه
لانهم في معنى الميراث والمال نقل ذلك ابن الهائم عن الجوهري رحمه الله تعالى والقسمة في الاصطلاح حل
المقسوم إلى أجزاء متساوية عدتها عدة أحاد المقسوم عليه أو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه
والتركة كانت جمع تركة وهي ما ورثه قرابة الميت وتقدم ضبطها للخنثى في أول هذا الكتاب وانما جمعها وان
كانت اسم جنس لاختلاف أنواعها وهذا الباب عظيم الجدوى كثير النفع قال ابن الهائم قال الامام في
النهاية ولولا ثمانية الفرائض ونتيجتها لم يكن ذلك بعيداً (قوله ففيها طرق الخ) وبعضهم يعبر عنها بالوجه
وهي خمسة مذكر منها ثلاثة الأولى اضرب ثم اقسم وأشار إليها بقوله ومنها أن تضرب سهام كل وارث من
المسئلة في التركة وتقسيم الخ والثانية اقسم ثم اضرب وأشار إليها بقوله ومنها أن تنسب سهام كل وارث
وتضرب الخارج في سهام كل وارث الخ والثالثة النسبة وأشار إليها بقوله ومنها أن تنسب سهام كل وارث
من المسئلة إليها الخ وبقي طريقان لم يتعرض لهما المؤلف وهما أن تقسم ما صحت منه المسئلة على التركة
واقسم سهام كل وارث من التخرج على الخارج من تلك القسمة ففي المثال المتقدم اقسّم الاثني عشر على
المائة بان تنسبها إليها يخرج عشر وخمس عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج سهام الزوجة الثلاثة
وسهام الام الاربعة وسهام العم الخمسة بما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل ما ذكرنا وان تقسم
ما صحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك
الوارث الذي قسمت به المسئلة على نصيبه ففي المثال المذكور اقسّم الاثني عشر على سهام الزوجة وهي
ثلاثة يخرج أربعة اقسّم عليها المائة يحصل لها ما ذكرنا واقسم الاثني عشر على سهام الام وهي الاربعة يخرج
ثلاثة اقسّم عليها المائة يحصل لها ما ذكرنا واقسم الاثني عشر على سهام العم وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان
اقسم المائة عليها يحصل له ما ذكرنا (قوله باب الخنثى المشكل الخ) أني به مؤخر عن ميراث الذكور
والاناث المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثه ما هو بالنساء المثلثة مأخوذ من الاختلاف وهو
الثني والتكسر أو من قولهم خنث الطعام إذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره
وسمي بذلك لاشتراك الشبهين فيموأله لأنثى فهو غير منصرف والضمائر العائدة عليه يؤتى بها مذكرة
وان انضمت انوثته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا (قوله آلة الرجال) أي من الذكور والبيضتين وآلة
النساء ومسئلة الخنثى من شذوذات المسائل الخارجة عن الأصول والقواعد وهل يوجد في غير آدميين
قال النووي في تهذيب الامم واللغات قال صاحب التنبية يقال ليس من الحيوانات خنثى الا في الادميين
والابل قال قلت ويكون في البقرة فجاءني جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج الاثني ولا ذكر الثور
وانما لها خرقة عند مخرج البول وسألوني عن جوار النخبة بهم افعلت تجزئ لانها ذكر أو أنثى
وكلاهما يجزئ لانه ليس فيهما ما ينقص اللحم وأفتيتهم بذلك (قوله ولا يتصور أن يكون المشكل زوجاً الخ)

النساء جميعاً وقسم له بقية يخرج منها البول لا تشبه آلة من الآلاتين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صبيها فاذ بلغ
أمكن انضاحه والاول ندي يتضح وان كان صبيها ولا شك لهما انضاحهما علامات من البول والشهوة وغيرهما يحصل ذلك وبسطه
كتب الفقه والغرض هنا كيفية ارث المشكل وارث من معه من الورثة حال اشكاله ولا يتصور أن يكون المشكل زوجاً ولا زوجة لعدم
مناكحته ولا أباً ولا جدّاً ولا أمّاً ولا جدة لانه لو كان واحداً ما ذكر لكان واضعاً والغرض انه مشكل وأما الواضح فكيف هو واضح فمما سبق قال

(وأن يكن في مستحق المال * خنثى صحيح بين الأشكال فانقسم على الأقل والبقين * تحفظ بالقسمين) أقول إذا مات إنسان وخلفنا ورثة فهم خنثى مشكل بين الأشكال أي ظاهر الأشكال فيعامل هو ومن معه من الورثة بالأضر من ذكورة الخنثى وأنثيته فيعطى كل واحد الأقل المتيقن عملاً بالبقين ويوقف الباقي إلى انضاح حال المشكل فيعمل بحسبه أو إلى أن يصطالحوا فلو مات عن ابن وولد خنثى مشكل فبتقدير ذكورة الخنثى يكون المال بينهما وبين الابن بالسوية لكل واحد منهما نصف المال وبتقدير (٣٩) أنثيته يكون للخنثى الثلث وللابن الثلثان فيقدر الخنثى أنثى في حق

أي فهو منحصر في أربع جهات البنوة والاختوة والعمومة والولاء (قوله تحفظ) جواباً للامروء وقوله فانقسم وقوله بالقسمين والتبيين أي الايضاح (قوله إذا مات إنسان) عبر به لانه يعلم المذكور والانثى على إحدى اللغات والخنثى لا يخلو عنه ما (قوله أو إلى أن يصطالحوا) أي يتساوا أو تفاضل ولا بد من جريان التواهب ويغفر الجهل هنا للأضر ذرة (قوله فبتقدير ذكورة الخنثى الخ) أشار إلى أن الطريق على مذهبنا في حساب مسائل الخنثى أن تصح المسألة بتقدير ذكورة فقط وبتقدير أنثيته فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الأربع ونحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فانقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر أقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوقف المشكوك فيه إلى البيان أو الصلح ففي المثال الذي ذكره المؤلف بتقدير ذكورة الخنثى تكون المسألة من اثنين لكل واحد منهما واحد وبتقدير أنثيته تكون المسألة من ثلاثة وبين الثلاثة والاثنين ثمانين فتضرب أحد الأصلين في الآخر فحصل الجامعة ستة فان قسمتها على مسألة الذكورة كان لكل ثلاثة وان قسمتها على مسألة الأنوثة كان للخنثى اثنان وللذكر المحقق أربعة فالأضر في حق الخنثى أنوثته فيعطى سهمين والأضر في حق الابن ذكورة الخنثى فيعطى ثلاثة ويبقى السدس واحد فيوقف فان انضاح بالذكورة أخذها وان انضاح بالأنوثة أخذها الابن الواضح فان لم يتضح يوقف إلى أن يصطالحوا أما كيفية العمل على مذهب الإمام مالك في المثال المتقدم فتضرب الستة الجامعة بين المسئلتين في اثنين حالي الخنثى فيحصل اثناعشر للخنثى بتقدير الذكورة ستة وبتقدير الأنوثة أربعة ومجموع الحصتين عشرة فيعطى نصفها خمسة فهي له وللواضح بتقدير ذكورة الخنثى سبعة وبتقدير الأنوثة ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر فيعطى نصفها خمسة وعشرون فتضرب الستة في ثمانية عشر فلا يوقف شيء لأن القاعدة عندهم أن للخنثى نصف حصص الذكور والانثى وأما عند الحنفية فلللخنثى الثلث وللواضح الثلثان فيعامل بالأضر في حق نفسه فقط وأما عند الحنابلة فعندهم أنه إذا لم يرج انضاحه فكالمالكية وإن رجع انضاحه فكالمشافعية (قوله والجامعة لهم مائة وأربعة وأربعون الخ) لأن ثلث ثمن الثمانية والأربعين اثنين وثلث ثمن الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت أحدهما في كامل الآخر حصل ما ذكره المؤلف فاذا قسمت هذه الجامعة على مسألة الذكورة حصل لكل واحد من الثمانية والأربعين ثلاثة فهي جزء السهم في مسألة الذكورة وان قسمتها على مسألة الأنوثة حصل لكل واحد من الاثنين والسبعين اثنان فهم أجزاء السهم في مسألة الأنوثة (قوله لاروجة ثمانية عشر) أي مطلقاً لان لها من مسألة الذكورة ستة مضروبة في ثلاثة فلها ما ذكرناه من مسألة الأنوثة تسعة مضروبة في اثنين فلها ما ذكرناه من مسألة الأنوثة ثمانية عشر (قوله وللام أربعة وعشرون) أي على التقديرين لان لها في مسألة الذكورة ثمانية في ثلاثة ولها في مسألة الأنوثة ثمانية عشر في اثنين بأربعة وعشرين فيهما فلم يختلف نصيبها في التقديرين (قوله وللخنثى بتقدير أنوثته أربعة وثلاثون) لان الأضر في حقها أنوثته فله ما ذكرناه من الواحد والخمسين الباقية بعد الفروض من مسألة الأنوثة سبعة عشر مضروبة في اثنين بما ذكر (قوله وللابن أحد وخمسون بتقدير ذكورة الخنثى) أي لان له من مسألة الذكورة سبعة عشر مضروبة في ثلاثة بما ذكر (قوله والوقوف بينهما سبعة عشر) أي فان انضاح بالذكورة فهو له وان انضاح بالأنوثة فهي للواضح فان

فبقدر الخنثى أنثى في حق نفسه فبأخذ الثلث فقط وبتقدير ذكر في حق الابن فبأخذ الابن النصف لانه متيقن به ويوقف السدس الباقي بينهما ما حتى يتضح حال المشكل أو يصطالحوا وعلم من مفهوم كلامه انه لو لم يختلف نصيب الخنثى أو لم يختلف نصيب غيره ممن معه من الورثة يعطى نصيبه كاملاً لانه الأقل فلو خلاف أخاه فبقاؤهم ولداً خنثى مشكلاً كان له السدس فرضاً لانه لا يختلف بذكوره وأنوثته وللشقيق الباقي ولو خلف بنتاً أو ولداً خنثى مشكلاً فله ثلث النصف فرضاً وللخنثى الباقي تعصياً لانه اما عصبة بنفسه أو عصبة مع غيره ولو خلاف زوجة وأما ولداً خنثى مشكلاً وابناً للزوج مشكلاً وللام السدس لان فرضهما لا يختلف بذكورة الخنثى ولا بأنوثته وللخنثى ثلث الباقي وللابن نصف الباقي ويوقف سدس الباقي بينهما فمسألة ذكوره تصح من ثمانية وأربعين مسألة أنوثته تصح من اثنين

وسبعين والجامعة لهم مائة وأربعة وأربعون لتوافقها ثلث الثمن لاروجة ثمانية عشر وللام أربعة وعشرون وللخنثى بتقدير أنوثته أربعة وثلاثون وللابن أحد وخمسون بتقدير ذكورة الخنثى والموقوف بينهما سبعة عشر وفهم من كلام الناطم أيضاً انه لو كان الخنثى أو غيره من الورثة يرث بتقدير ولا يرث بتقدير آخر لم يعط شيئاً لان الأقل هو لا شيء فلورث ولد الخنثى مثلاً كلاهما فبتقدير ذكوره له الكل ولا شيء للام وبتقدير أنوثته له النصف فرضاً والباقي للام فيعطى الخنثى النصف ويوقف النصف الآخر بينهما وبين اليم ولولم خلفت زوجاً أو ولداً خنثى مشكلاً وعملاً للزوج النصف والباقي للخنثى بتقدير ذكوره ولا شيء له بتقدير

أنوته لان بنت الاخ ساقطة فيكون (٤٠) الباقي للم فلاب على الخنثى ولا الم شيأ ووقف النصف الباقي بينهما ان ظهر الخنثى ذكرأ أخذه

أو أنثى أخذه الم قال

(واحكم على المفقود حكم

الخنثى

ان ذكر ا كان أو هو أنثى)

أقول اذا مات انسان وبعض

ورثته مفقود بأن غاب عن

وطنه أو اسر وطالت غيبته

وجهل حاله فلا يدري أحى

هو أم ميت فاحكم على هذا

المفقود بالحكم الذي حكمت

به على الخنثى وهو ان تقسم

المال بين الحاضر من على

الاقل المتيقن وذلك بأن

تقدر حياته وتقدر فيها

وتقدر موته وتقدر فيه فن

اختلف نصيبه بموت المفقود

أو حياته اعطاه أقل النصيبين

ومن لا يختلف نصيبه بهما

في الحال كاملا ومن يرث

بتقدر بدون تقدر ولا يعطى

شيأ ولا يعطى لورثة المفقود

شيأ لاحتمال حياته عملا

باليقين في الكل ووقف

الباقي الى أن يظهر حاله أو

يحكم قاض بموته اجتهدا

مثاله مات وخلف ابنين

أحدهما مفقود فلا بد من

الحاضر النصف لاحتمال

حياة المفقود ووقف

النصف الآخر ولو خلفت

زوجا وأما أخوين لا بد من

أولاب أو لام أحدهما

مفقود فلا زوج النصف

كاملا ولا أخ الحاضر

السدس سواء كان شقيقا

أو لاب أو لام لعدم اختلاف

نصيب الزوج ونصيب الاخ

وللام السدس لاحتمال

حياة المفقود ووقف

السدس الباقي فان ظهر المفقود حيا فهو له أو ميتا فهو للام قال (وهكذا حكم ذوات الجمل فان على اليقين والاقل)

لم يحصل اتضاح فيه صالها كما تقدم هذا مذهبنا وأما عند الامام مالك فيدفع له نصف الحصتين كما تقدم وبيان

ذلك أن تضرب المائة والاربعة والاربعين في حالي الخنثى يحصل مائتان وثمانية وثمانون ومن له شيء من

تصبح المسئلتين أخذه مضر وبافي اثنين فللزوجة ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين وللام أربعة وعشرون

في اثنين بثمانية وأربعين والخنثى بتقدر كورنه أحد وخسون مضر وبافي اثنين بثمانية وثلاثين وله بتقدر

أنوته أربعة وثلاثون مضر وبافي اثنين بثمانية وستين فمجموع الحصتين مائة وسبعون فيعطى نصفها

خسة وثمانين والواضح في مسألة الذكورة أحد وخسون وله في مسألة الأنوثة ثمانية وستون فيضرب كل

منهما في اثنين فيحصل مائتان وثمانية وثلاثون فيعطى نصفها مائة وتسعة عشر فاذا جمعت ما حصل للخنثى وهو

خسة وثمانون وما حصل للواضح وهو مائة وتسعة عشر وجدته مائتين وأربعه وهو ما هو الباقي بعد أصحاب

الفرع من أصل مائتين وثمانية وثمانين فلا يوقف شيء وأما على مذهب الامام أبي حنيفة والامام أحمد فقد

علمته مما تقدم فلا تطيل بذكركه (قوله واحكم على المفقود الخ) أي حكمه في المعاملة بالأضرو من تقدر

حياته أو موته الى ان يظهر حاله من موت أو حياة والمراد به من غاب عن وطنه غيبة وخفي خبره ولا تعرف حياته

ولاموته في تلك الغيبة (قوله فن اختلف نصيبه بموت المفقود الخ) مثال جامع ان يختلف نصيبه ومن لا يختلف

ومن يرث باحد التقديرين مات رجل عن زوجة وأم وأخ لأب حضور وأخ شقيق مفقود فللزوجة الربع

في الحالين وللام السدس لانه أقل الحالين ولا شيء للاخ للاب لان الاضري حق الام والاخ للاب حياة الشقيق

فترد الام الى السدس ويحجب الاخ للاب حرمانا بوقف الباقي حتى يظهر الحال فهي على التقديرين من

اثنين عشر للزوج ثلثة لان نصيبها لا يختلف وللام سهمان لاحتمال حياة الشقيق ووقف الباقي فان ظهر

الشقيق حيا أخذته ومع الام حقه أو ظهر ميتا كل للام ثلثة فافتت على سهمين من الموقوف والباقي خمسة

للاخ للاب فن لا يختلف نصيبه في الزوجة ومن يختلف هي الام ومن يرث باحد التقديرين ولا يرث بالآخر

هو الاخ للاب (قوله أو يحكم قاض بموته الخ) واذا وقع ونزل وحكم فينزل وقت حكمه منزلة موته فيرث من

كان موجودا وقت الحكم دون غيره فن مات من ورثته قبل الحكم ولو بالحظ لم يرث شيأ أو حدث بعد الحكم

بزوال مانع عنه بعثق أو اسلام ولو بالحظ لم يرث شيأ أيضا قال السبكي وهذا كله اذا أطلق القاضي الحكم

أما اذا مضت مدة زائدة على ما يغلب على الظن انه لا يعيش فوقعها فلو حكم القاضي بموته من مضى تلك المدة

السابقة على حكمه بمن معلوم فينبغي أن يصح ويعطى ان كان وارثه في ذلك الوقت وان كان سابقا على

الحكم ولعل هذا مراد الاصحاح وان لم يصرحوا به ومرادهم بوقت الحكم الوقت الذي حكم الحاكم ان

المفقود ميت فيه اه (تنبيه) * مائة قدم فيما اذا كان المفقود وارثا فان كان مورثا فحكمه ان يوقف ماله

جميعه الى ثبوت موته بيينة أو يحكم القاضي بموته اجتهدا عند مضى مدة لا يعيش مثله اليها في غالب العادة

والشهور عند ما لا تقدر تلك المدة بل المعتبر غلبة الظن باجتهد القاضي وهذا هو المشهور عند مالك وأبي حنيفة

رحمهما الله وقيل تقدر بسبعين وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وقيل بخمس وسبعين وبه أفتى ابن

عنا ب من المالكية قالوا وبه القضاء وقيل بثمانين ونقل عن مالك أيضا وفي رواية عن أبي حنيفة أنها تقدر

بثسعين وفي رواية عنه أيضا تقدر بثمانية وعشرين ومهما قبل به من المدة فن ولادته لامن فقده ووفق الامام

أحمد رحمه الله بين من يرجع رجوعه بان كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر لقجارة أو زهرة فيوقف

ماله وينظر به تمام تسعين وان كان لا يرجع رجوعه بان كان الغالب على سفره الهلال كما اذا كان في سفينة

فانكسرت أو قاتلوا أعدوا ولم يعلم من هلك ممن نجا أو خرج من بين أهله ففقد فاذا مضى أربع سنين قسم ماله

بين ورثته من حينئذ والله أعلم (قوله وهكذا حكم ذوات الجمل الخ) اعلم ان الوقف عن صرف الميراث في الحال

أسبابا منها الشك الحاصل في سبب الحمل فانه شك في الوجود والذكورة والعديد جيعا بخلاف الخنثى والمفقود

فانه في الخنثى والشك في الذكورة فقط وفي المفقود الشك في الوجود فقط فلذلك قدمهما على الحمل والمراد

بالحمل الذي يرث هو حمل لو كان منفصلا عند موت القريب لورث منه اما مطلقا كالحمل من الميت أو على تقدير

دون

السدس الباقي فان ظهر المفقود حيا فهو له أو ميتا فهو للام قال (وهكذا حكم ذوات الجمل فان على اليقين والاقل)

أقول وهكذا حكم صاحبات الجمل وهن النساء الحوامل فان جملهن حكمه حكم المفقود ويوقف (٤١) نصيب الجمل حتى يظهر حاله بانفصاله

حياء أو مية أو عدم انفصاله
ويعامل باقي الورثة بالاضر
من تقادير عدم الجمل
ورجوده وموته وحياته
وذكورته وأنوثته واقراده
وتعددته فيعطى كل واحد
من الورثة اليقين ويوقف
الباقى الى ظهور حال الجمل
مثاله خلف زوجة حاملا
فلها بتقدير عدم الجمل
وانفصاله ميتا ربع ولها
بتقدير انفصاله حيا كيف
كان الثمن فتعطاها ويوقف
الباقى فان ظهر الجمل ذكرا
أو ذكورا أو ذكورا وانانا
فالوقوف كله أولهم على
عدد رؤسهم ان تمحضوا
ذكورا والا فلا ذكرا مثل
حظ الانثيين وان ظهر انثى
واحدة فلها النصف وانثيين
فاكثر فلهم الأولهن الثلثان
والباقي لبيت المال المنتظم
أو يردهن وهذا كله
بشرط أن ينفصل الجمل كله
وبه حياة مستقرة فلو ظهر
أن لا جمل أو ظهر ميتا أو
انفصل بعضه وهو حي فان
قبل تمام انفصاله انفصل
كله بحياة غير مستقرة لم
يرث شيئا في جميع هذه
الصور ووجوده كعدمه
فيكمل للزوجة الربع
ويكون الباقي في هذه المسئلة
لبيت المال المنتظم أو لذوى
رحمه ولو خلف زوجة حاملا
وأوين فالاضر في حقهم
كون الجمل عددا من الاناث

دون تقدير كان يموت ويترك عمو وزوجة أخ لاب حاملا من أخيه الميت قبل موته فان ذلك الجمل يرث بتقدير
ذكورته لأنه ابن أخ فيجب العمل ولا يرث بتقدير الانوثة لانها من ذوى الارحام (قوله حتى يظهر حاله بانفصاله
حياء) أى حياة مستقرة وتعلم الحياة المستقرة بصياح أو حر كة بعد الانفصال أو عطاس أو امتصاص ثدى
أو نحو ذلك فمضى علمت حياته بعد تمام الانفصال بأى طريق فانه يرث ويرث لان الحياة علة الميراث والحكم
يدور مع العلة وجونا وعدمها (قوله لم يرث شيئا في جميع هذه الصور) أى ولم يرث أيضا لم يكن انفصاله
بجناية على أمه توجب الغرة فان كان انفصاله بجناية ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود لبقية
الورثة فكانه كعدمه بالنسبة لذلك * (تنبيه) * لا ضابط لعدد الجمل عندنا على الاصح لما حكى عن الامام
الشافعى نفعنا الله به انه قال جالست شيخا لا سفة فقدمه فاذا خمسة كهول قبلوا رأسه ودخلوا الخباء ثم بخمسة
شبان فعلوا كذلك ثم خمسة منخطين ثم خمسة أحداث فسألته عنهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم
في بطن وأمه واحدة فيحيون في كل يوم يسلون على ويزورونها وخمسة أخرى في المهد ويقال ان امرأة
ولدت اثني عشر في بطن واحدة فرفع أمرها للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها الا واحد اولم تعلم به حتى
خرجت من القصر فلما علمت به صاحت صيحة اهترت حيطان القصر فقيل لها أليس لك في هؤلاء الا واحد
عشر كفاية فقالت ما صحت أنا وانما صاحت أحشائي التي ربوا فيها وقال الماوردي رحمه الله تعالى أخبرني
رجل ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة باليمن وضعت جلا كالكرش فظن أن لاولد
فيه فالتقى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حى وتحرك وانشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور عاشوا
جميعا كاتوا خلقا سويا الا أنه قال كان في أعضائهم قصر وصار عجز رجل منهم قصير عني فكانت أعير باليمن
بانه صرعك سبع رجل وحكى القاضي حسين أن واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة لاتلد الا انانا
فحملت مرة فقال لها ان ولدت أنثى لاقتلك ففرغت وتضرعت الى الله تعالى فولدت أربعين ذكرا كل منهم
قدراً أصبع فكبروا وركبوا فرسانا مع أبيهم في سوق بغداد فعلم من هذا أنه لا ضابط لعدد الجمل وقيل يقدر
باربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقديرهم ذكورا أو انانا وهو قول أبي حنيفة وأشبهه رحمه الله
تعالى ورجمه بعض المالكية ومن العلماء من يقدره باثنين ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقدير الذكورة
فيهما أو في أحدهما أو الانوثة وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم ومن العلماء من يقدره واحدا لانه الغالب
ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكورته أو أنوثته وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى
عند الحنفية ويؤخذ كقيل من الورثة وما تقدم من القسمة قبل الوضع هو المتمدن ذنا وكذا عند الحنفية
والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة الى الوضع مطلقا سواء كان يرث على كل تقدير أو يرث على تقدير
دون تقدير فلو مات رجل عن زوجة حاملا وأخ شقيق فلا يعطى الاخ شيئا مادامت حاملا بالاجماع لانه أى
الجمل بتقديره ذكر الا يرث الاخ شيئا وبعده يظهر الجمل لا يخفى الحكم فلو خلف ابنا وزوجة حاملا فلا قسمة
عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الاثثة ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع لعدم
ضبط الجمل وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف الثلثان لانهم يقدرونه باثنين والاضر كونهما
ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحدا والاضر كونه ذكرا ويؤخذ منه
كقيل لاحتمال أن تضع أكثر من واحد فلو خلف أبوا وأما حاملا فالاضر في حق الام كون حملها عددا فلها
السدس وفي حق الاب عدم تعدده فتعطى سدسا والاب ثلثين ويوقف السدس بين الام والاب فلائى
للمعمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث والاب ما بقى ويؤخذ منها كقيل لاحتمال أن تلد
أكثر من واحد وعند المالكية لا قسمة الى الوضع (قوله ويوقف الباقي وهو ستة عشر) هذا عندنا وهو عند
الحنابلة كذلك وعند الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثين وأربعة وعشرين والام أربعة منها والاب كذلك
ويؤخذ منه كقيل ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى الوضع

حتى يدخل عليهم العول فتتقص فروضهم بسببه لان مسئلتهم تقول من أربعة وعشرين بن الى سبعة
وعشرين بن فتعطى الزوجة والابان فروضهم عائلة ويوقف الباقي وهو ستة عشر سهما الى ظهور حال الجمل

(باب ميراث الغرق) أقول كان ينبغي للميت أن يقول الغرق ونحوه - لأنه ذكر حكم الغرق والهسدم والمحروقين ونحوهم قال (وان تمت قومهم بدم أو غرق أو واحد عم الجميع كالخرق ولم يكن يعلم حال السابق فلا تورث زاهق من زاهق وعدهم كأنهم أجنب فهكذا القول السديد الصائب) أقول إذا مات متوارثان فأكثرهم بدم أو بغرق أو بحرق أو في معركة قتال أو في بلاد غربة ولم يعلم عين السابق منهما أو منهم بأن علم أن أحدهما أو أحدهم سبق الآخر لا بعينه أو لم يعلم سبق ولا معية أو علمت المعية ونسبت فلا تورث واحد منهم من الآخر أو من الآخر بل اجعلهم كأنهم -م أجنب فيرث كل واحد منهم باقي ورثته لأن شرط الارث تحقق حياة الوارث بعدم موت الموروث ولم يوجد الشرط فلم يمت أخوان شقيقان أو لأب (٤٢) بغرق أو تحت هدم ولم يعلم السابق منهما وترك أحدهما زوجة وبنتا وترك الآخر بنتين وترك كعمافلا يرث أحد

(باب ميراث الغرق)

الغرق هو الهلاك بالماء (قوله وان تمت) والموت له تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال عدم الحياة عمما من شأنه الحياة لم يدخل السقط ويخرج الجماد (قوله أو واحد) أي نازل يقال حدث الشيء حدثا نزل وهو في كلام الناطم صفة لموصوف محذوف أي أمر (قوله وعدهم كأنهم أجنب) أي لا نسب بينهم يقتضي الارث (قوله لأن شرط الارث الخ) اعلم أن شروط الارث ثلاثة * أحدها وهو يختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالدرجة التي اجتمع فيها الموروث والوارث تفصيلا لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثا * الشرط الثاني تحقق موت المورث كما إذا شوهد ميتا أو الحاقه بالوفاة تقديرا وذلك في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه فوجب الغرة إذا تورث عنه غيرها كما تقدم قريباً في الحمل * الشرط الثالث تحقق حياة الوارث بعدم موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالأحياء تقديرا كحمل انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولومضغة أو عاقبة والشرط بآسكان الراثة تعليق أمر بامر كل منهما في المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والتزامه واصطلاحا يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قوله أي لم يعلم عين السابق) أي بان علم السبق ولم يعلم عين السابق أو علمت المعية فلا تورث كما في كلام المؤلف * (فرع) * سئل بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معا عند الزوال مثلاً لكن أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاخوة أو لا لعدم تيقن تقدم موت أحدهما على الآخر من غير عكس فأجاب بان المغربي يرث المشرق لأن الشمس تزول أبداً بالمشرق قبل المغرب وكذا غروبها وجميع حركاتها بالمشرق في مات قبل المغربي جزماً القول السائل ماتا معا عند الزوال في المشرق والمغرب فبئرته المغربي جزماً وعليه يقال أخوان ماتا معا عند الزوال ورث أحدهما الآخر اه ذكره شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير (قوله وقالوا بما الخ) أي بصيغة النبري ليبرأ من عهدته لاجل قوله وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه التبعية اه لكنه يقتضي عدم دخول النساء الخلف مع ان المراد في كلام الناطم ما هو الاعم فتأمل (قوله وفتح الدال اسم للبناء المهذوم) قال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك ما تهدم من جوانب البئر فيسقط فيها والهدم بالكسر أي كسر الهاء الثوب البالي (قوله والخرق بكسر الحاء المهملة الخ) هذا ما ضبطه الشارح وقال غيره بفتح الحاء والراء ويدل لهذا ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة سوداء حرمانية قال الزنجشري هي التي على لون ما حرقته النار منسوبة بزيادة الالف والنون الى الخرق بفتح الحاء والراء * (تنبيه) * سكت الشارح رحمه الله تعالى عن معنى الغرق والمراد الغرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشرع غرقا بفتحها وهو غريق وغارق وغرقه بشديد الراء المفتوحة في الماء غمسه فيه فهو مغرق وغريق (قوله السديد) بالسين المهملة أي الصواب يقال سدد

وتر كعمافلا يرث أحد الاخوين من الآخر شيئاً بل تقسم تركته الاول لزوجته الثمن ولبنته النصف ولعمه الباقي وتقسم تركته الثاني لبنتيه الثلثان واعمه الباقي * (مسئلة) * زوج وزوجة وثلاثة بنين لهم غرق الخمسة جميعاً أو ماتوا معاً ولم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالا ولزوج وزوجة أخرى وابن منها ولزوجة الغريقة ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ولا من الاولاد الثلاثة شيئاً من الاخوين بل مال الزوج ثمه لزوجه الحية وباقيه لابنته منها ومال الزوجة الغريقة لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة سدسه لاختيه لأمه وهو ولد الزوجة الغريقة من غير أبيهم الغريق وباقى ماله لاختيه من أبيه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أي لم يعلم عين السابق وكذا يوجد في بعض النسخ وخرج به ما إذا علم عينه واستمر عليه أو نسي فإنه يرثه من مات

سدادا

بعده في صورتين فيعطى لورثة من مات بعده نصيب مورثهم من السابق في الصورة الاولى ويوقف المال كله

في الصورة الثانية الى تذكر عين السابق لأنه غير مأثور من تذكره وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه والقوم في الاصل الرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى لا يسهر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء قوم زهير وما أدري ولست اخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء وقالوا بما الخلف النساء فيه على سبيل التبعية لان قوم كل نبي رجال ونساء وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وهو ما أراد الناطم والهدم بالدال المهملة الساكنة الفعل وفتح الدال اسم للبناء المهذوم والخرق بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النار والزاهق الذهاب يقال زهق زهوقاً أي ذهب ورحب وقوله فهكذا القول السديد الصائب حسو قال

(فالحمد لله على التمام) جدا كثيرا في الدوام نسأله العفو عن التقصير ونخبر ما نأمل في المصير وغفر ما كان من الذنوب وستر ما شان من العيوب) أقول لما ختم أرجوزته حمد الله سبحانه وتعالى على انعامها كما افتتحها بالحمد (٤٣) وقوله ثم هو بالناء الفوقية من التمام

أي كل وفي معنى الظرفية والدوام البقاء أي جدا كثيرا تاما دائما مستمرا ثم سأل الله الكريم سبحانه وتعالى العفو عن التقصير في الامور وأن يستتره في الآخرة وأن يغفر له ما يوجد من الذنوب وأن يستمر ما قبح من العيوب والعفو هو ترك المؤاخذة صفحا وكرما والتقصير هو التواني في الامور والستر التغطية والامل الرجاء والمصير المرجع والمراد به هنا يوم القيامة يوم يرجع الخلق فيه الى الله والغفر الستر والذنوب جمع ذنوب وهو الجرم بضم الجيم وقوله شان من الشين وهو القبح والعيوب جمع عيب فانه يتقبل ذلك منه بكماله وكرمه قال

(وأفضل الصلاة والتسليم على النبي المصطفى الكريم محمد خير الانام العاقب وآله الغرذوى المناقب وصحبه الاما جدا لابرار

الصفوة الامثال الاخيار) أقول ختم كتابه بالصلاة والتسليم بعد حمد الله تعالى كما فعل أولاني ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهما والمصطفى من الصفوة وهي الخلوص والكريم بفتح الكاف على الافصح ويجوز كسرهما وهو نقض اللين والانام الخلق والعاقب الذي لا نبي بعده قال عليه الصلاة والسلام

أنا العاقب فلا نبي بعدي وآله بنو هاشم وبنو المطلب كما تقدمناه أول الكتاب والغرض بضم الغين المجتهدة والراء المهملة هم الاشراف والاما جدا بالجيم جمع ما جسدوه واليكامل في الشرف والبر هو ذو الصفات الحمودة وقد كل هذا الشرح المبارك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

سدا اذا كان صوابا وأسد الرجل جاء بالصواب في قوله أو فعله ورجل مسدد موفق للصواب وحينئذ نقوله بعده الصائب أي المصيب غير المخطئ عطف تفسير فقول الشارح حشوايس في محله كما هو معلوم للمتأمل (قوله فالحمد لله الخ) وبو جد في بعض النسخ زيادة بين وهما قوله

وقد أتى القول على ما شئتنا * من قسمة الميراث اذ بينا على طريق الرمز والاشارة * ملخصا بأوجز العبارة

أي أتى المؤلف رحمه الله تعالى بعبارة موجزة قليلة الالفاظ كثيرة المعاني متضمنة لاحكام المواريث وقسمتها وما يتعلق بها في تلك الابيات بأحسن تركيب وأبين توضيح فجاءه الله تعالى عنا كل خير وأفاض عليه بحائب رحمة وأسكنه أعلى الجنان (قوله جدا) هو مصدر مؤكد للحمد السابق والحمد على النعمة واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب لأن من تركه يأثم بل المراد من أتى به في مقابلة النعمة أثيب عليه ثواب الواجب ومن أتى به لافي مقابلة شيء أثيب عليه ثواب المندوب والجد اصطلاحا هو الشكر لغة فهمام ترادفان وقيل متساويان وهذا اذا لم تقيد النعمة بالوصول الى الشاكر فان قيدت بذلك فالنسبة بينهما العموم المطلق لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس وشكر المنعم واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب أما شكره بمعنى امتثال أمره واجتناب نهيه فهو واجب شرعا على كل مكلف ويأثم بتركه اجبا (قوله والغفر الستر) أما العفو فهو ترك المؤاخذة بالذنب والضرب عنه صفحا وكرما فيكون العفو أفضل من الغفران لأن الغفران ستر الذنب على الناس يوم القيامة حتى لا يفتضح صاحبه ولا يكن تحصل المعاتبة بين العبد وبين ربه كما ورد أن الله سبحانه وتعالى يقول للعبد تذكركذا وكذا فان اعترف قال سترتها عليك بالدينيا وأنا سترها عليك اليوم بخلاف العفو لا عتاب فيه (قوله والكريم بفتح الكاف الخ) وهو الجواد أو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل أو الصفوح وقد سكت المؤلف عن تفسير المناقب وهي جمع منقبة وهي ضد المثلبة وجمعها مثالب وهي العيوب والاختيار جمع خير يشدد ويخفف مأخوذ من الخير ضد الشر لان الاختيار خلاف الاشراف والخير الفاضل من كل شيء والابرار جمع بر يقال بررت فلانا بالكسر أبره بفتح الباء وضم الراء فأنابا ربه وبارر وقال ابن الاثير في النهاية يقال برير فهو بار وجمعه بررة وجمع البرا برار وهو كثير يرام يختص بالاولياء والزهاد والعباد اه فتسأل الله تعالى أن يحشرنا في زمرة منهم وهذا آخر ما تيسر جمعه ونسأل الله تعالى أن ينحتم لنا بخاتمة السعادة وأن يعفو عنا وأن يعاملنا بحملى احسانه وأن يدخلنا الجنة بفضلهم وامتنانه من غير سابقة عذاب ولا عتاب بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والآل واصحاب والحمد لله الكريم الوهاب * وكان هذا الجمع يوم الثلاثاء ثاني عشر ذي القعدة الحرام من شهر سنة ألف ومائة وستة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

(قال مؤلفها) * وقد جعت ذلك لنفسى لا تنفع به مدة حياتي وأنا أسأل الله تعالى أن ينفعهم بآبائهم وبنوهم والمرجو من اطلع على هذوة أو زلة أن يصلحها ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن وأن يدعو لنا بالتجاوز والمغفرة غفر الله لنا ولن دعائنا بالمغفرة وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

أما بعد حمد من برث الارض ومن علمها من غير مشارك ولا حاجب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وكل آل له وصاحب فقد تم طبع حاشية العلامة محمد بن عمر البقري على شرح الرحبية للامام سبط المارديني مطرزاها مشها بالشرح المذكور وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سبدي أحد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر اعفوره القدير أحد البابي الحلبي ذي العجز والتقصير وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٣١٣ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم عليه وآله وصحبه أجمعين آمين

صفحة

خطبة الكتاب	٢
باب أسباب الميراث	٩
موانع الارث	١١
باب الوارثين من الرجال	١٢
فائدة فيما اذا اجتمع كل النساء الوارثات	١٣
باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى	١٣
فائدة في أن الفروض التي ذكرت في القرآن العزيز منقسمة الى ثلاثة أقسام	١٣
باب من له النصف	١٤
باب أصحاب الربع	١٤
باب من له الثمن	١٤
فائدة فيما يذكروا في المعاياة الخ	١٥
باب من له الثلثان	١٥
باب من له الثلث	١٦
باب السدس	١٧
باب التعصيب	٢٠
تنبيه	٢٢
فائدة ذكر بعض العلماء العزائنا فعا	٢٣
باب الحجب	٢٣
باب المشركة	٢٥
تنبيه	٢٥
باب ميراث الجد والاخت	٢٦
باب الا كدرية	٢٩
باب الحساب	٣٠
فائدة في معرفة قسمة القيراط	٣٦
باب المناهجات	٣٦
باب ميراث الخنثى المشكل	٣٨
تنبيه فيما اذا كان المفقود وارثا الخ	٤٠
باب ميراث الغرقى	٤٢

